الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق- كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد

انعكاس العلاقات الاقتصادية السورية -التركية على التوجه التكاملي لمنظومة العمل العربية والإقليمية

The reflection of the Syrian-Turkish economic relations on the integrative orientation of the Arab and regional system

بحث مُعَد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد

إعداد الطالبة: رولا عمر فاروق الرملي

إشراف الدكتور: هيثم أحمد عيسى

دمشق2020

الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الماجستير في قسم الاقتصاد

التي أعدتها الطالبة

رولا الرملي

بعنوان:

(انعكاس العلاقات الإقتصادية السورية-التركية على التوجه التكاملي لمنظومة العمل العربية والاقليمية)

شُكلت لجنة المناقشة والحكم في تاريخ 9-3- 2020من السادة

د. فادي خليل	الأستاذ في قسم الإقتصاد – كلية الاقتصاد –جامعة دمشق	عضواً	
د. هيثم عيسى	الأستاذ المساعد في قسم الإقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	
د. ثائر سلطان	المدرس في قسم الإقتصاد– كلية الاقتصاد –جامعة دمشق	عضواً	

دمشق 2020/6/15

التصريح

أصرّح ان هذا البحث وعنوانه (**انعكاس العلاقات الإقتصادية السورية -التركية على التوجّه التكاملي لمنظومة العمل العربية والإقليمية**)، المُعَد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، غير مقتبس أو منقول أو محرّف من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قبل للحصول على أي شهادة أو درجة علمية.

الطالبة: رولا عمر فاروق الرملي

الآية الكريمة

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى من علمتني معاني العطاء والمحبة والخير في الحياة .....إلى أمي الغالية حفظها الله تعالى و أطال في عمرها .

إلى من علمني أن الإنجازات الكبيرة تتم بالصبر والإصرار إلى من افتخر بحمل اسمه....إلى روح والدي الغالي رحمه الله تعالى.

إلى كل من ساندني في طريق الخير والنجاح... إلى كل أهلي واصدقائي الغاليين حفظهم الله تعالى.

إلى من قدم كل الدعم والرعاية في تأسيس هذا البحث العلمي.... إلى روح الدكتور الفاضل حسين الفحل رحمه الله تعالى.

إلى كل من يسير في خطى البحث العلمي ...ويدرك أنه طريق الخير والإرتقاء والتنمية والإبداع في المجتمعات الإنسانية.

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله الذي بنعمته تتم الصالحات

احتراماً وامتناناً لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث....

أتقدم بالشكر إلى جامعة دمشق... لكل المعنيين فيها من المؤسسين والرؤساء والأساتذة والموظفين والعاملين ...وفي كل الظروف تستمر جهودهم النبيلة الهادفة إلى تطوير مسار البحث العلمي ودعم رسالة التنمية الإنسانية والمعرفة العلمية.

كما أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير ...لكل المعنيين في كلية الاقتصاد ابتداءً من عميد الكلية الأستاذ الدكتورالفاضل عمار ناصر آغا.... ومروراً بكل الأساتذة الكرام.....ولكل الموظفين والعاملين ...

والشكر.... كل الشكر والتقدير للدكتورالفاضل هيثم عيسى الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذا البحث.... وأغناه بملاحظاته التي أضافت له قيمة علمية كبيرة..... ومنحني من....وقته الثمين....وخبرته العلمية....وأخلاقه الكريمة...لإنجاز هذا البحث على افضل مستوى ...وكان لي خير معلم وموجه ومرشد.....

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور العلاقات الاقتصادية السورية التركية خلال الفترة السابقة، وتحليل تطور العلاقات السورية مع الدول العربية المجاورة. عملياً، اتسمت تلك الفترة بالتحول الاستراتيجي في مسار هذه العلاقات، حيث تطورت العلاقات السورية التركية من مرحلة التصعيد والتوتر خلال التسعينات إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي خلال السنوات 2000-2010، وخلالها اتبعت تركيا سياسة العمق الاستراتيجي المتمثلة بتصفير المشاكل مع الدول الجوار، وتطورت العلاقات الاقتصادية إلى مرحلة تأسيس منطقة التجارة الحرة.

بالمقابل سعت سورية أيضاً إلى تعميق التعاون مع الدول العربية وتمثل هذا الأمر في توقيع عدة اتفاقيات اقتصادية مع كل من الاردن والعراق ولبنان، وتوسعت الجهود وصولا إلى طرح فكرة التكامل العربي الإقليمي الرباعي بين الدول المذكورة وتركيا.

تحولت الاستراتيجية التركية خلال فترة الأزمة / الحرب على سورية، حيث اتبعت تركيا ما تمليه الأجندة الأميركية والغربية في المنطقة، وبالتالي ظهرت العديد من الخيارات الاستراتيجية البديلة لدى سورية في مجالات التعاون الاقتصادي المتعددة.

سعت الدراسة إلى تحليل واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول المدروسة (سورية ولبنان والعراق والأردن وتركيا) خلال الفترة المدروسة، وذلك من عدة جوانب، الجانب الأول تحليل واقع العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا، الجانب الثاني تحليل مسار العلاقات الاقتصادية بين سورية والدول العربية المدروسة، والجانب الثالث تحليل واقع العمل العربي الإقليمي المشترك بين هذه الدول.

وبشكل عام شّكل مسار التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول المدروسة خلال هذه الفترة، مجالاً واسعاً لتفعيل وتطوير العلاقات التجارية الاستثمارية وذلك على الصعيد الثنائي والتكاملي، وبالرغم من وجود بعض العقبات الاقتصادية إلا ان هذا لا يلغي من أهمية تفعيل التعاون الإقليمي المشترك كونه يعد فرصة مواتية لتحقيق المنافع الاقتصادية لكافة الدول، وذلك ضمن شروط محددة تناسب كل دولة، وبشكل خاص بالنسبة للاقتصاد السوري، وذلك من حيث التركيز على تطوير الصناعات التي تمتلك ميزة نسبية، وتطوير القدرة التنافسية للمنتجات السورية، وتعميق العمل السوري العربي الإقليمي بما يفيد الاقتصاد السوري، وبما يناسب الظروف الاقتصادية والسياسية المناسبة لتحقيق أفضل النتائج على الصعيد الاقتصادي التنموي .

المقدمة:

في عصر العولمة والتغيرات الدولية المتسارعة وبعد الانفتاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي المتسارع بين دول العالم، وتعمق ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، ومحاولات الدول النامية تبني سياسات اقتصادية لم تساعد في حقيقة الأمر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وذلك لعدة اسباب نذكر منها:

- الاختلالات البنيوية وما يتبعه من ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- ضعف القدرة التنافسية .
- عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ومن هذا المنطلق سعت دول المنطقة (سورية والعراق ولبنان والأردن وتركيا) خلال العقد السابق إلى تعميق واقع العلاقات الإقليمية وذلك لمواجهة العديد من التحديات التنموية الداخلية أم التحديات الدولية حيث أصبح على المجموعات الإقليمية إعادة النظر في العديد من اولوياتها تجاه التكامل والتعاون في ظروف لم يعد بالإمكان التعامل معها من منطق القاعدة الاقتصادية الصغيرة التي تمثلها الدولة الواحدة على اختلاف اتجاهاتها ومجالاتها.

وفي هذا الإطار كثّفت سورية جهودها لتعميق العلاقات الخارجية الاستراتيجية من خلال عدة محاور وإبرام العديد من الاتفاقيات لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول المجاورة لها وخاصةً بالنسبة لدولة تركيا التي شكّلت العلاقة معها مساراً خاصاً من نوعه كان له العديد من التأثيرات الاستراتيجية وذلك سواء بين البلدين أو على صعيد المنطقة. استمرت العلاقات الاستراتيجية بين البلدين في العقود السابقة رغم العديد من الأزمات التي كادت أنّ تُعيق هذا التعاون التي تعاقبت بين مراحل التوتر السياسي والانفتاح الاقتصادي بين البلدين مع تسارع التعاون التجاري والاستثماري بينهما، حيث سعت سورية للبحث إلى تطوير التعاون الاقتصادي في الأقاليم المختلفة، واتبعت تركيا سياسة «صفر مشاكل» انعكاساً لتطور الاقتصاد التركي والاستفادة من الانفتاح الاقتصادي مع الدول المجاورة ، وبدت الفرصة مواتيةً لتحقيق «شراكة» بين الرؤيتين والتي تبلورت بشكل إقليمي واسع.

وكما أن للعلاقات السورية التركية خصوصيتها، فقد عملت سورية كذلك على تعميق التعاون العربي الإقليمي من خلال العمل على تعزيز نقاط الالتقاء والتقارب مع الدول العربية بما يعزز الاحتياجات التنموية والأمنية في المنطقة، وإلى التعاون الثنائي، حيث ظهرت في عام 2010 فكرة ربط التعاون الرباعي بين سورية والأردن ولبنان وتركيا مع كتل إقليمية أخرى، وبدت فكرة التكامل الاقتصادي الإقليمي حينها فرصة مواتية لإقامة تعاون استراتيجي رفيع المستوى بين تركيا والعراق وسورية والأردن، ضمن استراتيجية الدول المجاورة لتعميق التعاون مع سورية و الاستفادة من المزايا الاقتصادية لهذا التعاون، وطرحت الحكومة السورية خلال هذه الفترة رؤية البحور الخمسة التي تقدم تعاوناً إقليمياً بديلاً ضمن منهجية التعددية القطبية التي بدأت تتبلور في العالم، وسعت سورية إلى تعميق التعاون مع الدول المجاورة، باستثناء الكيان الصهيوني، بهدف دعم تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية.

وفي السنوات الاخيرة ومع تصاعد الأحداث في المنطقة وتغير الموقف التركي والإقليمي خلال الأزمة السورية، ظهرت عدة خيارات استراتيجية اقتصادية مختلفة امام سورية، وتراجع التعاون

العربي التركي السوري بشكل كبير، إلا أنه من الضرورة بمكان تحليل ودراسة نقاط القوة والضعف في مسار هذا التعاون خلال فترة الانفتاح الاقتصادي، على المستوى التجاري والاستثماري ضمن سياق التكامل الاقتصادي بين سورية والدول المدروسة في المنطقة.

وسيتم ضمن هذا السياق تحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وتطورها من منظور تكاملي عربي إقليمي.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال معالجة قضايا مهمة لم يتم التطرق لها مسبقاً، من خلال الجوانب التالية:

- مقاربة واقع العلاقات الاقتصادية السورية التركية مع التركيز على البعد التجاري والاستثماري التنموي لخلفية هذه العلاقة.

- تقديم مقاربة تحليلية إجماليه تهدف إلى توضيح نقاط القوة والضعف في علاقة سورية مع الدول المجاورة المدروسة ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد السوري.

- تحليل آلية تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية والدول المدروسة من منظور تكاملي، وذلك من خلال التركيز على القطاعات الاستراتيجية، وتحديد المعوقات الداخلية والضغوط الخارجية في مسار تحقيق المشروع التكاملي الإقليمي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث الأساسية في التقلبّ والتغيّر في منظومة العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا والدول العربية المجاورة لهما، وضرورة العمل على تفعيل هذه المنظومة من خلال دراسة آليات التعامل السابقة. وذاك، ضمن الفترة الأكثر استقراراً في مسار هذه العلاقات بهدف تحديد العناصر الأساسية التي يمكن البناء عليها مستقبلاً بما ينعكس إيجابيا على الاقتصاد السوري ويحقق المنافع من مشروع التكامل الاقتصادي في المنطقة، وما يتبعه من مزايا اقتصادية يمكن أن تساهم في رفع معدلات التنمية وتعميق المكانة الاستراتيجية لدول المنطقة.

أسئلة البحث:

- ما التوجه الأمثل لسورية في إطار العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة؟.

- ما الدور التنموي للمشاريع المشتركة بين الدول المدروسة؟.

- ما محددات التكامل الاقتصادي المطروح؟.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مجموعة من النقاط المهمة والممثلة بالتالي:

1- الآفاق الممكنة للعلاقات الاقتصادية الخارجية بين سورية وتركيا في إطار التوجّه الاقتصادي والسياسي الجديد، والأبعاد الاستراتيجية لتعميق التعاون السوري التركي.

2- واقع العلاقات الاقتصادية بين سورية والدول العربية محل البحث، مع رصد إمكانية تفعيل العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول.

3- تحديد المعوقات الداخلية والخارجية المرتبطة بصياغة منظومة العلاقات الاقتصادية في المنطقة في إطار مشروع التكامل العربي الإقليمي.

4- استشراف ملامح نموذج التعاون التكاملي للدول المدروسة من حيث تحديد متطلبات ومستقبل العمل التنموي المشترك.

حدود البحث:

الحدود المكانية: تم اختيار الدول الاساسية في الدراسة وهي سورية ، والعراق، والاردن، ولبنان، وتركيا، كما تم إجراء بعض المقاربات الاقتصادية ضمن المنطقة الآسيوية وبشكل خاص مع دولة الصين.

الحدود الزمانية: تم اختيار الفترة الزمنية المرتبطة لمرحلة الإنتاج الاقتصادي بين الدول المدروسة والتي تمتد من عام 2000-2010

منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي والاستدلالي بنوعيه الاستنباطي والاستقرائي لقراءة واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول المدروسة من أجل تقويمها واستخلاص الدروس منها، وبهدف تحليل التطور في العلاقات المدروسة.

الدراسات السابقة:

١- كسرى، محمد،2006، "العلاقات السورية-التركية "، اشراف فرحات الحرشاني، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة المنارة، تونس.

تهتم هذه الدراسة بتحليل المسار التاريخي للعلاقات السورية التركية من منظور سياسي حقوقي جيوبولويتيكي.

٢- محمود فارس، دارين، 2010، " دور التكتلات الاقتصادية الإقليمية في التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات الراهنة"، إشراف أحمد المبروك ابو السين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الفاتح.

انصب جوهر هذه الدراسة على تحليل ظاهرة التكاملات الإقليمية وعلاقتها بالتحولات الراهنة

من خلال استعراض بعض تجارب التكامل الإقليمي للدول المتقدمة والدول النامية .

٣- مصطفى البوز، نيفين، 2011، " اتفاقيات التجارة الثنائية وأثرها على التجارة الخارجية السورية"، إشراف سلمان نصر عثمان، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

تهتم الدراسة بتحليل أثر الاتفاقيات التجارية الثنائية من حيث نشأتها وأهميتها وتقييم لأثر هذه

الاتفاقيات على التجارة الخارجية السورية سواء بالنسبة لتركيا او الدول العربية.

4- أحمد شعبان، جعفر، 2016، "أثر الإصلاح الاقتصادي في التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة 2000-2010" ، إشراف حبيب محمود، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

تركز الدراسة على تحليل واقع ومنطلقات عملية الإصلاح الاقتصادي وسياسة الإنفتاح الاقتصادي في قطاع التجارة الخارجية السورية خلال الفترة 2000-2010.

٥- سليم فارس، راما، 2015-2016 " السياسة الإقليمية التركية واثرها في تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين (سورية _ تركيا) " إشراف مدين علي، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

تهدف الدراسة إلى بيان مختلف التحولات في السياسة الإقليمية التركية منذ نشوء الدولة التركية وصولا إلى فترة الأزمة السورية، وتحليل التطور في العلاقات السورية التركية ضمن هذه التحولات.

6- عدوان، اركان إبراهيم، العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2016.

يهدف الكتاب إلى دراسة تطور العلاقات التركية - السورية منذ حصول سوريا على استقلالها عام 1946، مع التركيز على عدة جوانب اساسية: محددات العلاقات التركية – السورية، وتطور الملفات الاستراتيجية بين البلدين، وتحولات الموقف التركي من الأزمة السورية بعد عام 2012.

وتختلف الدراسات المذكورة اعلاه عن مشروع الدراسة المقدمة من خلال عدة نقاط، حيث تتميز هذه الدراسة عن الدراسة المقدمة من قبل الباحث محمد كسرى من حيث التركيز على تحليل العلاقات السورية التركية من منطلق العمل العربي الإقليمي المشترك، والاعتماد على المقاربة الاقتصادية والسياسية في هذا التحليل، ودراسة عوامل التنافر والتجاذب للتعاون الثنائي والإقليمي بين البلدين.

ويعد الاختلاف عن الدراسة المقدمة من قبل الباحثة دارين فارس كالاختلاف بين العموم والخصوص، حيث سيتم التركيز في هذه الدراسة على مسار التجارة السورية في اطار تحقيق التكامل الإقليمي، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على جانبي التقييم والاستشراف معا لواقع العلاقات التكاملية بين سورية والدول المدروسة.

ويتوسع نطاق هذه الدراسة عن الدراسة العلمية المقدمة من قبل الباحثة نيفين مصطفى البوز من حيث التركيز على العلاقات التجارية والاستثمارية معا بين سورية والدول المدروسة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة العلمية المقدمة من قبل الباحث جعفر احمد شعبان، كونها تتوسع خلال

نفس الفترة المدروسة إلى تطور التجارة الخارجية بين سورية و تركيا والدول العربية المدروسة

في إطار العمل العربي الإقليمي المشترك .

وبالمقابل تختلف هذه الدراسة عن الدراسة المقدمة من قبل الباحث راما فارس من حيث التوسع

إلى تحليل العلاقات السورية التركية من منظور التعاون بين سورية وتركيا في إطار العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك.

وتختلف هذه الدراسة عن الكتاب المقدم من قبل الدكتور اركان عدوان من حيث التركيز بشكل أوسع على تطور العلاقات السورية التركية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي بين البلدين بهدف تحديد المتطلبات والمرتكزات الاساسية في طبيعة هذه العلاقات ضمن منظومة العمل العربي المشترك ومشروع التكامل الإقليمي في المنطقة.

بالرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي عالجت واقع العلاقات السورية التركية، بالإضافة لواقع الدراسات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلا أنه ليس هناك على حد علم الباحثة دراسة حديثة عالجت العلاقات السورية مع الدول المدروسة من منظور العمل العربي الإقليمي المشترك مع تحليل خصوصية متطلبات التنمية في سورية ضمن هذا التوجّه.

الفهرس

العنوان	الصفحة
الآية الكريمة	I
الإهداء	II
الشكر والتقدير	III
الملخص	IV
المقدمة	V
أهمية البحث	VI
مشكلة البحث	VI
أسئلة البحث	VII
أهداف البحث	VII
حدود البحث	VIII
منهج البحث	X
الدراسات السابقة	XI
الفهرس	XII
فهرس الجداول	XIII
فهرس الأشكال	XIV
الفصل الأول: آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا في اطار التغيرات الإقليمية	1
المبحث الأول: توجهات مسار السياسة الاقتصادية والخارجية التركية-السورية	2
المقدمة	3
أولاً: البعد الاقتصادي والسياسي للتوجه الإقليمي الجديد	4
ثانياً: منطلقات السياسة الاقتصادية التركية تجاه سورية	8
ثالثاً: ركائز السياسة الاقتصادية السورية تجاه تركيا	15
الخاتمة	17
المبحث الثاني: ملامح تطور العلاقات التجارية بين سورية وتركيا	25
المقدمة	26
أولاً: قطاع التجارة الخارجية	27
ثانياً: تطور حركة التبادل التجاري بين سورية وتركيا	38
الخاتمة	39
المبحث الثالث: سمات التعاملات الاستثمارية المشتركة بين سورية وتركيا	46
المقدمة	47
أولاً: واقع الاستثمار الأجنبي في سورية	48
ثانياً: الاستثمار الأجنبي في تركيا	50
ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية بين سورية وتركيا	53
الخاتمة	57
الفصل الثاني: ملامح العلاقات التجارية بين سورية والدول العربية المدروسة	58

المبحث الأول: إضاءات على العلاقات التجارية بين سورية والدول العربية المدروسة	59
المقدمة	60
أولاً: تحليل قطاع التجارة الخارجية للدول العربية المدروسة	60
ثانياً: تطور التبادل التجاري بين سورية والدول العربية	65
ثالثاً: بنية التجارة الخارجية بين سورية والدول العربية المدروسة	
الخاتمة	75
المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمارات بين سورية والدول العربية المدروسة	76
أولاً: تطور الاستثمار في الدول العربية المدروسة	77
ثانياً: التبادل الاستثماري بين سورية والدول العربية المدروسة	79
ثالثاً: البنية الهيكلية للمشاريع الاستثمارية مع الدول العربية المدروسة	77
الخاتمة	86
الفصل الثالث: الواقع والآفاق لنموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة	84
المبحث الأول: الأسس الاقتصادية لتحقيق للتكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة	85
المقدمة	86
أولاً: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	87
ثانياً: التجارب التكاملية بين دول المنطقة	90
ثالثاً:المقومات الداخلية للتكامل الاقتصادي	93
الخاتمة	101
المبحث الثاني: المشروعات الاستثمارية والتجارة الخارجية المشتركة	103
المقدمة	104
أولاً: واقع المشروعات الاستثمارية المشتركة في المنطقة	105
ثانياً: لمحة عن أهم المشروعات الثنائية والمشتركة بين الدول المدروسة	107
الخاتمة	115
المبحث الثالث: مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي والتحديات الخارجية	117
المقدمة	118
أولاً: لمحة عن المشروع الشرق اوسطي	119
ثانياً: لمحة عن مشروع المتوسطية في المنطقة	121
الخاتمة	123
النتائج	125
التوصيات	127
الخاتمة	128
المراجع	135

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
الجدول (1): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في تركيا	9
الجدول (2): تطور مؤشرات البنية القطاعية للاقتصاد التركي	10
الجدول (3): التحليل القطاعي لإنتاجية العامل التركي خلال الفترة (2001-2008)	12
الجدول (4): تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري	17
الجدول (5): البنية القطاعية للاقتصاد السوري	19
الجدول (6): تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة (2000-2010)	29
الجدول (7): مؤشرات التجارة الخارجية في سورية (2000-2010)	28
الجدول (8): تطور التجارة الخارجية حسب طبيعة المواد (2000-2010)	31
الجدول (9):تطور نسب الصادرات والمستوردات للتجارة الخارجية حسب طبيعة المواد من اجمالي الصادرات والمستوردات السورية (2000-2010)	32
الجدول (10): تطور التجارة الخارجية حسب استخدام المواد (2000-2010) (الوحدة: ألف ل.س)	33
الجدول (11): تطور نسب الصادرات والمستوردات للتجارة الخارجية حسب استخدام المواد من اجمالي الصادرات والمستوردات السورية (2000-2010)	34
الجدول (12): تطور الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2000-2010)	35
الجدول (13): الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010)	36
الجدول (14): بنية التجارة الخارجية في تركيا تبعاً للتصنيف الدولي الموحد للفترة (2000-2010)	37
الجدول (15): تطور التجارة الخارجية حسب استخدام المواد (2000-2010) (الوحدة مليون دولار)	38
الجدول (16): الأهمية النسبية للصادرات/المستوردات السورية إلى تركيا على مستوى الدول الآسيوية (2002-2010)	40
الجدول (17): مؤشر نسبة التغطية للتجارة الخارجية السورية التركية2000-2010	43
الجدول (18): حصة سورية من التدفقات الاستثمارية الداخلة (2002-2010)	49
الجدول (19): الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة إلى تركيا (2000-2010)	51
الجدول (20): البنية الهيكلية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى تركيا في عام 2010	53
الجدول (21): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1991-2006)	55

الجدول (22): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2011	55
الجدول (23): مشاريع الاستثمار الأجنبي المشملة بقانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي والتكاليف الاستثمارية 1981-2008	56
الجدول (24): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المدروسة بالأسعار الجارية 2000- 2010	60
الجدول (25): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية المدروسة (2000-2010)	61
الجدول (26): تطور الصادرات السلعية في الدول العربية المدروسة (2000-2010)	63
الجدول (27): تطور المستوردات السلعية في الدول العربية المدروسة (2000-2010)	64
الجدول (28): الصادرات والمستوردات السورية مع الدول العربية المدروسة كنسبة من الصادرات والمستوردات السورية مع الدول العربية	67
الجدول (29): الميزان التجاري بين سورية والدول العربية المدروسة خلال الفترة 2002-2010	69
الجدول (30): حصة التجارة السورية مع الجافتا من إجمالي التجارة السورية /ألف ليرة سورية	70
الجدول (31): نسبة الصادرات والمستوردات السورية إلى الدول المدروسة من إجمالي الصادرات والمستوردات السورية إلى الدول العربية تبعا للتقسيم التصنيف الدولي في الأعوام (2008،2011،2010)	72
الجدول (32): تطور التدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة في الدول العربية المدروسة (2005-2010)	77
الجدول (33): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى إجمالي رأس المال الثابت (2005-2010)	78
الجدول (34): نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المدروسة	78
الجدول (35): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة بين سورية والدول العربية المدروسة خلال الفترة (1991-2005)	80
الجدول (36): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة بين سورية والدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006-2010)	81
الجدول (37): مشاريع الاستثمار الأجنبي (العربية) المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم تكاليف الاستثمار خلال الفترة (1991-2008)	82
الجدول (38): مقاربة تحليلية بين مناهج التعاون التكاملي	89

الجدول (39): أهم المنتجات من السلع الزراعية والصناعية في الدول المدروسة في عام 2010	95
الجدول (41):)المشاريع الأجنبية المشملة بموجب المرسوم التشريعي /8 /لعام 2007 خلال الفترة 2007-2014 (مليون ل.س)	112

فهرس الأشكال البيانية:

العنوان	رقم الصفحة
الشكل (1): أهمية الصادرات السورية إلى تركيا خلال الفترة (2000-2010)	41
الشكل (2): أهمية المستوردات السورية إلى تركيا خلال الفترة (2000-2010)	42
الشكل (3): الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الداخلة إلى سورية	50
الشكل (4): الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى تركيا	51
الشكل (5): تطور الميزان التجاري السلعي في الدول العربية المدروسة (2000-2009)	65

الفصل الأول: آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا في إطار التغيرات الإقليمية

المبحث الأول:توجهات مسار السياسة الاقتصادية والخارجية التركية-السورية

المبحث الأول: توجهات مسار السياسة الاقتصادية والخارجية التركية-السورية

المقدمة:

يهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل واقع العلاقات السورية التركية، من خلال عدة جوانب حيث يركز الجانب الأول على تحليل البعد الاقتصادي والسياسي للتوجه الإقليمي الجديد، وذلك على مستوى البعد التركي، البعد العربي، و البعد الغربي، وينتقل المبحث إلى الجانب الثاني الذي يهتم بدراسة منطلقات السياسة الاقتصادية التركية تجاه سورية، انطلاقاً من عدة نقاط أساسية، النقطة الأولى تتركز في تحليل التطور في أدء الاقتصاد التركي خلال الفترة المدروسة، والنقطة الثانية في تحليل تحولات السياسة التركية تجاه سورية، والنقطة الثالثة تركز على دراسة آثار التعاون التركي مع الكيان الصهيوني على مسار العلاقات بين سورية وتركيا، وينقل المبحث إلى الجانب الثالث الذي يوضح منطلقات السياسة الاقتصادية السورية تجاه تركيا، انطلاقاً من تحليل تطور الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة، ومن ثم الانتقال إلى تحليل واقع السياسة السورية تجاة تركيا والقضايا الاستراتيجية في المنطقة، وأخيراً دراسة السياسة السورية والانفتاح الاقتصادي مع تركيا.

و يجد المتابع لمسار التطور في العلاقات بين البلدين. يجد أنها مرت بتقلباتٍ اقتصادية سياسية متنوعة من مرحلة الأزمة في التسعينات وصولاً إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي في العقد السابق، وهي المرحلة التي تركز عليها هذه الدراسة، تميزت هذه الفترة باتباع تركيا سياسة التحالف الاستراتيجي مع سورية وتصفير المشاكل مع الدول الجوار.

ويوضح المبحث مسار السياسة الاقتصادية الخارجية السورية التركية من خلال تحليل عدة جوانب وأبعاد اقليمية، واقتصادية، واستراتيجية.

أولاً: البعد الاقتصادي والسياسي للتوجه الإقليمي الجديد:

تعد الحساسية الشديدة للتغيرات الداخلية والخارجية من أهم العوامل المبلورة لمنظومة العلاقات المتبادلة بين الدول في المنطقة، فمن خلال تحليل الأبعاد الجيوبولتيكية لهذه العلاقات نجد أن المثلث الاستراتيجي الداخلي تركيا-سوريا-العراق يعد من أهم عناصر توازنات الشرق الأوسط،[1]وفي الحقيقة مرسير التوازنات الاستراتيجية في هذه المنطقة بالمراحل التالية:

- مرحلة استقلال الدول العربية عن الإستعمار الغربي منذ منتصف الأربعينات من القرن العشرين، خلالها تمّ تنظيم المنطقة بوصفها عالماً عربياً بحتاً مع غلبة الطابع العربي القومي على الإقليمي، وخلال هذه الفترة اعتُبرت بعض الدول وخاصةً تركيا، من الدول الغريبة عن العالم العربي، وتمّ النظر إليها كدول معادية نوعاً ما بسبب علاقاتها القوية مع إسرائيل، كما أنها جزءاً من حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وقريبةً من الولايات المتحدة.
- مرحلة الانفتاح العربي الإقليمي واتساع نطاق التأثير المتبادل المشترك الإقليمي وما رافقها من تغيرات في نمط العلاقات التي سلكت منحىً أكثر انفتاحاً خاصة بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة، حيث اندمجت إيران وتركيا بشكلٍ أكبر كجزءٍ من الشرق الأوسط العربي،[2] كما تمّ تفعيل علاقات ثنائية استراتيجية، كالعلاقات التركية-السورية والعلاقات التركية-العراقية من حيث واقع التأثير المتبادل الإقليمي داخل وسط استراتيجي واحد وعبر خطين أساسين يمتد الأول منهما من بلاد الرافدين إلى الخليج، ويمتد الأخر من خط شرق المتوسط إلى أوروبا.[3]

حاولت تركيا لفت أنظار الدول العربية إليها خاصةً من خلال الدعم العسكري أو النفطي مع دول الخليج، أو من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة مع سورية والعراق، بما يساعد على تعميق دورها الإقليمي. ورغم إتباع بعض السياسات التي لا تنسجم مع التعاون العربي التركي مثل السياسة المائية التركية، والتقارب التركي-الغربي، فقد اتخذت الدول العربية من تركيا تقديم دور في حراسة الأمن في المنطقة. يحاول البحث العمل على توضيح الأبعاد السياسية والاقتصادية للتطور في هذه التوازنات الاستراتيجية، من خلال الأبعاد التالية:

1- البُعد النظري في التوجّه الإقليمي الجديد:

يوجد العديد من النظريات التي ساهمت في تشكيل السياسات التجارية العالمية ومن أهمها نذكرما أشار إليه الاقتصادي ديفيد ريكاردو في نظرية النفقات النسبية، حيث إذا سادت حرية التجارة فإنّ كل دولة تتخصص في إنتاج السلع الممكنة لها و بتكلفة منخفضة نسبيا عن الدول الأخرى وتستورد السلع التي ينتجها الخارج بتكلفة منخفضة نسبياً، والتي تتمتع في إنتاجها بالميزة النسبية، وستقوم التجارة الدولية على أساس اختلاف التكاليف النسبية للإنتاج، وتبعاً للنظرية الكلاسيكية و لنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، فإنّ من شأن التبادل الدولي أن يحقق المنافع الاقتصادية والتقارب في مستويات الدخول بين مختلف الدول المتعاونة، والاستفادة من التخصصَ الاقتصادي بما يتضمنه من تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتحقيق نوعاً من الاعتماد المتبادل بينها، مما يؤدِّي إلى الاقلال من حجم الصراعات الدولية، وتبعاً لذلك فإنّه في عالم متخصص ومترابط اقتصادياً ستعمَل المصالح الاقتصادية كعنصر ضاغط على الحكومات من أجلِ المحافظة على السلام الدولي، إلا أنه في واقع الأمر فقد تجاهلت هذه النظرية وجود منطق القوة والسيطرة بين البلدان المتقدمة والنامية.
لا يوجد اتفاق عام بين الاقتصاديين فيما يتعلَّق بالمزايا التي تترتب على فرضية التجارة والتفاعل الاقتصادي كأداة من أدوات زيادة الاعتماد المتبادل ورفاهية مختلف شعوب العالم، ولعل هذا ما ظهرفي

١" العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية، 2011، ص440.
[2]سالم،بول، "تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل"، منشورات كازينغي للشرق الأوسط، 2010.
[3] أوغلو، داوود ،أحمد، ،٢٠١١، ص432، مرجع سابق.

كتابات بعض الاقتصاديين في خمسينيات القرن الماضي من أمثال ميردال وبريبيش وسنجر لتشكل في مجموعها" نظرية التبادل اللامتكافئ "، وقدم ميردال عدة افتراضات اقتصادية:

- ✓ الاختلافات في أسعار عوامل الإنتاج والدخول في ظل تقسيم العمل الدولي الراهن لن تكون في مصلحة الدول النامية.
- ✓ يعبر انسجام المصالح المشتركة بالدرجة الأولى عن وجهة نظر الطرف المستفيد من النمط الحالي لتقسيم العمل الدولي، أي الدول الأكثر تقدماً ضمن هذا التعاون.
- ✓ إن المنافسة الكاملة لا وجود لها واقعياً في إطار العلاقات بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً وذلك تبعاً لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية.

ويلخص ميردال نظريته إلى ارتفاع التباين واللامساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية بسبب التبادل اللامتكافىء بينهما، أما الاقتصادي الأرجنتيني راول بريبيش فقد أوضح من جهته أنّ معدلات التبادل بين السلع الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة والمنتجات الأولية التي تنتجها الدول النامية، تميل على المدى الطويل إلى غير صالح الأخيرة وذلك نتيجة عدم التكافىء في مجال التبادل التجاري، ولذا يوصي بريبيش بتقييد سياسة حرية التجارة وإتباع سياسة تجارية حمائية تدعم الصناعات الوطنية في الدول النامية.[4]

ظهرت أوائل التحليلات النظرية عن واقع الاتحاد الجمركي في دراسات جاكوب فينر وهربرت جيوش، وفي نظرية هيرش في عام 1976 الذي افترض أنّ الدول الصناعية ستعتمد على صادرات السلع الناضجة كثيفة رأس المال، أما السلع الأولية وكثيفة العمل ستكون من نصيب الدول النامية، [5] وبالمقابل طورميشال بوسنر تحليلاً جديداً يرتكز على الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية وما يرتبط به من اختلاف في المزايا النسبية المكتسبة.[6]

وبالتالي الدول المتقدمة تكنولوجياً سوف تقوم بتصدير السلع كثيفة التكنولوجيا إلى الدول الأقل نموا وتقدما في هذا المجال، وبذلك تتمتع الدول صاحبة الإختراع احتكاراً مؤقتاً في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي، وبالتالي من مصلحة الدول المتطورة أن تحافظ على الفجوة التكنولوجية لأطول فترة ممكنة و إكتساب الميزة النسبية المتمثلة في التفوق واحتكار المعلومات التكنولوجية عن الدول النامية.[7]

ومع تطور الظروف والاصلاحات الاقتصادية والتجارية في الثمانينات ظهرت بيئة التجارة الحرة في عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وعدد متزايد من الدول الإفريقية، تراجعت المكاسب المحتملة من مناطق التجارة الحرة على أساس فرص خلق التجار والذي ترافق مع تطورالأهداف من التكامل الاقتصادي لدى الدول النامية و دول المنطقة من الشكل التقليدي المرتبط باتساع السوق وتوظيف المزايا النسبية وزيادة التبادل التجاري إلى الشكل التنموي المرتبط بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم عملية التنمية الاقتصادية وتطوير المشروعات الإستثمارية المشتركة، في مرحلة التسعينات تطورت مناطق التجارة الحرة لتشمل التعاون بين الدول النامية والمتقدمة، وهذا يشكل أبعاداً جديدة ويفرض تحديات اقتصادية أعمق أمام دول المنطقة لمواجهة المنافسة الاقتصادية الخارجية، خصوصاً. مع مساهمة التكتلات الاقتصادية العالمية بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية بهدف عولمة اقتصاديات هذه الدول، والذي شكل أحد الدوافع المهمة لدول المنطقة بهدف التوجّه الجديد نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي.

---

[4] روابح، عبد الرحمن، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي(2000-2010) "، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012، ص151.

[5] الصرن، رعد حسن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي"، مركز الرضا للمعلومات، الجزء الثاني، سورية ، 2002، ص185

[6] رنان ،مختار، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009 ، ص21.

[7] عبد السلام مخلوفي، "اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة أداة لحماية التكنولوجيا أم إحتكارها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي 2006، ،الجزائر، العدد 3.

ساهم العديد من من الاقتصاديين في تطوير مجموعة من النظريات الاقتصادية للوصول للمستوى الأمثل في التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية،[8] وذلك من خلال رصد المتطلبات الحقيقية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة دول تحقق عدد من القواسم المشتركة، وفي هذا المجال قدم الاقتصادي ريتشارد ليبسي الشروط و العوامل المطلوبة لتفعيل التبادل التجاري بين الدول في إطار عملية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، نذكر من هذه الشروط:[9]

أولا: تحقيق التجانس بين اقتصاديات الدول الراغبة في التكامل، وأنّ يكون بالإمكان عن طريق الاتحاد والمنافسة الوصول إلى اقتصاديات متكاملة ومتنوعة.

ثانيا: أنّ يكون حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مرتفعاً بالنسبة لحركة التبادل التجاري الإجمالية.

بشكل عام، تقوم العلاقات الاقتصادية الدولية على عدة مفاهيم من التعاون والاعتماد المتبادل والمصالح المشتركة وعولمة الاقتصاد، وارتفاع سقف الانعكاسات المتبادلة للأحداث والأزمات بين الوحدات الاقتصادية و السياسية، وبالتالي تهدف كل دولة من خلال آليات التعاون الدولي والإقليمي إلى تحقيق أعلى الفوائد الاقتصادية وتجنب الخسائرضمن هذا التعاون.

2- البُعد التركي في التوجّه الإقليمي الجديد:

يتطلب تحليل أبعاد الدور التركي في إطار التغييرات الإقليمية خلال الفترة المدروسة العودة لعدة مراحل شكّلت في حقيقتها أساساً لهذه التغيرات. على سبيل المثال، تعد المرحلة التي تطور فيها التقارب التركي-الغربي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما رافقها من الحذر من ضغط التهديد السوفيتي القادم من الشمال، بالإضافة لتعميق العلاقات التركية-الإسرائيلية، من أهم الأسباب المسئولة عن تكوين الصورة التركية أمام دول عدم الإنحياز حيث اعتُبرت تركيا حينها شريكاً استراتيجيا للغرب. أدى هذا الأمر إلى وقوع تركيا في حالة من العزلة الدولية والإقليمية، وبالمقابل تعمّق التواصل التركي-الإسرائيلي مقارنةً بالتركي-العربي، وهذا ما ساهم في مفاقمة عزل تركيا عن المنطقة[10]. عملياً، من الصعب على أي دولة مهما كانت قوية أن تتحمل عبء العزلة داخل توازنات المنطقة، لهذا نجد أنّ تركيا عملت على إنتهاج استراتيجية الاحتفاظ بحقها في الفصل بين علاقاتها الاستراتيجية الكلية وقضايا اقليمية في المنطقة وخصوصاً بعد غزو العراق حيث سعت تركيا لاعتماد المرونة بالنسبة لإعادة توجيه علاقاتها الخارجية مع الدول العربية في هذا المجال، يرى البعض[11] بأنّ واقع تركيا الجيوسياسي لم يعد يفيده العمل بالمقولات السابقة، حيث فرض الوضع الراهن على تركيا أن ترسم مسارها الذاتي من خلال تعميق العلاقات في المنطقة خاصة بعد الخيبات التركية من الممارسات الغربية، أي يجب على تركيا اعتماد سياسة خارجية مستقلة واقعية في المنطقة.

بالفعل حاولت تركيا تطبيق التوازن في إطار المقاربة السياسية تجاه المنطقة، معتمدة على المبادئ التالية:

- ✓ الاحتفاظ بروابط مع الغرب لتحقيق الهدف الاقتصادي بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهذا ما عبر عنه أحمد أوغلوا وزير الخارجية التركية السابق (ليس من الوارد أن تتحول تركيا بسبب موقعها المؤيد للعرب إلى دولة شرق أوسطية).[12]

---

[8] حسين عمر، التكامل الاقتصادي" أنشودة العالم المعاصر"، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1998 ، ص149

[9] منصور، محمود إبراهيم ، التكامل وتقسيم العمل بين أقطار العالم الإسلامي، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، 1999، ص19

[10] أوغلو، داوود ،أحمد، 2011 ص446،مرجع سابق.

[11] مالك مفتي، "الجرأة والحذر في سياسة تركيا، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية"، أبو ظبي، 1998، ص28.

[12] باكير حسين، علي ،" محددات الموقف التركي من الأزمة السورية، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية"، مقالات المركز العربي، 2011.

- ✓ الالتزام بعلاقاتٍ جيدة مع دول المنطقة وخاصة العلاقات التي اتسمت بالتوتر لفترات طويلة (سورية وإيران) وهذا ما توضحه نظرية أوغلو (تصفير المشاكل مع دول الجوار).

فعلياً، سعت السياسة التركية للتغير والعمل على وضع سياسة (تصفير النزاعات) موضع التنفيذ العملي فتحولت العلاقة مع عدة دول عربية وخاصةً سورية إلى علاقة استراتيجية وشهدت تطورات حاسمة مع وصول أوغلوا إلى وزارة الخارجية عام 2009، حيث تمّ العمل جدياً على استخدام القوة الناعمة التركية التي كان لها الدور الأهم في تحسين موقع تركيا في المنطقة، وتطوير علاقاتها مع الدول العربية خاصة مع اتخاذ تركيا مواقف مجابهة للاحتلال الإسرائيلي في كثيرٍ من المناسبات خلال فترة الانفتاح الاقتصادي مع تركيا.

أكثر من ذلك، سعت تركيا لتكوين قوةٍ ناعمة على الصعيد الإقليمي، وفي هذا يشير جوزيف ناي حول مفهوم القوة الناعمة الذي يشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة بالاعتماد على جاذبية الدولة المرتكزة على مصادر يغلب عليها الطابع غير المادي، مثل الثقافة والقيم، والسياسة الداخلية والخارجية، بما يساهم في تكوين صورة ايجابية عن الدولة المعنية يدعم مكانتها الدولية والإقليمية، [13]وتبعاً لذلك سعت نركيا إلى تكوين تجمعاتٍ اقليمية تعطيها الأهمية القيادية في المنطقة وهذا ما عبرعنه "جنكيز أكتر" بقوله " لدى الحكومة الحالية النية الحازمة بأن تكون في كل مكان وأن تجعل من تركيا قوة متوسطة يحسب لها حساب" وبشكل عام تبلور الجانب الاقتصادي في مسارين:[14]

- التوجّه التركي نحو الغرب اقتصادياً ومسيرة الاصرار على الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي رغم الاحباط التركي المتكرر بسبب التقاعس الغربي والأمريكي.
- تركيز تركيا على تعميق العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، ولعل هذا التوجه يبرز بالنقاط التالية:

- تزايد الحاجة التركية إلى المنتج النفطي والأسواق والاستثمارات العربية، خاصةً أنّ أوروبا تتردد في استيراد كثيرٍ من السلع التركية مقارنةً بالدول العربية.
- باتت الأسواق العربية تمثل فرصةً كبيرة لإنعاش الاقتصاد التركي خاصةً بعد ظهور عدة مشاكل اقتصادية في تركيا خلال العقدين الأخيرين، والتي ارتبطت بانعكاسات اجتماعية كارتفاع معدل التضخم والبطالة والتفاوت الاجتماعي.
- محدودية القدرات الاقتصادية التركية مقارنةً بالدول الغربية، خاصةً بالنسبة للدول الروسية عند التوجه نحو البلقان، وقد لخص هذه المحدودية عبارة نور سلطان نزار باييف التي قالها لرجال الأعمال الأتراك "أنتم تأتون بالمشروعات دون المال، أما الأجانب فيأتون بالمشروعات والمال".[15]

3- البُعد العربي في التوجّه الإقليمي الجديد:

شكّلت سياسة الانفتاح الاقتصادي المتبعة في غالبية الدول العربية على دول المنطقة وخاصة تركيا، موضوعاً خضع لكثيرٍ من التساؤل والتحليل. تبين النظرة الفاحصة إلى الاستراتيجية العربية نحو مسار العلاقات العربية-التركية، والمحاولة لإعادة إغناء مضمون هذه العلاقات من جديد، وجود رغبةٍ عربية قوية في كسب الجانب التركي في عدة قضايا استراتيجية بالنسبة للمنطقة، كما يلي:

---

[13] معوض،علي جلال، "مفهوم القوة الناعمة وتحليل السياسة الخارجية"، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، 2019،ص12.

[14] باكير حسين، علي ، "العامل الاقتصادي في ديناميكيات التنافس الاقليمي، السعودية وإيران وتركيا"، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، العدد 4-5، 2010.

[15] صقر، ابراهيم، وائل، أطروحة "تركيا والعلاقات العربية وآفاقها المستقبلية"، كلية الحقوق، جامعة بيروت 2007، ص46.

- تحاول بعض الدول العربية تحجيم التعاون التركي مع الكيان الصهيوني في إطار الصراع العربي مع هذا الكيان وبالتالي عرقلة تنفيذ المطامع الغربية في المنطقة.[16]
- تحقيق موازنة بين القوى البارزة في المنطقة كمحاولة دول الخليج درء مخاطر كثافة التواجد الإيراني في المنطقة من خلال تعميق التواجد التركي.
- تنشيط التجمعات العربية في المشرق والمغرب والمركز بهدف الانتقال من حالة الاستضعاف إلى حالة التعاون المشترك من خلال بروز الدور التركي الإقليمي.
- الاستفادة من كون تركيا تمثل جسراً لتعزيز العلاقات العربية-الأوروبية، والروابط العربية في آسيا الوسطى.

عملياً، تعد أداتي الترهيب والترغيب الأسس الأكثر استراتيجية في سياسة الإغراء التعاوني العربية تجاه تركيا لجذب الأخيرة إلى دعم المصالح العربية في الخريطة الاستراتيجية العربية الإقليمية المشتركة. في هذا المجال، تتبع الدول العربية سياسةً اقتصادية دبلوماسية لتحقيق الإغراء التعاوني، حيث تستخدم هذه الدول الجزرة كمحاولة لإقناع تركيا بأنّ مكاسبها الاقتصادية ستكون مع العرب مقارنة بالغرب من خلال رسم صورة من التنافر الموضوعي بين الطموحات التركية الاقتصادية وارتباطها العسكري بالغرب والكيان الصهيوني، الأمر الذي يوحي بأنّ عملية الاصلاح الاقتصادي في تركيا تعتمد أكثر على العرب مقارنةً بالكيان الصهيوني. أيضاً وفي سياق سياسة الجزرة، يتم التركيز على دورموقع تركيا الجغرافي الذي يعطي تركيا ثقلاً اقتصادياً مهماً في إطار التقارب العربي-التركي، حيث تشكل تركيا صلة الوصل بين العرب وآسيا الوسطى وأوروبا الغربية، ومنفذ النفط العراقي إلى الغرب. كذلك، تعد تركيا بمثابة سلة مائية غذائية في الشرق الأوسط في حال تمّ تعميق العلاقات معها وما سيرافق ذلك من مشروعاتٍ مشتركة في هذا الجانب، بالإضافة إلى دورالاستثمارات المتبادلة بين العرب وتركيا وخاصة إذا تمّ تفعيلها في جوانب استراتيجية على المستوى الداخلي والخارجي. بشكلٍ عام، تعد جوانب النفط والمياه والغذاء محور التقارب العربي التركي، حيث يجد العرب أنّ أغلب الصادرات النفطية توجهت نحو تركيا خلال فترة التسعينات رغم أنها تعد فترة فتور نسبياً في مسار العلاقات الاستراتيجية مع تركيا.[17]

4- البُعد الغربي في التوجه الإقليمي الجديد:

يتضح من خلال تحليل الموقف الغربي تجاه التعاون العربي التركي وسياسة التحول الذكي نحو الشرق الأوسط التي اتبعتها تركيا، ومع استحضار التاريخ القديم والحديث أنّ النظام الغربي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يرفض تشكيل محورٍ استراتيجي مستقل عربي-تركي خاصةً في إطار التعاون السوري التركي، لما يشكله من خطورة لا يمكن قبولها أميركياً، بالإضافة لتشكيله عامل عزل وضعف لإسرائيل. لذلك تظهر عدة محأولاًت غربية للعمل على ربط التوجه التركي في المنطقة بمعادلات النظام الجديد وخاصة المصالح الأمريكية، وبدا واضحاً أنه كلما زاد التقارب التركي العربي في المنطقة كلما زادت المحأولاًت الأمريكية للاقتراب من تركيا، حيث بذلت الإدارة الأمريكية كل جهدها لإعادة هيكلة علاقاتها مع تركيا من خلال تعزيز علاقاتها الإقليمية وأولها الشأن العراقي الذي له الأولوية في السياسة الأمريكية. في هذا المجال، تشير التقديرات إلى أنّ تحسّن العلاقات الأمريكية – التركية يعتمد بشكلٍ كبير على التحولات السياسية الكبرى من الجانب الأمريكي وذلك في عدة ميادين استراتيجية، كالدعم الأمريكي لمحأولاًت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي . لعل هذه السياسات تنطلق من حقيقةٍ مفادها وضع تركيا الاستراتيجي (كدولةٍ محورية) فيما يخص السياسة الخارجية

[16] حسين، بكر أحمد، "العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000، ص78-85.

[17] حسين بكر أحمد، عام 2000،ص92،المرجع السابق .

الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، [18] وازدياد احتياج الإدارة الأمريكية إلى تركيا في مرحلة الانفتاح العربي التركي في المنطقة، وذلك انطلاقاً من الميزات التالية:[19]

- ✓ الاستفادة من الموقف التركي في تحسين الصورة الأمريكية في المنطقة.
- ✓ الاستفادة من الموقف التركي–الكردي بالنسبة للقضية العراقية.
- ✓ الاستفادة من الرابط التركي في المثلث الاستراتيجي سورية-تركيا-إسرائيل من أجل توفير فرصة مواتية لاختراق هذه العلاقات الاستراتيجية لصاح الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ الاستفادة من احتمالات لعب تركيا دور الوسيط بين إيران والغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ✓ الاستفادة من التواجد التركي في منطقة بحر قزوين الخاصة بنقل الطاقة، لإضعاف الدور الإيراني في المنطقة وإتاحة الفرصة الممكنة لتطبيق الاستراتيجية الأمريكية المعروفة بالاحتواء المزدوج والتي من خلالها سيتم منافسة روسيا كقوةٍ سياسية وعسكرية في المنطقة.[20]
- ✓ الاستفادة من تركيا كحلقة وصل وممر للطاقة من الشرق إلى الغرب لإيصال ثروات الطاقة في بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى الأسواق الغربية.
- ✓ الاستفادة من الموقع التركي المؤهل لإقامة محطاتٍ أمنية وعسكرية في إطار التوافق التركي مع الحلف الأطلسي.

إلا أنّ كل ما سبق ذكره لم يمنع أن تمرّ هذه العلاقة بفتورٍ في عدة مواقف وخاصة مع التقارب التركي العربي ومحأولاًت تركيا رسم سياسةٍ مستقلة في المنطقة، ولعل هذا الفتور يعود لتباينٍ من نوعٍ خاص في التقارب التركي الأمريكي حول بعض القضايا وأهمها:

- القضية العراقية: حيث يتجلى التباين بشكلٍ واضح بالنسبة لمنطقة شمال العراق فبينما ترغب تركيا الحفاظ على وضعٍ عراقي مستقر والحيلولة دون انشاء منطقةٍ سياسية كردية تؤدي إلى عدم الاستقرار في الحدود الشمالية التركية، نجد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الملف التركي الكردي لتحقيق أطماعها في العراق، وهذا ما انعكس سلباً على الثقة بين الجانبين التركي والأمريكي.
- فيما يتعلق بالعلاقات مع إيران، ففي كثيرٍ من المواقف تصرفت تركيا بما يعارض المصالح الأمريكية من حيث محأولاًت الأخيرة عزلٍ إيران عن الساحة الدولية، فقد سعت تركيا لتحسين العلاقات مع إيران والاستفادة من مواردها الطاقوية لتلبية احتياجات تركيا المتنامية.
- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية سياسة السبعة على عشرة في حل النزاع التركي اليوناني والذي سبب حالة من الاحباط التركي الناتج عن العجز الأمريكي على حل هذا الملف.

بالإضافة لما ذُكر، فقد عانت تركيا كثيراً من المواقف السياسية الاقتصادية والتنظيمية السلبية التي اتخذتها دول أوروبا الغربية تجاهها منذ أوائل السبعينات، وكل هذه العوامل شجعت تركيا على اتخاذ سياسة مستقلة تدريجياً عن السياسة الغربية.[21]

ثانياً: منطلقات السياسة الاقتصادية التركية تجاه سورية:

يحاول هذا الجزء من الدراسة تقديم مقاربةٍ تحليلية من خلال البدء من العام ومن ثم الانتقال إلى الخاص، أي سيتم تحليل واقع الاقتصاد السوري والاقتصاد التركي كخطوة أولى يتم الانتقال بعدها إلى تحليل توجّه السياسة الخارجية المتبادلة التركية السورية.

---

[18] عبد الوهاب النعيمي، زياد، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الاقليمي"، مقالات، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، 2009.

[19] باكير حسين،علي ، "تركيا بين تحديات الداخل والخارج"، الدار العربية للعلوم، بيروت 2010، ص156-157.

[20] كرامر، هاينتس، "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، ترجمة فاضل جكتر، معهد بروكينغز، واشنطن، الطبعة الأولى، 2001، ص377-380.

[21] كرامر، هاينتس، 2001، ص387-389، المرجع السابق.

1-ملامح الاقتصاد التركي:

يقدم البحث في هذا الجزء دراسةً لملامح الاقتصاد التركي ولتحقيق ذلك ستتم تجزئة العمل إلى قسمين، يتتبع القسم الأول منهما تطور الاقتصاد التركي، ثم يتم في القسم الثاني تحليل البنية الهيكلية لهذا الاقتصاد.

ا- تحليل تطور الاقتصاد التركي:

تبين المراجع ذات الصلة بأنّ الاقتصاد التركي عانى ولفتراتٍ طويلة من ثلاث مشاكل رئيسة هي: ارتفاع معدل التضخم والقروض الخارجية والإسراف في الإنفاق الحكومي. فيما يتعلق بمشكلة التضخم، فقد وصل معدله في عام 1994 إلى 150 بالمائة، كما استنزفت الديون الخارجية معظم الإيرادات المالية ففي عام 1999 ارتفعت الديون الخارجية إلى مئة مليار دولار وبفائدة سنوية تزيد عن خمسة مليارات دولار.[22]

سعت تركيا في عام 1999 لتنفيذ سلسلةٍ من الاصلاحات في اتجاه التحوّل إلى اقتصاد السوق وذلك برعاية صندوق النقد الدولي، إلا أنّ هذه الاصلاحات انتهت بحدوث أزمةٍ عميقة عام 2001. لذلك، بعد مجيء حزب العدالة والتنمية تمّ العمل على تغيير قسمٍ كبير من استراتيجية صندوق النقد الدولي، من خلال العمل على تطبيق جدول أعمالٍ للإصلاح البنيوي الشامل بعيد المدى، انطلاقا من مرتكزات أساسية مثل تحسين الوضع العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين كفاءة القطاع المالي، و وضع نظام ضمانٍ اجتماعي على أساسٍ متين.

يوضح الجدول التالي تطور المؤشرات الاقتصادية خلال السنوات المدروسة.

الجدول (١): تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية في تركيا

العام	الناتج المحلي الإجمالي		متوسط دخل الفرد		معدل التضخم %	معدل البطالة %
	الناتج (مليار دولار)	معدل النمو %	القيمة (دولار)	معدل النمو %		
2000	266.44	6.7	-	-	55	6.4
2001	195.55	-5.7	3046	-	54.4	8.5
2002	232.28	6.2	3581	16.8	25.3	10.3
2003	303.26	5.3	4531	27.5	10.6	10.5
2004	392.21	9.4	5779	21.9	8.17	10.1
2005	482.69	8.4	7027	8.2	9.59	10.4
2006	529.19	6.9	7609	20.7	8.75	9.8
2007	649	4.7	9191	13.5	10.44	14.5
2008	730.32	0.6	10436	-13.4	6.25	13.7
2009	615.33	-4.8	9038	18	8.56	13
2010	735.49	8.9	10672	6.2	6.53	11.1

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي -بيانات المصرف المركزي –التركي الاحصاءات العامة -2010-

من الجدول السابق يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- ازداد الناتج المحلي الإجمالي التركي من (266 إلى 735) مليار دولار خلال الفترة (2000-2010).

[22] أوزنورك، ابراهيم. "الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

- ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 3064 دولار أميركي في عام 2002 إلى 10436 دولار أميركي في عام 2008، وبالرغم من انخفاضه في العام التالي إلا أنه ارتفع من جديد في العام 2010.
- يعد أحد أكثر الجوانب المثيرة للإنتباه في الأداء الحالي للاقتصاد التركي هو الانخفاض الملحوظ في معدل التضخم السنوي من 55% في عام 2000 إلى 6.2% عام 2009، وبلغ 8.56% في عام 2010.
- ارتفعت معدلات البطالة من (6.4%) عام 2000 إلى (14.5%) عام 2008، ورغم الانخفاض الطفيف في العامين الأخيرين إلا أنه لم يكن بالمستوى المطلوب حيث بلغ هذا المعدل (13%) عام 2010.
- اتسمت الموازنة العامة للدولة بالعجز الدائم خلال الفترة المدروسة، وبلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي (13.9%) عام 2002، وانخفضت هذه النسبة في السنوات الأخيرة إلى (2.8%) عام 2010.
- انخفضت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الثاني من العقد السابق مقارنةً بالفترات الأولى، حيث بلغت أعلى قيمة للدين العام (77.5%) عام 2001، وأقل نسبة له (39.4%) عام 2007.

من خلال ما تقدم نذكر الآتي: استطاعت تركيا خلال الفترة المدروسة تحقيق انجازاتٍ بالنسبة لرفع معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات التضخم وترشيد الإنفاق الحكومي ممثلا بتخفيض نسبة عجز الموازنة إلا أنّ مسائل البطالة والديون الداخلية والخارجية ماتزال تشكل عائقاً في مسيرة الاقتصاد التركي.

ب- البنية الهيكلية للاقتصاد التركي:

تتميز تركيا باقتصاد غني تتنوع فيه مصادر الدخل، حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعاتٍ إنتاجية وخدماتية منها الزراعة والصناعة والخدمات، والجدول التالي يبين تطور توزيع البنية الهيكلية للاقتصاد التركي من حيث القيمة، وحصة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي لكل قطاع :

الجدول (2): تطور مؤشرات البنية القطاعية للاقتصاد التركي (الوحدة: الليرة التركية)

العام	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	الناتج	معدل النمو	القيمة	معدل النمو	القيمة	معدل النمو
2000	8,626,353	11.9	19,081,267	6.5	44,510,483	6.8
2001	7,926,312	11.6	17,689,504	7.2-	42,472,475	4.5-
2002	8,663,126	11.9	18,175,339	2.7	45,483,871	7
2003	8,475,963	11.1	19,588,439	7.7	48,066,131	5.6
2004	8,701,635	10.4	21,803,051	11.3	52,753,252	9.7
2005	9,275,244	10.2	23,679,504	8.6	57,249,476	8.5
2006	9,393,296	9.7	25,649,966	8.3	61,387,410	7.2
2007	8,736,945	8.6	27,130,512	5.7	65,077,389	6
2008	9,141,424	8.9	27,211,651	0.02	64,940,472	0.02-
2009	9,446,489	9.7	25,331,257	6.9-	61,934,210	4.6-
2010	9,703,312	9.1	23584,202	12.6	67,215,182	8.5

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات صندوق النقد الدولي عام 2010، وبيانات المصرف المركزي التركي-الاحصاءات العامة 2010.

سنقوم فيما يلي بتحليل بيانات الجدول السابق بالنسبة لكل قطاع :

1- قطاع الزراعة: رغم ازدياد الناتج الزراعي من (8,626,353إلى 9,703,312) ليرة تركية خلال الأعوام 2000-2010، إلا أنه انخفض كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي من (11.9% إلى 9.1%) خلال الفترة نفسها، وذلك رغم ارتفاع معدل النمو في هذا القطاع من (7.4%) في عام 2000 إلى (9.2%) في عام 2002 إلا انه عاد وانخفض بحدة بعد أن وصل في عام 2008 إلى (8.3%)، ومن ثم انخفض وصولاً إلى (2.7%) عام 2010.
وتبعاً لدراسة أعدها المصرف المركزي التركي حول العلاقة بين التوظيف ومعدل الإنتاجية العمالية في هذا القطاع لوحظ أنّ السبب الرئيس لازدياد معدلات التوظيف في هذا القطاع هو الضعف في معدل إنتاجية العامل الزراعي، والذي يعود إلى عاملين رئيسين هما التقدم التكنولوجي وقصور السياسات الزراعية، والذي بالتالي انعكس على معدل النمو في هذا القطاع.[23]

ورغم ما ذكر تمتلك تركيا المزايا التالية في القطاع الزراعي:

- الموقع الجغرافي المتميز والأحوال المناخية الملائمة بالإضافة للقرب من الأسواق الكبرى.
- توفر المواد الخام اللازمة للصناعات الغذائية.
- الإسهامات الحكومية من خلال الاستثمارات المتواصلة على شكل مشروعات الري الرئيسة والبنية التحتية ودمج الأراضي الزراعية صغيرة المساحة.

2- قطاع الصناعة: حقق الإنتاج الصناعي زيادةً ملموسة سواء من حيث القيمة أو معدلات النمو، حيث ازداد الناتج في هذا القطاع من (19,081,267 إلى 28,524,202) ليرة تركية، خلال الفترة (2000-2010) كما ازدادت نسبة هذا الناتج من الناتج المحلي الإجمالي من (26.3% إلى 26.9%) وازداد معدل النمو من (6.5 إلى 12.6%) خلال الفترة نفسها، وذلك رغم تحقيقه معدلاتٍ سالبة في العامين (2001-2009)، وشكّلت الصناعات التحويلية والصناعة الاستخراجية من إجمالي الناتج الصناعي الترتيب التالي (89.5% و-2.7%) في العام 2010.

تعد صناعة الآلات من القطاعات المهمة في عملية التصنيع التركية إذ تبلغ حصة تصنيع الآلات 39.7% من إجمالي مجال التصنيع، ولعل ذلك يعود إلى عدة عوامل كانخفاض تكاليف الخدمات الهندسية مقارنةً بالدول الأخرى، وتشجيع جو المنافسة وخاصةً في الإنتاج حسب الطلب وإنتاج المصانع المتكاملة، وارتفاع متوسط نسبة مستلزمات الإنتاج المحلية في مرحلة الإنتاج الفعلية.

كذلك تعد صناعة الكيماويات من الصناعات المهمة حيث شكّلت ما يعادل (43.3%) من الناتج الصناعي التركي في عام 2010، ومن أهم نقاط القوة في هذا القطاع توفر اليد العاملة المؤهلة، وزيادة الاستثمارات في القطاع الخاص، كذلك بالمقابل توجد عدة نقاط ضعف مثل كونها صناعة صغيرة الحجم نسبياً مقارنة بالمعايير الدولية، وانخفاض الجدوى البيئية لهذه الصناعة، بالإضافة لتذبذب أسعار المدخلات الأخرى.[24]

3- قطاع الخدمات: ازداد الناتج الخدمي من (44,510,483إلى 67,215,182) ليرة تركية خلال الفترة (2000-2010)، وازدادت نسبة هذا الناتج من الناتج المحلي الإجمالي من (61 إلى 64.2) وصولاً للعام 2007 ومن ثمّ انخفضت إلى (63.5%) عام 2010، وكذلك ارتفع معدل النمو إلى (9.7%) عام 2004، ومن ثمّ تابع الانخفاض في السنوات الأخيرة إلا أنه ارتفع إلى (8.5)% عام 2010.
بلغت حصة الخدمات المالية من الناتج الخدمي (18.7%) عام 2010، ومن أهم ميزات هذا القطاع وجود شبكة من الفروع وقنوات التوزيع على مستوى الدولة، وكفاية رأس المال بنسبة مرتفعة لدى بنوك، و وجود إطار تنظيمي قوي، بالإضافة لتوفر عمالة على درجة عالية من التدريب، بينما من أهم

[23]Central bank of turkey, "increasing share of agriculture in employment in the time of crisis :puzzle or not",working bages, research publications,2011
[24]Republic of turkey prime ministry, Turkish chemicals industry report,2010

السلبيات التي تواجه هذا الفرع ازدياد الاعتماد التركي على تدفقات رأس المال قصيرة الأجل دون أن يرافقها انخفاض معدلات الفائدة.

وبهدف تحليل البنية القطاعية للاقتصاد التركي، نجد ما يلي:

الجدول (3): التحليل القطاعي لإنتاجية العامل التركي خلال الفترة (2001-2008)

القطاع	متوسط النمو السنوي للإنتاجية العامل 2001-2008	حصة القطاع من إنتاجية العامل 2001-2008
الزراعة	5.8	1.9
الصناعة الاستخراجية	1.1-	0.5
الصناعة التحويلية	3.6	27.1
الكهرباء والماء والغاز	6.3	2.5
البناء	5.9	8.8
التجارة	2.6	16.6
النقل والمواصلات	6.7	21.7
القطاع المالي	0.2-	18.7
خدمات المجتمع	0.9-	2.1

المصدر: Central bank of turkey-puplications-resarches-economicates-2011.

نلاحظ من الجدول أنّ متوسط النمو السنوي لإنتاجية العمل خلال الفترة (2001-2008) بلغ أعلى مستوياته في قطاع النقل والمواصلات بقيمة 6.7% يليه قطاع الطاقة (الكهرباء والماء والغاز) بقيمة 6.3% وخلال الفترة نفسها ارتفع نصيب قطاع الصناعة التحويلية وقطاع النقل والمواصلات من إجمالي إنتاجية العامل حيث بلغ على الترتيب (27.1 و21.7%)، بينما نلاحظ انخفاض المعدلين متوسط النمو ونصيب القطاع من إنتاجية العامل في الصناعة الاستخراجية حيث كانت على الترتيب (-0.1، 0.5)، وهذا ما يعد أحد عوامل اهتمام تركيا بقطاع الطاقة في سياستها الاستراتيجية.

من خلال ما تقدم نستخلص التالي:

- استطاعت تركيا خلال الفترة المدروسة تحقيق انجازاتٍ بالنسبة لرفع قيم معدل النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات التضخم وترشيد الإنفاق الحكومي ممثلاً بتخفيض نسبة عجز الموازنة إلا أنّ مسائل البطالة والديون الداخلية والخارجية ماتزال تشكل عائقاً في مسيرة الاقتصاد التركي. كذلك، نلاحظ وجود معدلات نموٍ سلبية بالنسبة لإنتاج كل القطاعات المدروسة في العامين (2001 و2009) وهي الفترات نفسها التي تميزت بوجود معدلاتٍ سلبية لكامل الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة لبروزعدة ظواهر اقتصادية سلبية.
- يعد عامل زيادة الإنتاجية الكلية على مستوى العرض من العوامل المهمة الدافعة للنمو الاقتصادي المكمل بعامل تطور استثمارات القطاع الخاص على مستوى الطلب السبب الرئيس وراء تحقيق هذا النمو وهي مرتفعة في مجال الصناعة التحويلية والخدمات (خاصة النقل والمواصلات)، وبالرغم من الاهتمام بالقطاعات المذكورة تظهر أهمية إيلاء قطاع الزراعة العناية الكافية الذي ما يزال ذو مؤشر متواضع مقارنة بإمكانات الاقتصاد التركي في هذا المجال.

2- السياسة الخارجية التركية تجاه سورية:

يركز هذا الجزء من البحث على جانبين أساسين، أولاً آلية التطور والتحوّل في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية، وثانياً انعكاس التقارب التركي مع الكيان الصهيوني على هذا التحوّل.

ا- تحولات السياسة التركية تجاه سورية:

يُظهر تتبع أداء العلاقات السورية التركية التقلبات المتتالية في مسار هذه العلاقة، حيث استمر التجاذب والتنافر في مسار هذه العلاقات خلال العقود السابقة. مثلاً، خلال فترة الثمانينات وصلت حدة الخلاف في التوجه التركي السوري إلى مرحلة التصعيد العسكري على الحدود السورية وذلك بحجة أنّ سورية تشكل تهديداً للأمن التركي من خلال صواريخ (Sam5). ولكن، كان السبب الحقيقي حينها هو تنفيذ الاتفاقية التي عقدتها تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان من ضمن أهدافها نصب دروع صاروخية لمواجهة الخطر السوفيتي في المنطقة بالإضافة لمحاولاًت تركيا الضغط على سورية بهدف تسوية المسألة المائية.

مع بداية التسعينات في عهد الرئيس توركوت أوزال تخلت تركيا عن سياسة التوازن بين الغرب والشرق خاصة مع إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية الدور التركي في المنطقة، حيث سعت تركيا لتبني دور حصان طروادة للغرب مُستغلةً لامتلاكها قوةً مائية كبيرة (تسيطر على منابع نهري دجلة والفرات)[25]. لكن، بسبب الاحباط التركي من السياسة الغربية وبعد وفاة الرئيس أوزال، بدأت التغييرات تدب في مسار السياسة التركية تجاه دول الجوار وخاصةً سورية. وكان وزير الخارجية التركي سوسال من أوائل الداعين إلى اعتماد أسلوب الحل المتدرج للمشاكل العالقة بين الطرفين، حيث أعلنت تركيا ولأول مرة تشجيعها لتوقيع اتفاق مكتوب مع سورية حول المسألة المائية وتكون الأمم المتحدة طرفاً فيه. لم تستمر الحال في هذا الاتجاه طويلاً حيث عادت أجواء الخلاف مع بداية النصف الثاني من التسعينيات مع توجيه تركيا الإتهام لسورية بتنفيذ سياسةٍ مهددة لأمنها (خاصة بالنسبة للقضية الكردية). عملياً، كادت أن تصل العلاقة إلى مرحلة تصعيد من قبل تركيا تجاه سورية في عام 1998 حيث ساهمت عدة أسباب داخلية وخارجية في الوصول إلى هذا المستوى من التوتر بين البلدين. لقد كان واضحاً سعي تركيا إلى تصدير أزمة الخلاف الداخلي بين تيار العلمانية والتيار الإسلامي للخارج، وفي السنوات التالية ساعد وجود أسباب خارجية مختلفة تجسدت في مجموعة من العوامل الدراماتيكية على المستوى الدولي والإقليمي، إلى إنتهاج تركيا نموذج علماني ديمقراطي يعمل على احتواء التهديدات الأصولية (الممثلة بحزب العمل الكردستاني وذلك من وجهة نظر تركيا).[26]

حيث بدأت تركيا تحسين علاقتها مع الدول العربية مع مطلع عام 2000وخاصةً مع سورية، وهكذا تحولت العلاقات تدريجياً من تصادمية إلى علاقاتٍ ودية. يمكن القول أنّ هذا التحول في المسار التركي تجاه سورية ارتكز إلى عدة محاور استراتيجية، سواء فيما يتعلق بمشكلات المياه، والحدود، وحزب العمال الكردستاني. وقد أشارت دراسة أعدتها مؤسسة الدراسات السياسة والدفاعية (sisan) إلى أنّه يجب على تركيا أن تقوم بتنظيم علاقاتها مع سورية قبل اتفاق الأخيرة على حل مشكلاتها مع أمريكا ودرئها للخطر الإسرائيلي، لأنها أي سورية بعد ذلك ستطالب تركيا بالشيء الكثير، لذلك يجب أن تسعى تركيا إلى عقد اتفاقيات مع سورية في كافة المجالات الاقتصادية والتعلمية والسياحية، والمياه والأمن الامر الذي يعطي الإطمئنان لتركيا في تواجدها الإقليمي.[27]

هكذا، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين سورية وتركيا وتحسنت العلاقات من الناحية الاقتصادية حيث عملت تركيا على زيادة قيمة المبادلات التجارية والاستثمارية وتفعيل المشاريع المشتركة وفتح الحدود بين البلدين. وقد تعززت هذه التوجهات وتكلل هذا الانفتاح بالزيارة التاريخية التي قام بها السيد الرئيس بشار الأسد إلى تركيا في عام 2007، وما قابله من ترحاب تركي بالتعاون بين الطرفين والذي كان له تحليلات مختلفة. من جهةٍ أولى، ترافق هذا التقارب مع الإستفزازات الأمريكية والإسرائيلية

---

[25] الطعمة، حسين نذير، "العلاقات السورية التركية ومشكلة مياه نهر الفرات"، دبلوم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق، جامعة بيروت، 2004، ص 16-19.

[26] رضوان، وليد ، "دور اليهود والتحالفات الاقليمية والدولية في العلاقات العربية التركية في القرن العشرين السورية التركية نموذجاً"، دار عبد المنعم، 2004، ص336-337.

[27] ا رضوان، وليد، عام 2004، ص353-354، المرجع السابق.

لتركيا بتحريض الفتنة في أراضيها كرد على معارضة تركيا الحرب على العراق. ومن جهةٍ ثانية حصل التقارب الروسي الإيراني وعُقد مؤتمر بحر قزوين وما صدر عنه من الالتزام الإقليمي للدول بعدم استخدام أراضيها للعدوان على أي منها ودعوة العالم للتعامل مع إيران كدولة قطبية اقليمية وتصعيد التحدي الروسي الأمريكي. كل ذلك، دفع المحللين للتنبؤ بنشوء حلفٍ اقليمي يقوم على تقاطع المصالح في المنطقة.

باختصار، يمكن القول أنّ التحولات في مسار السياسة التركية تجاه سورية قد ارتبطت بعدة عوامل مثل، تراجع العلاقات التركية الأمريكية بعد الموقف الأمريكي من الجزر الأرمينية، وما رافقه من تحسن في العلاقات التركية الأوروبية وخاصة اليونان حيث انخفض التوتر التركي تجاه الملف القبرصي، وكذلك العامل الأساسي المتمثل برغبة تركيا كسر العزلة الإقليمية بعد الاحباطات الغربية المتكررة.

غير أنّه ومع ظهور الأزمة التي واجهتها سورية في الآونة الأخيرة، وما رافقها من اضطرابات في العلاقات السورية التركية، بدأت التناقضات في السياسة التركية تتزايد، فتارةً تلجأ إلى التوتر وتصعيد التعامل مع سورية، والذي يفسره البعض بارتباط الموقف السياسي التحريضي بالتحريض الغربي لتركيا الطامعة بتحسين وضعها الاستراتيجي في المنطقة من خلال تقديم نفسها كنموذج معتدل بين الإسلام والعلمانية، ومحاولاًت التصدي للتحالف السوري الإيراني والذي بالتالي سيغير التوازنات في المنطقة لكفة تركيا ولمصلحة الغرب والكيان الصهيوني خاصة فيما يخص ضرب عنصر المقاومة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي. وتارةً يبدو الموقف التركي أكثر مبادرةً تجاه سورية لتفادي الدخول في العزلة الإقليمية مرة أخرى، خاصةً وأنّ سورية ساهمت في عدة فترات بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر بين تركيا ودول المنطقة وخاصة إيران، بالإضافة لانزعاج المصنعين الأتراك من الآثار الاقتصادية السلبية من الموقف التركي وتراجع التصدير إلى سورية، وخاصةً مع وجود مصانع تركية متخصصة بالتصدير إلى سورية. يُضاف لكل ما تقدم، معاناة تركيا من التكاليف الاقتصادية الإضافية في البحث عن بديل استراتيجي غير سورية.[28]

ب- آثار التحالف التركي مع الكيان الصهيوني في العلاقات السورية التركية:

يعد الموقف التركي تجاه الكيان الصهيوني مصدر الخلاف الأساسي بين تركيا والدول العربية وخاصةً سورية، وذلك لأن تركيا كدولة مسلمة هي الوحيدة التي اعترفت بالكيان الصهيوني عام 1949، ولعل السبب حينها رغبة تركيا في التقرب من هذا الكيان من أجل مواجهة الخطر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية، بشكلٍ عام، يمكن تلخيص أهم أسباب اتجاه تركيا لتأسيس علاقاتٍ استراتيجية مع الكيان الصهيوني بما يلي: [29]

- المشكلات التركية ولاسيما الملف الكردي، ورغبة تركيا الاستفادة من خبرة الكيان الصهيوني العسكرية في التعامل مع هذا الملف.
- توتر العلاقات السورية التركية بسبب العديد من القضايا (المياه، والحدود ولواء إسكندرونة المنتزع من سورية الأم) وسعي تركيا إلى استخدام تحالفها مع الكيان الصهيوني كوسيلة للضغط على سورية للقبول بالشروط التركية الجائرة وخاصة في ملف المياه.
- اهتمام تركيا بتوظيف تقاربها مع الكيان الصهيوني كوسيلةٍ لكسب الموقف الأمريكي وخاصة بشأن الخلافات مع اليونان.

بالإضافة لما ذكر، توجد ثلاثة عوامل تجعل من تركيا تحتل مكانة مهمة في سياسة الكيان الصهيوني، أهمها:

- مواجهة الإسلام حيث تعتبر تل أبيب الإسلام هو خطر حقيقي على مصالحها.

[28] رضوان، وليد، عام 2004، ص 360، المرجع السابق.

[29] Malik mufti "daring and caution in Turkish foreign policy", middle east journal,vol,52,no1,1998.p11.

- الاستفادة من الدور التركي في المنطقة لكسر عزلة الكيان الصهيوني وتحقيق مصالحه في المنطقة.
- الاستفادة من الدور التركي الاقتصادي في المنطقة في مجال بعض المشروعات المائية التي تبنتها تركيا مثل مشروع الغاب في جنوب شرق تركيا.

كما هو متوقع، انعكس هذا التقارب التركي مع الكيان الصهيوني على مسار العلاقات مع سورية وخاصة بعد الاتفاق العسكري بين تركيا والكيان الصهيوني عام 1996، الذي يشجع التعاون بين البلدين في مجال التدريب العسكري المشترك بالإضافة لتزويد تركيا بتقنيات متطورة في مجال الصناعة العسكرية. لاحقاً، برز تأثير هذا التوجه في عدة فترات خلال مسار العلاقات السورية التركية، فقبل تطور التعاون التركي مع الكيان الصهيوني العسكري والاستراتيجي كانت تركيا أكثر تسامحاً فيما يتعلق بوقوع أي أزمةٍ مع سورية وتخشى أي سلبية في هذه العلاقة قد تستفيد منها دولة معادية لتركيا مثل اليونان وبالتالي تصبح تركيا في مواجهة جبهتين مختلفتين. في عام 1996 سعت تركيا لكسب ميزان القوى لصالحها من خلال تشكيل التحالف التركي الصهيوني الذي شكّل عاملاً لتصعيد الضغط على سورية في هذه الفترة خاصةً بالنسبة للملف الكردي وقضية المياه، مما ساهم في تصاعد الأزمات بين البلدين وأهمها أزمة الحشود العسكرية عام 1996، وأزمة تشرين الأول عام 1998.[30]

شهدت العلاقات السورية التركية توتراً شديداً عام 1996 وازدادت الحشود العسكرية كل بلد ضد الآخر وأصبحت المواجهة العسكرية قاب قوسين أو أدنى. يرى البعض أنّه من أهم الدوافع التركية لاختيار التصعيد كان اختبار الأثر الاستراتيجي لتحالفها مع الكيان الصهيوني على الموقف السورية لا سيما مع تطور التعاون السوري العراقي لمطالبة المؤسسات الدولية بعدم تمويل المشروعات التركية على نهري دجلة والفرات التي تضر بحقوق ومصالح البلدين في هذا المجال.[31]

مرةً ثانية، تجلت أعلى مظاهر التوتر في مسار العلاقات السورية التركية في أزمة تشرين الأول عام 1998، التي أعادت إلى الأذهان التهديدات التركية لسورية في تشرين الأول عام 1957، إبان حلف بغداد. فعلياً، تعد هذه الأزمة الاختبار التركي الثاني للضغط على سورية من أجل الحصول على تنازلات منها، كما أنها تأتي تلبيةً لمطالب الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية للضغط على سورية بهدف قبول صيغة الكيان الصهيوني للسلام في الشرق الأوسط، وخاصةً على الصعيدين السوري واللبناني، وكذلك لتهدئة وعرقلة توجه الانفتاح السوري العراقي، ولفت نظر العالم عن الالتزامات المفروضة تبعاً لاتفاق أوسلو.

مع بداية عام 2000 حصلت نقلة نوعية في توجه مسار العلاقات السورية التركية وتمّ التحوّل نحو منهج تعميق الانفتاح الاقتصادي التركي مع دول الجوار وخاصةً سورية، حيث سعت تركيا لتحسين علاقاتها التجارية مع دول المنطقة. وهكذا، تتابعت سياسة الانفتاح الخارجي التركي على هذا الأساس بشكلٍ تعارض مع المسار الصهيوني الذي يعمل على تشجيع الصراع لا التعاون بين دول المنطقة. من الناحية العملية، قد يكون هذا التوجّه الصهيوني أحد أهم أسباب تدهور العلاقات التركية مع هذا الكيان خلال هذه الفترة، حيث وصل الأمر بتركيا إلى إلغاء عقودها العسكرية الموقعة أو قيد التوقيع مع الكيان الصهيوني في إطار السياسة التركية الجديدة المنفتحة على دول الجوار والرافضة للتعاون العسكري مع هذا الكيان.[32]

ثالثاً: منطلقات السياسة الاقتصادية السورية تجاه تركيا:

سيكون المدخل إلى تحليل منطلقات السياسة الاقتصادية السورية هو تحليل الملامح الاقتصادية لهذه السياسة خلال الفترة المدروسة، ومن ثمّ الانتقال إلى جانب السياسة الخارجية.

---

[30] IIbid

[31] الجهماني، يوسف ابراهيم، "تركيا وإسرائيل سلسة ملفات تركيا"، دمشق ، دار حوران، الطبعة الأولى، 1999، ص69.

[32] جرادات،عبد المجيد، "ماذا بعد تدهور العلاقات بين سورية وتركيا"،الدستور، العدد 15935، الأردن، 2011

1- ملامح الاقتصاد السوري:

سيتم تحليل واقع الاقتصاد السوري من خلال جانبين أساسيين، أولاً تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة، وثانياً تحليل البنية التركيبية للاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة.

أ- تحليل تطور مؤشرات الاقتصاد السوري:

بدءاً من السبعينات من القرن السابق حصل تراجع في معدلات النمو الاقتصادي في سورية بالإضافة إلى تقلبها عبر الزمن. بلغ معدل النمو 9.1% خلال فترة السبعينات، وانخفض إلى 0.98% خلال فترة الثمانينات، و7.9% خلال النصف الأول من التسعينات وإلى 2.3% خلال النصف الثاني من التسعينات. موضوعياً، تقف خلف هذا التقلب في معدلات النمو في سورية عدة عوامل داخلية وخارجية. يعود سبب ارتفاع معدل النمو خلال فترة السبعينات لتداعيات حرب تشرين التحريرية من ارتفاع في أسعار النفط، ومساهمة الدول العربية النفطية خلال هذه الفترة. لاحقاً، حصل تراجع في حجم المساعدات الخارجية العربية مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو خلال عقد الثمانينات، وقد تفاقم الوضع آنذاك بسبب انخفاض أسعار النفط، وانخفاض تحويلات العمالة السورية من الدول العربية النفطية، إضافةً إلى الحصار الاقتصادي الذي فُرِض على سورية حينها. لكن، مع اتخاذ عدة خطوات إصلاحية نحو الانفتاح الاقتصادي خلال فترة التسعينات بدء التحسن في الأداء الاقتصادي تدريجياً، خاصةً مع صدور القانون رقم 10 لعام 199 الذي ساهم في تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي وزيادة تعميق دور القطاع الخاص الاقتصادي. بالرغم من ذلك، لم تمنع تلك الخطوات من دخول الاقتصاد السوري في حالة انكماش في نهاية التسعينات مع بروز عدة اختلالات هيكلية اقتصادية ولعل ذلك يعود لعدم نجاح الاصلاح الاقتصادي في علاج المشاكل الجوهرية الاقتصادية خلال تلك الفترة. مثلاً، أدى عدم تحسين المناخ الاستثماري المناسب إلى حدوث تراجع كبير في مجال الاستثمار حيث انخفضت نسبة الاستثمار من 27% عام 1995 إلى 18% عام 2001، وانخفضت نسبة مساهمة القطاع الخاص في مجال الاستثمار من 56% إلى 32% خلال الفترة نفسها، ورغم المواسم الزراعية الجيدة والارتفاع النسبي في أسعار النفط عالمياً إلا أنّ التأثير الاقتصادي السلبي كان واضحاً بسبب بعض السياسات المالية والنقدية مثل تجميد الرواتب ونسبة التسليف ومعدلات الفائدة.[33]

تعد تركيبة النمو الاقتصادي في سورية تركيبةً هشة كونها معرضة وبشكلٍ كبير للتأثيرات الخارجية بسبب الاعتماد على تصدير النفط الخام حيث يساهم قطاع النفط بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 65% من موارد سورية من القطع الأجنبي، وبشكل عام عانى الاقتصاد السوري من العديد من التحديات يمكن الإشارة إلى أهمها بالتالي:

- تراجع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك كنتيجة للجمود في القطاع العام الصناعي والتردد في القطاع الخاص.
- بالرغم من القدرة السورية على تحقيق الاستقرار في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي لسنواتٍ عديدة ما تزال الحاجة قائمة لزيادة تفعيل دور هذا القطاع.

مع مطلع عام 2001 بدأ الاستقرار الاقتصادي بالتعمّق في سورية نتيجة الموسم الزراعي المناسب وارتفاع أسعار النفط قبل أحداث 2001، حيث عاني الاقتصاد العالمي من آثار أحداث ايلول في عام 2001وخيم الركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الصناعية والذي ترافق مع انخفاض أسعار النفط وسعى الاقتصاد السوري إلى تفعيل آليات الاقتصاد المركزي التي ساهمت في تثبيت الاقتصاد والتخفيف من آثار هذه المتغيرات الدولية. يبين الجدول التالي تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري.

[33] لايقة، رامي كاسر، "التحديات الاقتصادية التي تواجه سوريا في ظل المتغيرات الدولية"، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2008، ص15.

الجدول رقم (4): تطور المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليون ليرة سورية	معدل النمو الحقيقي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي ليرة سورية	معدل نمو نصيب الفرد %	صافي الاحتياطيات الأجنبية مليون ليرة سورية	الميزانية الإيرادات مليون ليرة سورية
2000	903,944	0.6	9.5	3.9-	55,389	7.45	79351	245,574
2001	950,245	5.1	10.3	3.4	58,254	5.17	93307	305,286
2002	100,6431	5.9	11.7	0.5-	59,341	1.86	98937	301,660
2003	1,018,708	1.2	10.9	5.7	60,813	2.48	116939	320,939
2004	1,089,027	6.9	9	4.4	69,403	14.1	135141	342,465
2005	1,156,714	6.2	8	7.2	81,216	17	148132	356,290
2006	1,215,082	5	8.2	10.3	91,092	12.1	148132	434,865
2007	1,284,035	5.6	8.3	4.5	105,249	15.5	189900	459,571
2008	1,341,516	4.4	10.9	15.5	124,469	18.2	214156	490,904
2009	1,422,178	6	8.2	2.8	125,252	0.62	223602	600,830
2010	1,469,703	3.3	8.6	4.4	135,875	8.48	231393	601,093

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية 2010، المكتب المركزي للاحصاء، مصرف سورية المركزي وتقرير التضخم 2010.

باستخدام الجدول السابق نشير إلى الملاحظات التالية:

- حقق الاقتصاد السوري نتائج اقتصادية جيدة خلال الفترة (2000-2009) من حيث ازدياد قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتحسّن معدل النمو الاقتصادي باستثناء عام 2003، وفيها مرّ الاقتصاد السوري بفترة تباطؤ نتيجةً لعدة عوامل كالظروف الإقليمية وسوء الموسم الزراعي وانخفاض إنتاج النفط، بالإضافة للانعكاسات الاقتصادية خلال الغزو الأمريكي للعراق.[34]
- ازدياد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (55,389 إلى 125,252) ليرة سورية خلال الفترة (2000-2009) وبالمقابل ازداد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي من (5.17إلى15.5.%) خلال الفترة 2001-2007، تجب الإشارة هنا إلى أنّ ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمعدلات نمو حصة الفرد كانت نتيجةً لعدة عوامل مثل ارتفاع معدلات النمو السكاني التي تمتص جزء من الزيادة في نمو الناتج الإجمالي، بالإضافة لتسرب جزء من الزيادة لصالح الاستيراد بسبب رفع القيود مع تحرير التجارة.[35]
- ارتفع معدل التضخم في سورية من (3.9%) عام 2000 إلى (10.3%) عام 2006، ولعل هذا الارتفاع في السنوات الأخيرة يعود إلى عدة عوامل مثل الظروف التي مرت بها المنطقة وما رافقه من ارتفاع الضغط على الطلب المحلي كنتيجة لازدياد عدد الوافدين من دول الجوار، بالإضافة لإتباع سياسة نقدية توسعية حيث وصل معدل نمو الإئتمان عام 2005 إلى (55%) ومعدل تضخم (7.2%). وبالرغم من المحأولاًت الاصلاحية التي اتسمت بها سياسة تقييد

[34] لايقة رامي كاسر ، عام 2008 ص17، مرجع سابق.
[35] سهو، نزهان، محمد، "اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم- الانعكاسات المحتملة على الإنتاج والتوزيع"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص83.

الإئتمان التي تمّ إتباعها بعد ذلك، عاد معدل التضخم وارتفع إلى (15%) عام 2008، مع رفع أسعار المازوت مما سبب ضغوطاً إضافية على المستوى العام للأسعار.[36]

- انخفض معدل البطالة من (10.3 إلى 8%) خلال الفترة (2001-2005) ثم عاد وارتفع إلى (10.9%) عام 2008، يلاحظ هنا ارتباط مشكلة البطالة مع ضعف معدل النمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص، وسوء توزيع العاملين على قطاعات الدولة وأجهزتها، بالإضافة إلى عدم نجاح السياسة الاستثمارية في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وكثيفة العمل في آن واحد.
- ارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي من (135141) مليون ليرة سورية عام 2004 إلى (223602) مليون ليرة سورية عام 2009.[37]
- ارتفعت الإيرادات العامة بشقيها الجاري والاستثماري من (245,574 إلى 600,803) مليون ليرة سورية خلال الفترة (2000-2009)، لكن بالمقابل ازدادت النفقات العامة كذلك من (246,193 إلى 654,573) مليون ليرة سورية، مما أدى إلى انخفاض عجز الموازنة من (619 إلى 53743) خلال الفترة نفسها، وبشكلٍ عام، عانت موازنة الحكومة من العجز الموازنة في أغلب سنوات التحليل ما عدا تحقيق فائض بقيمة (30,455) عام 2001.

ب- البنية القطاعية للاقتصاد السوري:

يمتلك الاقتصاد السوري العديد من المزايا النسبية سواء في قطاع الزراعة، أم الخدمات، أم الصناعة. يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل تطوّر البنية القطاعية لهذا الاقتصاد باستخدام الجدول التالي :

[36] المصرف المركزي السوري، تقرير التطورات النقدية في سورية، منشورات عام 2009، ص20.
[37] تقرير التطورات النقدية في سورية، عام 2009،ص4-5،مرجع سابق.

الجدول (5): البنية القطاعية للاقتصاد السوري (الوحدة: مليون ل.س)

العام	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	الناتج الإجمالي	نسبة الناتج من gdp	معدل النمو	الناتج الإجمالي	نسبة الناتج من gdp	معدل النمو	االناتج الإجمالي	نسبة الناتج من gdp	معدل النمو
2000	223,749	24.7	9.2	272,514	30.1	8.1-	407,681	45.1	2.6
2001	239,896	25.2	7.2	275,152	28.9	0.96	435,197	45.7	6.7
2002	261,008	25.9	8.8	264,984	26.3	3.6-	480,439	47.7	10
2003	254,078	24.9	2.6-	248,905	24.4	6-	515,725	50.6	7.3
2004	248,937	22.8	2-	298,207	27.3	19	541,883	49.7	5
2005	265,409	22.9	6.6	280,581	24.2	5.9-	610,724	52.7	12
2006	293,756	24.1	10	284,577	23.4	1.4	636,749	52.4	4.2
2007	254,013	19.7	13-	295,802	23	3.9	734,220	57.1	15
2008	236,859	17.6	6.7-	303,572	22.6	2.6	801085	59.7	9.1
2009	266,322	18.7	12	313,132	22	3.1	842724	59.2	5.1
2010	239,527	16.2	-10	362,244	24.2	15	879004	59.3	4.30

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية 2010، المكتب المركزي للاحصاء، المصرف المركزي السوري وتقرير التضخم 2010.

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق، نلاحظ ما يلي:

1- القطاع الزراعي: تقلب حجم الناتج الزراعي من سنة إلى آخرى ووصل إلى أعلى مستوىً له عام 2006، ويظهر هذا التقلّب بوضوح من خلال استعراض معدلات نمو الناتج الزراعي، أما كنسبة الناتج المحلي الخام فقد تراجعت حصة الزراعة من 24.7% عام 2000 إلى 16.2% عام 2010.

بشكلٍ عام، يعاني القطاع الزراعي في سورية من عدة سلبيات أهمها، قصور السياسات الإنتاجية الزراعية، وضعف التمويل وارتفاع التكاليف الإنتاجية خاصةً مع ارتفاع قيمة الوقود والأسمدة، وتفتت الحيازات الزراعية بما يحد من التطور واستخدام المكننة مع النقص الحاصل في الاستثمارات الأساسية. بالمقابل تتركز نقاط القوة في القطاع الزراعي فيما يلي: الموقع الاستراتيجي الجغرافي المتوسط للقارات الثلاث بما يشجع على تبادل المعلومات والتقنيات والتجارة الزراعية، والتنوّع في البيئات الزراعية مما يساعد على إنتاج العديد من الحاصلات الزراعية وتربية الحيوان بما يلبي تحقيق الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من السكان والمتطلبات الأخرى مثل التصنيع الزراعي والتصدير في هذا القطاع.[38]

2- القطاع الصناعي: انخفضت قيمة الناتج الصناعي خلال الفترة (2000-2009)، والذي ترافق بانخفاضه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من (30% إلى22%) خلال المدة نفسها. من جهةٍ ثانية، عانى معدل نمو هذا القطاع من التقلّب فبلغ (19%) في عام 2004 أخذ مساراً هابطاً في السنوات الأخيرة،[39] ومن ثم ارتفع إلى (15%) في عام 2010. تتمثل أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي بتعدد حالات الهدر الإنتاجي بالإضافة لتراجع مستوى الاستثمارات المطلوبة في هذا القطاع، وضعف

[38] الاتحاد العام للفلاحين، التقرير الاقتصادي تحديات القطاع الزراعي في سورية، 2011.
[39] المكتب المركزي ، احصاءات الصناعة، 2011.

القطاع الصناعي من حيث التركيب والحجم حيث ما يزال مكوناً من الحلقات الأخيرة أو الأولى في العملية التكنولوجية.[40]

3- قطاع الخدمات: يحتل قطاع الخدمات مكانةً مهمة في الاقتصاد السوري ويعد نموه السريع من أهم الخصائص الديناميكية للتنمية الاقتصادية في سورية، فقد ارتفعت بسرعة قيمة الناتج في هذا القطاع خلال الفترة (2000-2010)، كما ازدادت حصته من الناتج المحلي الإجمالي من 45.1% إلى 59.3% خلال الفترة نفسها. بدقةٍ أكبر، نما الناتج في مجال الخدمات الإنتاجية بنسبة 294.5% خلال الفترة (2000-2007) وبنسبة 174% في مجال الخدمات الاجتماعية خلال الفترة نفسها، وتبعاً لاحصاءات البيانات القومية السورية تشير النتائج إلى ارتفاع معدل نمو هذا القطاع من (6.7% إلى 15. %) خلال الفترة (2001-2007) ثم عاد وانخفض في الفترات اللاحقة[41].

يمكننا من خلال التحليل السابق الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- تعد تركيبة النمو الاقتصادي تركيبةً هشة كونها معرضة بشكلٍ كبير للتأثيرات الخارجية بسبب الاعتماد على تصدير النفط الخام، حيث يساهم قطاع النفط بحوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 65% من موارد سورية من القطع الأجنبي. كذلك تعد المصادر الرئيسة للنمو الاقتصادي في سورية ناتجة عن تراكم عوامل النمو في اليد العاملة وفي استثمارات رأس المال المادي، دون ظهور نمو واضح نسبياً في الإنتاجية، ولم ترفد الاقتصاد السوري كما هو مطلوب عوامل مثل تراكم رأس المال البشري والتكنولوجيا والابتكار، بالإضافة لتأثير استيراد التكنولوجيا الغربية دون توطينها على إضعاف القدرة التكنولوجية الوطنية، والذي انعكس سلباً على القيمة المضافة في الصناعات التحويلية.[42]
- تراجع دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجةً للجمود في القطاع العام الصناعي والتردد في القطاع الخاص، وما رافقه من تبعات سياسة الحماية التي انتهجتها الدولة في الأعوام السابقة، والذي انعكس سلباً على دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في سورية.
- القدرة السورية على تحقيق الاستقرار في الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي لسنوات ورغم ذلك ما تزال توجد حاجة لإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي بحيث يتم الموازنة بين القطاعات ذات الميزة النسبية للاقتصاد السوري، وخاصة الزراعة.
- ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة المدروسة، حيث بلغت قيمة الفائض في التبادلات الخدماتية لسورية في عام 2010 ما يعادل (3860) مليون دولار وساهم الازدهار في قطاع السياحة في زيادة الفائض في تجارة الخدمات بشكل كبير،[43]حيث ساهم اقتصاد السياحة والسفر في توفير ما يعادل(31.8-30 %) من إجمالي القطع الأجنبي في الاعوام على التوالي(2007-2008).[44] و وينعكس ارتفاع واردات القطع الأجنبي في هذا القطاع على تحسين المقدرة النقدية للدولة وبالتالي القدرة على تغطية وارداتها من السلع والخدمات، وبشكل خاص. في مجال استيراد الآلات الضرورية لدعم العملية الانتاجية.

---

[40] الحسين، شجاع أحمد، "القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وآثرها على التجارة الخارجية"، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق2010، ص70 .

[41] المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية ، بيانات الحسابات القومية، 2010.

[42] كاسر لايقة،2008، ص21-22،مرجع سابق.

[43] سمير بن قري، "آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية، دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر ومصر"، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، 2014، ص78.

[44] محمود، حبيب، "الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع السياحة في سورية (دراسة تحليلية لمؤشرات السياحة في سورية 2003-2010)" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(23) العدد4، 2010، ص11.

وبلغت القيمة المضافة المحققة في صناعة السياحة والسفر في سورية (0.679) مليار دولار عام 2003 لتصل إلى (2.044) مليار دولار عام 2008 بمعدل نموّ سنوي (26.9%) وسطياً خلال الفترة (2003-2008)، وقد بلغت القيمة المضافة المحققة في اقتصاد السياحة والسفر للأعوام نفسها (1.94) و (4.88) مليار دولار على التوالي بمعدل نمو سنوي /21.2%/ وسطياً خلال الفترة (2003-2008).[45] وإنّ الفرق بين معدلي النمو السابقين يعكس ضعفاً في ترابط صناعة السياحة والسفر في سورية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى. الأمر الذي يبرهن على وجود إمكانية لرفع كفاءة هذه التشابكات خاصةً من خلال زيادة الاستثمارات في قطاع السياحة والسفر، ومن خلال رفع كفاءة العرض في القطاعات الأخرى بما يتناسب مع المتطلبات الاقتصادية في هذا القطاع.

2- السياسة الاقتصادية السورية تجاه تركيا:

في العموم، تتحدد العلاقات الاقتصادية السورية التركية ومدى ترابطها بمستوى التقارب أو التباعد في المواقف المتعلقة بعدد من القضايا الاستراتيجية الإقليمية مثل: الصراع العربي مع الكيان الصهيوني وموقف تركيا من القضية الكردية بالإضافة لملف المياه الإقليمي. بالمقابل، فإنّ الحكومة التركية أدركت هذه المعادلة ولذلك عملت على ثوابت السياسة التركية تجاه سورية بواقع الموقف السوري من عدة ملفات استراتيجية وخاصةً الملف الكردي، ويشهد تاريخ المنطقة العديد من حالات التصعيد العسكري التركي تجاه سورية تبعاً لهذه القضايا.

ا- السياسة السورية تجاه تركيا والقضايا الاستراتيجية في المنطقة:

سعت سورية في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى التدرج في السياسة الاستراتيجية الدبلوماسية في المنطقة من أجل تعميق العلاقات مع دول المنطقة، واتبعت سورية سياسة الاحتواء التعاوني وخاصة بالنسبة لتركيا وتمّ العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية (التجارية والاستثمارية)، الأمر الذي ساعد في إقناع تركيا بأنّ مكاسبها ستكون في التعاون مع الدول العربية وخاصةً سورية مقارنةً بالتعاون التركي الغربي. وبالفعل تجاوبت تركيا وسعت للقيام بعدة خطواتٍ تشجيعية في العلاقات المتبادلة مع سورية مثل محاولتها العمل على تحجيم علاقاتها الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، والسعي لحل الملف الكردي، بالإضافة للتأثر التركي بالسياسة السورية الحكيمة تجاه ملف لواء اسكندرونة، ويمكن تلخيص أبرز النقاط في هذه السياسة بما يلي:

- بالنسبة لقضية المياه لم تكن سورية راضية عن المفهوم التركي للنهر الدولي، وعدم مراعاة تركيا للحقوق الدولية في نهري دجلة والفرات، الذين تعتبرهما سورية نهران دوليان وتطالب بحصة سورية من مياههما، وخاصة بعد انخفاض مستوى المياه المتدفق من تركيا مع عدة تجاوزات تركية مثل إقامة عدة سدود على نهر الفرات خلال عام 1994 الأمر الذي أدى إلى تراجع المنسوب المائي من 32 مليار م^3 إلى 23 مليار م^3.[46] ومع الموقف التركي الرافض للتقسيم العادل للمياه الدولية، بلورت سورية موقفها اعتماداً على عدة عوامل مثل، نظرية المصالح المتوازية المشتركة، ومبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار، وأكدت سورية في عدة مذكرات رفضها لاعتبار تركيا حوضي النهرين وحدة واحدة لا تتجزأ[47]. فعلياً، في كثيرٍ من الحالات ربطت سورية التعاون الاقتصادي والتجاري بمدى التوافق أو الاختلاف حولَ الملف المائي. لهذا نجد أنّه خلال الثمانينات تراجعت العلاقات السورية التركية بسبب مشاريع السدود التركية ولم تتجاوز قيمة التبادل التجاري مع تركيا 1% من إجمالي التبادل التجاري

[45] تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC) حول السياحة في سورية، 2009.
[46] طعمة، حسن نذير، 2004، ص40، مرجع سابق.
[47] رضوان، وليد، 2004، ص299، مرجع سابق.

التركي. خلال فترات الانفتاح الاقتصادي السابقة بين البلدين جهدت سورية إلى دعوة تركيا لإقامة مشاريع مائية مشتركة كمحاولة لإيجاد حلٍ للملف المائي.

- تعد قضية لواء إسكندرونة من القضايا التي تسببت في توتر العلاقات السورية التركية، حيث يعد اللواء المنفذ الطبيعي لسورية والعراق على البحر المتوسط، كان قد تمّ انتزاعه من سورية من قِبل فرنسا خلال فترة احتلالها لسورية وقدمته لتركيا بشكلٍ غير قانوني، وذلك ضمن محأولاًت فرنسا تقسيم منطقة شرقي البحر المتوسط آنذاك، تبعا لمبدأ فرق تسد. يرى بعض المحللين صعوبة التوصل لحل نهائي لتقسيم مياه نهري دجلة والفرات بسبب ربط تركيا هذا الملف بقضية لواء اسكندرونة، ويبقى موقف الحكومة السورية الرفض لأي مساومة للاعتراف بالسيادة التركية على لواء اسكندرونة، وتسعى سورية دوماً لرفع القضية المائية في المحافل الدولية، حيث أن تجميد هذه المسألة مؤقتاً مرتبط بالعديد من التوازنات الدولية والإقليمية المرتبطة بالوقت الملائم لطرحها. بالإضافة لما تقدم، برزت عدة متغيرات اقليمية في فترة الانفتاح الاقتصادي المدروسة ساهمت في تطور العلاقات بين البلدين إلى مرحلة الشراكة الإقليمية، بالإضافة لاعتماد سورية في تلك الفترة مبدأ الحلول المتدرجة والذي يشابه نوعاً ما السياسة الانفتاحية التركية (يبدأ بالمشاكل الصغيرة وينتهي بحل المشاكل الكبيرة).[48]
- تتسم السياسة السورية تجاه التقارب التركي مع الكيان الصهيوني، بالعمل على إيجاد وسيلة متوازنة تحقق هدفين معاً الأول هو التعاون لحل نقاط الخلاف السوري التركي بإظهار مدى قوة التواجد السوري في المنطقة والثاني هو تحجيم الغرور الصهيوني التركي وإظهار تفضيل الحل السلمي رغم امتلاك القوة اللازمة لذلك.
- يعد الملف العراقي من النقاط الفاصلة في العلاقة بين سورية وتركيا، إذ لطالما احترم الموقف السوري وحدة العراق وسلامة أراضيه، والتنديد بالعمليات التركية في شمال العراق التي تكررت عدة مرات خلال فترة الدراسة، ورفض سورية برؤيتها البعيدة المدى التحرك التركي المؤيد من قِبل الولايات المتحدة والكيان الصهيوني من خلال إقامة حزام أمني في شمال العراق كمحاولة لتقسيم العراق وزيادة الضغط على سورية لتطويقها من الشمال بتركيا ومن الجنوب بالكيان الصهيوني، ومن الشمال الشرقي بمنطقة أمنية وقوات مشتركة تركية-كردية[49]. وبالرغم مما ذكر انتهجت سورية سياسةً انفتاحية تسعى إلى إيجاد صيغةٍ من التفاهم مع دول الجوار في المنطقة مثل العراق وإيران، والعمل على إقناع تركيا والعراق بتصفية كل الخلافات ومواجهة الأطماع الغربية والصهيونية في المنطقة التي تدعمها بسياسة الاحتواء الأمريكية.[50]

ب- <u>السياسة السورية والانفتاح الاقتصادي مع تركيا:</u>

شهدت العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا تطور كبيراً، خاصة بعد اتفاق أضنة عام 1998 فعلى صعيد التبادل التجاري ارتفع هذا التبادل من (257) إلى (800) مليون دولار خلال الفترة (1992-2003)، وتمّ توقيع عدة اتفاقيات حول منع الازدواج الضريبي وتسهيل النقل والمواصلات وتشجيع الاستثمارات المشتركة، وتبعت سورية سياسة تشجيعية اقتصادية مثل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتدعيم العلاقات الثنائية في المنطقة وخاصةً العلاقات السورية التركية. كما أنه ومنذ صدور قانون الاستثمار رقم (10) وما تلاه من توقيع عدة اتفاقيات ثنائية وخاصة مع تركيا، قدمت سورية تسهيلاتٍ لتشجيع التعامل الاقتصادي على جانبي الاستيراد والتصدير.

بالإضافة لما تقدم، ينتقل البحث إلى التوسّع في دراسة السياسة السورية تجاه تركيا من خلال إستعراض اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الحكومة السورية والحكومة التركية بتاريخ 2004/12/22، والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2007/1/1.

---

[48]. كسرى، محمد، "العلاقات السورية التركية"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية في تونس، جامعة المنار،2005-2006.ص54.

[49] رضوان، وليد ،2004، ص311، مرجع سابق.

[50]المنصور، عبد العزيز شحادة، السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، رسالة مقدمة لنيل دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002، ص135-136-140.

الأهداف العامة للاتفاقية:

1) تعزيز التعاون الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة في البلدين.
2) التخلص التدريجي من الصعوبات والقيود على تجارة السلع، بما يتضمن المنتجات الزراعية أيضاً.
3) تحقيق شروط وظروف عادلة للمنافسة التجارية بين الطرفين.
4) المساهمة في تحقيق التناغم والإنسجام مع تطور العالمية من خلال إزالة الحواجز على التجارة بين البلدين.
5) توفير ظروف تشجع المزيد من الاستثمارات المشتركة بين البلدين.
6) تطوير التجارة والتعاون بين الطرفين في أسواق البلدان الأخرى.

وقد تضمنت الاتفاقية كثيراً من البنود من أهمها:[51]

تُلغى الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على المستوردات إلى تركيا من المنتجات ذات المنشأ السوري بتاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

- تخضع الرسوم الجمركية والأعباء ذات الأثر المماثل المطبقة على الاستيراد إلى سورية من ذات المنشأ التركي إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر حسب برنامج وجدول زمني محدد.
- يمكن لسورية أن تتخذ إجراءاتٍ استثنائية لمدة محدودة على شكل زيادة أو إعادة فرض رسوم جمركية خلال الفترة الانتقالية، هذه الإجراءات تتعلق فقط بالصناعات الناشئة أو قطاعات معينة تمر بمرحلة إعادة هيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة لاسيما عندما ينجم عن هذه الصعوبات مشكلاتٍ اجتماعية كبيرة .
- لا تتجاوز الرسوم الجمركية المطبقة على المستوردات إلى سورية من المنتجات ذات المنشأ التركي والمفروضة بموجب هذه الإجراءات 25% من القيمة وتحتفظ بميزة تفضيلية بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ التركي، لا يتجاوز المعدل السنوي لقيمة واردات المنتجات الخاضعة لهذه الإجراءات 20% من المعدل السنوي الكلي لقيمة المستوردات من المنتجات الصناعية ذات المنشأ التركي خلال السنوات الثلاث السابقة التي تتوافر عنها إحصائيات.
- تلغى كافة القيود الكمية وإجراءات الحظر على المستوردات أو الصادرات والإجراءات ذات الأثر المماثل بين الطرفين عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
- يمتنع الطرفان عن اتخاذ أي إجراءٍ أو القيام بأية ممارسات ذات طبيعة ضريبية داخلية تحدث بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة تمييزاً بين منتجات أحد الطرفين عن المنتجات المشابهة المنتجة لدى الطرف الآخر.
- لا تحول الاتفاقية دون استمرار أو إقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة أو وضع ترتيبات لتجارة حدودية أو الحفاظ عليها باستثناء تلك التي تغيّر في الترتيبات التجارية الواردة في هذه الاتفاقية.
- يتعاون الطرفان في مجال إجراءات الصحة والصحة النباتية بهدف تسهيل التجارة ويتقيد الطرفان عند تطبيق هذه الإجراءات بالمبادئ المبينة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن تطبيق إجراءات الصحة والصحة النباتية.
- تتم المشاورات بين سورية وتركيا في إطار مجلس الشراكة بما يخص الاتفاقيات المؤسسة للاتحادات الجمركية أو مناطق التجارة الحرة وحين يكون ملائماً بشأن قضايا رئيسة أخرى تتعلق بالسياسات التجارية الخاصة بكل منهما مع دول ثالثة.
- يكفل ويضمن الطرفان حماية ملائمة وفعّالة لحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية بما يتوافق مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وغيرها من الاتفاقيات الدولية ويشمل ذلك السبل الفعّالة لتطبيق هذه الحقوق.

[51] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية: http://syrecon.gov.sy/.

- يعدل الطرفان تدريجياً أي احتكارٍ حكومي ذي طبيعة تجارية لضمان عدم وجود أي تمييز يتعلق بظروف الحصول على السلع و تسويقها بين رعايا الطرفين مع نهاية السنة الخامسة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- تحل هذه الاتفاقية حال دخولها حيز التنفيذ محل الاتفاقيات التالية المبرمة بين الطرفين:
  - اتفاقية التجارة بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية التركية الموقعة في 17 / 9 / 1974 .
  - الاتفاقية الموقعة بين حكومة الجمهورية التركية وحكومة الجمهورية العربية السورية حول تشكيل لجنةٍ سورية – تركية مشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي الفني والتجاري الموقعة بتاريخ 23 / 3 / 1982 .
  - اتفاقية التعاون الاقتصادي طويل الأمد بين حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الجمهورية التركية الموقعة بتاريخ 23 / 3 / 1982 .

أدت اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا إلى تطوير حجم التبادل التجاري بين البلدين، وبالفعل فقد ازداد هذا التبادل بشكلٍ ملحوظ وخاصةً الصادرات السورية إلى تركيا. لكن، تجب الإشارة هنا إلى العديد من الأهداف البعيدة الأخرى التي كانت وراء عقد هذه الاتفاقية ومن بين هذه الأهداف:

- الاستفادة من اتفاقية التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007 لإعطاء زخم للجهود الموجهة نحو دفع العلاقات الثنائية بين البلدين.
- تشجيع الشركات السورية والتركية لزيادة استثماراتها في البلدين كليهما ومعالجة المشاكل التي تواجههما في هذا الخصوص.
- تعزيز الحيوية المنبثقة عن العلاقات الاقتصادية بين المناطق الحدودية والاتصالات بين السلطات المحلية، كما أن الدعم المقدم من أعلى المستويات لهذه التطورات سيكون في خدمة تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين، وتحقيقاً لهذا الهدف كان سيتم اتخاذ خطوات إضافية لزيادة عدد المعابر الحدودية وتحسين خدماتها النوعية.
- تحسين البنى التحتية في مجال النقل بين البلدين لخدمة كل مجالات العلاقات بما فيها العلاقات الاقتصادية والتجارية. وبهذا الخصوص سيتم إستمرار بذل الجهود لتعزيز فرص النقل البري والبحري والجوي والسكك الحديدية بين البلدين إضافة إلى اتخاذ تدابير متبادلة لتسهيل عمليات العبور.
- تستمر تركيا ببذل أفضل جهودها لتشاطر خبراتها والمعلومات المتوفرة لديها في مجال التمويل العام والمصارف وتقديمها المساعدة الفنية وتلبية الطلبات المقدمة لها من سورية في هذا المجال.

خاتمة المبحث الاول:

عانت تركيا كثيراً من المواقف السياسية الاقتصادية السلبية التي اتخذتها دول أوروبا الغربية تجاهها منذ أوائل السبعينات، وكل هذه العوامل شجعت تركيا على اتخاذ سياسة مستقلة تدريجياً عن السياسة الغربية.

سعت تركيا إلى تطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية وذلك من خلال الدعم العسكري أو النفطي مع دول الخليج، أو من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة مع سورية والعراق، وذلك من خلال اتباع سياسة (تصفير النزاعات) فتحولت العلاقة مع عدة دول عربية وخاصةً سورية إلى علاقة استراتيجية وشهدت تطورات حاسمة التي كان لها الدور الأهم في تحسين موقع تركيا في المنطقة، وتطوير علاقاتها مع الدول العربية خاصة مع اتخاذ تركيا مواقف مجابهة للاحتلال الإسرائيلي في كثيرمن المناسبات خلال فترة الانفتاح الاقتصادي مع تركيا. وبالمقابل اتخذت الكثير من الدول العربية من تركيا تقديم دور في حراسة الأمن في المنطقة، وذلك بالرغم تعارض بعض السياسات التركية مع الواقع العربي مثل السياسة المائية التركية، والسياسة التركية تجاه الغرب.

مع وصول أوغلوا إلى وزارة الخارجية عام 2009، حيث سعت تركيا إلى استخدام سياسة القوة الناعمة التي كان لها الدور الأهم في تحسين موقع تركيا في المنطقة، وتطوير علاقاتها مع الدول العربية وبشكل خاص مع سورية خلال السنوات السابقة.

سعت سورية في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة إلى التدرج في السياسة الاستراتيجية الدبلوماسية في المنطقة من أجل تعميق العلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة وبشكل خاص مع تركيا، وذلك من خلال اتباع سياسة الاحتواء التعاوني، الأمر الذي ساعد في إقناع تركيا بأنّ مكاسبها ستكون في التعاون مع الدول العربية وخاصةً سورية مقارنةً بالتعاون التركي الغربي. وبالفعل بادرت تركيا من خلال عدة خطواتٍ تشجيعية في تعميق العلاقات المتبادلة مع سورية مثل محاولتها العمل على تحجيم علاقاتها الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، والسعي لحل الملف الكردي، بالإضافة للتأثر التركي بالسياسة السورية الحكيمة تجاه ملف لواء اسكندرونة، ويبقى موقف الحكومة السورية الرفض لأي مساومة للاعتراف بالسيادة التركية على لواء اسكندرونة، وتسعى سورية دوماً لرفع القضية المائية في المحافل الدولية، حيث أن تجميد هذه المسألة مؤقتاً مرتبط بالعديد من التوازنات الدولية والإقليمية المرتبطة بالوقت الملائم لطرحها. بالإضافة لما تقدم، برزت عدة متغيرات اقليمية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي المدروسة ساهمت في تطور العلاقات بين البلدين إلى مرحلة الشراكة الإقليمية، جهدت سورية إلى دعوة تركيا لإقامة مشاريع مائية مشتركة كمحاولة لإيجاد حلٍ للملف المائي خلال تلك الفترة.

سيتم لاحقاً التطرق لانعكاس اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا على الاقتصاد السوري وضمن المستجدات الاستراتيجية الحالية، كما سيتم التطرق للعلاقات التجارية والاستثمارية بين الطرفين مباشرة في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفصل الأول: آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا في إطار التغيرات الإقليمية

المبحث الثاني: ملامح تطور العلاقات التجارية بين سورية وتركيا

المبحث الثاني: ملامح تطور العلاقات التجارية بين سورية وتركيا

المقدمة:

يسعى هذا المبحث إلى دراسة تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سورية وتركيا وتقديم مقاربةٍ تحليلية لواقع وبنية قطاع التجارة الخارجية في سورية وتركيا كمرحلةٍ أولى من المبحث، والانتقال بعدها إلى تحليل واقع وبنية التبادل التجاري بين الدولتين كمرحلة ثانيةٍ، وذلك من خلال دراسة وتطبيق اهم مؤشرات التجارة الخارجية على التجارة بين سورية وتركيا.

وبالفعل ارتفع معدل التبادل التجاري بين سورية وتركيا خلال الفترة المدروسة، وتمّ توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، وتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007.

ومع بداية الحرب / الأزمة الأخيرة على سورية، حصل تحولّ مغاير في السياسة التركية التي أثبتت أنها مازالت مرتبطة بالأطماع الغربية والأهداف الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي ساهم في تراجع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سورية وتركيا بشكلٍ كبير وصولًا لإيقاف العمل باتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين.

ضمن التقلبات الاقتصادية والسياسية بين سورية وتركيا والتدهورفي مسار هذه العلاقات. ظهر العديد من البدائل الاقتصادية والشركاء التجاريين للاقتصاد السوري ضمن الاستراتيجية الاقتصادية السورية والتي تتمثل في التوجه شرقاً، ويركز هذا المبحث على دراسة تطور التجارة الخارجية بين سورية وتركيا على مستوى التجارة الآسيوية، من خلال تقديم مقاربة تحليلية لواقع التبادل التجاري بين سورية وتركيا وبين أهم الدول الآسيوية.

أولاً: قطاع التجارة الخارجية:

يقدم البحث في هذه الفقرة تحليلاً لواقع التجارة الخارجية في البلدين، ولتحقيق ذلك تتم تجزئة العمل إلى قسمين حيث يتضمن القسم الأول تحليل التطورالاقتصادي ونسب ومؤشرات التجارة الخارجية في كل من سورية وتركيا، ويتم في القسم الثاني تحليل بنية التجارة في كلا البلدين.

1- واقع التجارة الخارجية في سورية:

اعتمدت سورية مجموعةً من المبادئ الأساسية في التجارة الخارجية، والتي من أهمها:

- تشجيع عملية الاستيراد من خلال تحرير معظم المواد المقيدة بمؤسسات القطاع العام والعمل على إيجاز استيرادها من قبل القطاع الخاص، والسعي إلى فك العلاقة الارتباطية بين الاستيراد والتصدير، مع القيام بإصدار القائمة السلبية [52] وإصدار نظام تصحيح إجازات الاستيراد، وتقديم الإعفاء لمجموعة من المواد من شرط الحصول على موافقات الجهات العامة المسبقة.
- تشجيع التصدير الزراعي من خلال تقديم مجموعةٍ من الإعفاءات للصادرات الزراعية سواء من ضرائب الإنتاج الزراعي، أم دخل الأرباح، أم من شروط الحصول على إجازات التصدير.[53]

إضافةً لما سبق فقد اتبعت سورية خلال فترة الدراسة سياسةً تجارية تلائم مفهوم الانفتاح الاقتصادي خلال تلك الفترة، مثل سياسة إعطاء الأولوية لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية، حيث أنّ الطلب على استيراد هذه المواد قد شكّل ضغطاً على الليرة السورية وطلباً للقطع الأجنبي خلال تلك الفترة. ورغم ذلك فقد ساعد هذا الأمر على المدى المتوسط والطويل في زيادة الإنتاج من السلع التي كان يتم استيرادها وكذلك زيادة فرص تصدير هذا الإنتاج . شكّل الطلب على استيراد المواد الاولية في الإنتاج ضغطاً إضافياً على القطع الأجنبي لذلك تّم العمل على حماية الإنتاج الوطني من خلال أساليب متنوعة مثل ضبط موافقات الاستيراد، وتعد هذه الحماية غير كاملة ولكن جزئية وتدريجية ومؤقتة لرعاية عملية إعادة الإنتاج الصناعي والزراعي المحلي خلال تلك الفترة، والتي تعمل على تشجيع السلع والمواد التي تنتج محلياً وذلك بهدف زيادة الإنتاج والتوسّع بالتشغيل.

أ- تطور قطاع التجارة الخارجية في سورية:

يوضح هذا الجزء من الدراسة تطور حالة الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة وذلك من خلال استعراض التغيّر الحاصل في قيم الصادرات والمستوردات وبالمحصلة رصيد هذا الميزان خلال الفترة 2000-2009.

[52] يهدف إعداد القائمة السلبية بالمستوردات إلى تحرير قائمة السلع الأساسية وغير الأساسية الممنوع استيرادها من جميع دول العالم بما يتوافق مع توجهات تعديل أحكام التجارة الخارجية السورية.
[53] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، استراتيجية الوزارة في التجارة الخارجية،2011.

الجدول (6):تطور الميزان التجاري السوري خلال الفترة (2000-2010) (الوحدة: مليار ليرة سورية)

السنة	الميزان التجاري (مع النفط)			الميزان التجاري (باستثناء النفط)		
	الصادرات	المستوردات	الرصيد التجاري	الصادرات	المستوردات	الرصيد
2000	216	187	28	69	187	118-
2001	243	220	22	75	220	145-
2002	301	235	65	105	235	130-
2003	265	236	28	100	236	136-
2004	346	389	42-	211	389	178-
2005	424	502	78-	323	502	179-
2006	505	531	26-	335	531	195-
2007	579	531	105-	394	684	289-
2008	707	839	131-	490	839	349
2009	488	714	225-	355	714	358-
2010	569	812	243-	368	812	612-

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات المجموعة الإحصائية، النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي 2011.

من بين المعلومات العديدة التي يقدمها الجدول السابق يهمنا الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- شهدت التجارة السورية الخارجية حالة من عدم الاستقرار متمثلةً بالتغيّر في رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة بين حالتي عجز وفائض وذلك نتيجة التبدلات المستمرة في بيانات الصادرات والمستوردات .
- تبدو حالة التجارة الخارجية السورية أكثر سلبيةً في حال قمنا باستبعاد المنتجات النفطية والوقود المعدني من التحليل أي بدراسة حال هذه التجارة من خلال الميزان التجاري باستثناء النفط حيث يعاني رصيد هذا الميزان من عجزٍ مزمنٍ ومتزايدٍ، ووصل العجز إلى أكبر قيمة له في عام 2010 حيث بلغت حوالي 612 مليار.

تشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى مسؤولية الخطة الخمسية العاشرة عن حدوث ذلك العجز. فعلى الرغم من أنّ الخطة قد وضعت في الحسبان كثيراً من الآليات التي من شأنها تشجيع الصادرات السورية وخاصةً صادرات القطاع الخاص، وبالفعل ارتفعت مشاركة القطاع الخاص في البنية الهيكلية للصادرات السورية بعد احتكارها لسنواتٍ طويلة من قبل القطاع العام، إلا أنه ورغم ذلك فقد ساهم تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية في حصول ارتفاع كبير في قيمة واردات القطاع الخاص مما أثر سلباً في رصيد الميزان التجاري السوري.

ب- مؤشرات التجارة الخارجية في سورية:

من أجل تقديم صورةٍ أوضح وأكمل عن وضع التجارة الخارجية في سورية يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى استعراض بعضٍ من أهم مؤشرات التجارة الخارجية السورية، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (7): مؤشرات التجارة الخارجية في سورية (2000-2010) (الوحدة: مليون ل.س)

السنة	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج (%)	نسبة المستوردات إلى الناتج (%)	معدل الانكشاف الاقتصادي (%)	نسبة التغطية (%)
2000	216,190	187,535	903,944	23.9	21	45	115
2001	243,149	220,744	950,245	25.5	24	49	110
2002	301,553	235,754	1,006,431	29.7	23.4	53	134
2003	265,039	236,768	1,018,708	26	23.2	47	111
2004	346,166	389,006	1,089,027	31.7	35.7	48	89
2005	424,300	502,368	1,156,714	36.6	43.4	81	84.8
2006	505,012	531,324	1,215,082	41.5	43.7	86	95
2007	579,034	684,557	1,284,035	45	53.3	99	84.5
2008	707,798	839,419	1,341,516	52.7	62.5	115	84.3
2009	488,330	714,216	1,422,178	34.3	50.1	85	69
2010	569,064	812,209	1,480,775	38.7	55.2	93	70

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات المجموعة الإحصائية 2011.

يقدم الجدول أعلاه العديد من الملاحظات المهمة، لكن لغرض الدراسة نركز على الملاحظات التالية:

- ارتفعت قيمة مؤشر نسبة تغطية المستوردات بالصادرات في السنوات الأولى من الفترة المدروسة حيث وصلت قيمته في عام (2002) إلى 134%، والذي يعد مؤشر ايجابي بما يدعم استقلالية الاقتصاد السوري خلال تلك الفترة، لكن. مع حدوث انخفاض في قيمة المؤشر في السنوات التالية، حيث كانت أقل قيمة له 69% في عام 2009. و يشير هذا الأمر إلى ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج وما لذلك من تأثير سلبي على احتياطيات القطع الأجنبي لتمويل المستوردات خلال تلك الفترة.
- انخفاض قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادي في النصف الأول من فترة الدراسة بينما ارتفعت قيمته في النصف الثاني من هذه السلسلة خاصةً في عام 2008 حيث بلغت قيمته (115%)، وينسجم ذلك مع الزيادة في عجز الميزان التجاري نتيجة ارتفاع قيمة المستوردات مقارنةً بالصادرات.
- انخفاض قيمة مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من فترة الدراسة وارتفاعها في النصف الثاني من تلك الفترة خاصةً في عام 2008 حيث بلغت (52%)، والذي يشير إلى ارتفاع درجة اعتماد الاقتصاد السوري على أسواق التصدير الخارجية خلال تلك الفترة.
- انخفاض قيمة نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من الفترة المدروسة مقارنةً بالسنوات الأخيرة وكانت أعلى قيمة لهذه النسبة في عام 2008 بما يعادل (62.5%).

ت- بنية التجارة الخارجية في سورية:

بعد استعراض المؤشرات الرئيسة للتجارة الخارجية في سورية ينتقل البحث إلى تحليل التطور في هيكل التجارة الخارجية من عدة جوانب.

بدايةً، سيتم استعراض التغير الحاصل في التجارة الخارجية السورية حسب طبيعة المواد (خام، نصف مصنعة، مصنعة) باستخدام الجدول التالي:

الجدول (8):تطور التجارة الخارجية حسب طبيعة المواد (2000-2010) (الوحدة: ألف ل.س.)

السنة	السلع الخام			السلع نصف المصنعة			السلع المصنعة		
	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد
2000	176,564	23,233	153,331	11,416	93,374	81,958-	28,210	70,928	42,718-
2001	199,211	22,660	176,551	11,456	105,675	94,219-	32,482	92,409	59,927-
2002	234,874	21,621	213,253	14.665	112,732	98,067-	52,014	101,401	49,387-
2003	204,843	26,579	178,264	16,625	114,158	97,533-	43,571	96,031	52,460-
2004	207,358	41,141	166,217	51,108	163,207	112,099-	87,700	184,658	96,958-
2005	257,503	41,851	215,652	64,321	192,253	127,932-	102,476	268,265	165,789-
2006	239,211	45,094	194,117	72,271	183,245	110,974-	193,530	302,985	109,455-
2007	256,688	53,602	203,086	87.507	239,596	152,089-	234,839	391,359	156,520-
2008	287,808	73,433	214,375	140,864	344,087	203,223-	279,126	421,899	142,773-
2009	211,564	91.569	119,995	195,605	282,377	86,772-	81,161	340,270	259,109-
2010	281,467	81,153	200,314	217,557	420,728	203,171-	70,040	310,328	240,288-

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات المجموعة الإحصائية 2009-2010-2011.

يظهر الجدول وجود تركّز كبير في الصادرات السورية حسب طبيعة المواد حيث تهيمن المواد الخام على الصادرات السورية حيث كانت صادرات هذه المواد أكبر من المستوردات منها في كامل الفترة المدروسة. بالمقابل نجد رصيداً سالباً بالنسبة للسلع نصف المصنّعة وكذلك السلع المصنّعة في كل سنوات الدراسة، عموماً. يشير التحليل إلى وجود انخفاضاً في القيم المضافة للصادرات السورية، وما لذلك من آثار سلبية على التجارة الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي خلال تلك الفترة.

تكملة لما سبق، سيتم الانتقال إلى تحليل تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية السورية حسب طبيعة المواد، كما يبين الجدول التالي:

الجدول (9):تطور نسب الصادرات والمستوردات للتجارة الخارجية حسب طبيعة المواد من اجمالي الصادرات والمستوردات السورية (2000-2010)

السنة	السلع الخام		السلع نصف المصنعة		السلع المصنعة	
	نسبة الصادرات من السلع من اجمالي الصادرات السورية	نسبة المستوردات من اجمالي المستوردات السورية	نسبة الصادرات من السلع من اجمالي الصادرات السورية	نسبة المستوردات من اجمالي المستوردات السورية	نسبة الصادرات من السلع من اجمالي الصادرات السورية	نسبة المستوردات من اجمالي المستوردات السورية
2000	81.6	12.3	52.8	49.7	13	37.8
2001	81.9	10.2	47.1	47.8	13.3	41.8
2002	77.8	9.17	48.6	47.7	17.2	43
2003	77.2	11.2	62.7	48.2	16.4	40.5
2004	59.9	10.5	14.7	41.9	25.3	47.4
2005	60.6	8.33	15.1	38.2	24.1	53.4
2006	47.3	8.48	14.3	34.4	38.3	57
2007	44.3	7.83	15.1	35	40.5	57.1
2008	40.6	8.74	19.9	40.9	39.4	50.2
2009	43.3	12.8	40	39.5	16.6	47.6
2010	49.4	10	38.2	51.8	12.3	38.2

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات المجموعة الإحصائية 2009-2010-2011.

بالنسبة لجانب الصادرات نلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات من السلع الخام إلى إجمالي الصادرات السورية وبشكل خاص خلال السنوات الأولى من الفترة المدروسة، وبالمقابل انخفضت هذه النسبة في مجال الصادرات من السلع المصنعة وبلغت أعلى قيمة لها في عام 2007، وارتفعت نسبة المستوردات مقارنة بالصادرات من مادة السلع المصنعة خلال الفترة المدروسة.

الخطوة الثانية في هذا الجزء من البحث هي دراسة هيكل التجارة الخارجية السورية حسب استخدام المواد (استهلاكية، وسيطة، رأسمالية) وذلك باستخدام الجدول التالي.

الجدول (10): تطور التجارة الخارجية حسب استخدام المواد (2000-2010) (الوحدة: ألف ل.س)

السنة	السلع الاستهلاكية			السلع الوسيطة			السلع الرأسمالية		
	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد
2000	25,106	24,173	933	190,577	120,855	69,722	507	42,507	42,000-
2001	29,728	24,992	4,736	212,452	135,491	76,961	969	60,261	59,292-
2002	39,395	33,177	6,218	260,235	136,026	124,209	1,923	66,551	64,628-
2003	30,069	30,086	17-	233,712	143,288	90,424	1,258	63,394	62,136-
2004	93,848	59,336	34,512	250,806	128,497	122,309	1512	201,173	199,661-
2005	118,635	54,452	64,183	303,907	350,109	46,202-	1,758	97,807	96,049-
2006	190,344	61,729	128,615	311,911	355,399	43,488-	2,757	114,196	111,439-
2007	235,548	68,132	167,416	338,302	499,165	160,863-	5,184	117,259	112,075-
2008	259,108	70,245	188,863	442,329	668,523	226,194-	6,361	100,651	94,290-
2009	210,060	87,146	122,914	272,236	507,736	235,500-	6,034	119,334	113,300-
2010	199,144	113,856	85,288	362,031	534,117	172,086-	7,889	164,236	156,347-

المصدر إعداد الباحثة تبعاً لبيانات لمكتب المركزي للاحصاء-المجموعة الإحصائية-2010.

تبدو النتائج التي يشير إليها هذا الجدول منسجمة مع نتائج الجدول الذي سبقه، حيث يظهر وجود فائض في مجال السلع الاستهلاكية في جميع السنوات باستثناء عام 2003 وبالنسبة للسلع الوسيطة فيوجد فائض خلال الفترة (2000-2004)، وعجز خلال السنوات التالية. أخيراً، حقق الميزان التجاري للسلع الرأسمالية عجزاً مستمراً في جميع سنوات الدراسة.

بالإضافة لما ذكر سيتم تحليل تطور الأهمية النسبية للتجارة الخارجية السورية حسب استخدام المواد، كما يبين الجدول التالي.

الجدول (11): تطور نسب الصادرات والمستوردات للتجارة الخارجية حسب حسب استخدام المواد من اجمالي الصادرات والمستوردات السورية (2000-2010)

السنة	السلع الاستهلاكية		السلع الوسطية		السلع الرأسمالية	
	نسبة الصادرات من السلع من اجمالي الصادرات السورية	نسبة المستوردات من اجمالي المستوردات السورية	نسبة الصادرات من السلع من اجمالي الصادرات السورية	نسبة المستوردات من اجمالي المستوردات السورية	نسبة الصادرات من السلع من اجمالي الصادرات السورية	نسبة المستوردات من اجمالي المستوردات السورية
2000	11.6	12.8	88.1	64.4	0.23	22.6
2001	12.4	11.3	87.3	61.3	0.39	27.2
2002	13.1	14	86.2	57.6	0.63	28.2
2003	11.3	12.7	88.1	60.5	0.47	26.7
2004	27.1	15.2	72.4	33	0.43	51.7
2005	27.9	10.8	71.6	69.6	0.41	19.4
2006	37.6	11.6	61.7	66.8	0.54	21.4
2007	40.6	9.95	58.4	72.9	0.89	17.1
2008	36.6	8.36	62.4	79.6	0.9	11.9
2009	43	12.4	55.7	71	1.23	16.7
2010	34.9	14	63.6	66.8	1.38	20.4

المصدر إعداد الباحثة تبعاً لبيانات لمكتب المركزي للاحصاء-المجموعة الإحصائية-2010.

نلاحظ ارتفاع نسبة الصادرات من السلع الوسيطة إلى إجمالي الصادرات السورية وبلغت أعلى قيمة لها في عام 2001، وبالمقابل انخفضت هذه النسبة بشكل واضح في مجال الصادرات من السلع الرأسمالية خلال الفترة المدروسة.

2- التجارة الخارجية في تركيا:

سعت تركيا مع مرحلة الاصلاح الاقتصادي إلى تطوير البيئة التشريعية والقانونية الناظمة للتجارة الخارجية ولعمل الجمارك وذلك في اطار تطبيق إلتزاماتها الاقتصادية تجاه منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي. شمل ذلك مسائل كثيرة مثل مكافحة الإغراق، وإجراءات الوقاية، والتشريعات الفنية، وحماية الملكية الفكرية. وسعت تركيا بشكلٍ واضح إلى توفير الشروط الكافية لتطوير الصناعات المحلية باستخدام سياسة التجارة الخارجية. كما عمدت تركيا منذ عام 2004 إلى ضبط عملية الاستيراد من خلال وضع خططٍ عديدة لتحقيق هذا الهدف ومنها تنفيذ نظام مراقبة الاستيراد. ومع بداية عام 2011 ارتفعت إجراءات مكافحة الإغراق إلى (118) إجراء مقارنةً بـ(93) إجراء فقط في عام 2007. [54]

بالإضافة لما ذُكر، يهتم هذا الجزء من البحث بدراسة الواقع الفعلي للتجارة الخارجية في تركيا بدءاً بدراسة تطور الميزان التجاري، ثم تحليل مؤشرات التجارة الخارجية، وأخيراً دراسة بنية التجارة الخارجية.

[54] ITC ,WTO trade turkey policy review, 2010,p2

2-1- تطور قطاع التجارة الخارجية في تركيا:

سيعتمد تحليل الميزان التجاري في تركيا على تتبع دراسة مجموعة من المؤشرات الأساسية، باستخدام الجدول التالي:

الجدول (12): تطور الميزان التجاري في تركيا خلال الفترة (2000-2010) (الوحدة: مليون ليرة تركية)

العام	الصادرات	معدل نمو الصادرات	المستوردات	معدل نمو المستوردات %	الميزان التجاري	نسبة التغطية%
2000	27,775	4.46	54,503	34	26 728-	51.0
2001	31,334	12.8	41,399	24	10 065-	75.7
2002	36,059	15.1	51,554	24.5	15 495-	69.9
2003	47,253	31	69,340	34.4	22 087-	68.1
2004	63,167	33.6	97,540	40.6	34 373-	64.8
2005	73,476	16.3	116,774	19.7	43 298-	62.9
2006	85,535	16.4	139,576	19.5	54 041-	61.3
2007	107,272	25.4	170,063	21.8	62 791-	63.1
2008	132,027	23	201,964	18.7	69 937-	65.4
2009	102,165	22.6	140,775	30.2	38 611-	72.6
2010	113,883	11.4	185و544	31.8	71661-	61

لمصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات مصرف تركيا المركزي، احصاءات عامة، التجارة الخارجية، 2011.

من الجدول يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- يوجد عجز مزمن في الميزان التجاري التركي استمر خلال كامل الفترة المدروسة، كما هي الحال في الميزان التجاري السوري.

- تحسّن معدل نمو الصادرات خلال الفترة 2000-2004 وتابع بعدها متقلباً مع أخذ مسار متناقص حتى نهاية فترة الدراسة. كان معدل نمو المستوردات مرتفعاً خلال السنوات الأربع الأولى ثم تراجع بعدها ليرتفع قليلاً في السنتين الأخيرتين.

- لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات للواردات الـ 72.6% في أحسن أحوالها. وبالمقارنة كانت في سورية أكبر من 100% خلال الفترة 2000-2003، ولم تقل عن 68.3% في كل فترة الدراسة.

2-2 مؤشرات التجارة الخارجية في تركيا:

يركز هذا القسم من البحث على تحليل مؤشرات التجارة الخارجية في تركيا وربطها مع عددٍ من المتغيرات الاقتصادية الكلية الرئيسة وذلك، باستخدام الجدول التالي:

الجدول (13): الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2010) (الوحدة: مليار ليرة تركية)

العام	الصادرات	المستوردات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج الإجمالي	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل الانكشاف الاقتصادي
2000	27,775	54,503	266,439	10.4	20.4	30.8
2001	31,334	41,399	195,545	16	21.1	37.1
2002	36,059	5,1554	232,280	15.5	22.1	37.7
2003	47,253	69,340	303,262	15.5	22.8	38.4
2004	63,167	97,540	392,206	16.1	24.8	40.9
2005	73,476	116,774	482,685	15.2	24.1	39.4
2006	85,535	139,576	529,187	16.1	26.3	42.5
2007	107,272	170,062	649,125	16.2	26.1	42.7
2008	132,027	201,964	730,318	18	27.6	45.7
2009	102,165	140,775	614,417	16.6	22.9	39
2010	113,883,213	185,544,327	734,587	15.5	25.2	40.7

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات مصرف تركيا المركزي، احصاءات عامة، التجارة الخارجية، 2011.

من الجدول يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- مؤشر الانكشاف الاقتصادي: بالمتوسط أخذ هذا المؤشر منحىً متصاعداً مما يدل على تزايد نسبة التجارة الخارجية وأهميتها في الاقتصاد التركي، وكانت قيمة المؤشر في آخر سنة أعلى بعشر نقاط مئوية مقارنةً بأول سنة. بالمقارنة كانت قيمة هذا المؤشر متزايدة أيضاً في سورية وكانت في جميع سنوات الدراسة اكبر منه في تركيا.
- مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي: باستثناء السنة الأولى كان متوسط قيمة هذا المؤشر حوالي (16%) وقد ارتفع في النصف الثاني من الفترة المدروسة وخاصةً في عام 2008 حيث بلغت قيمته (18%). بالمقارنة كانت قيمة هذا المؤشر في سورية أكثر من ضعفي قيمته في تركيا خلال كامل فترة الدراسة.
- مؤشر المستوردات إلى الناتج المحلي: ارتفعت قيمة المؤشر ببطء خلال سنوات الدراسة وكانت أعلى قيمة له في عام 2008 (27.6%)، وتشير المقارنة بين قيم مؤشر المستوردات الإجمالية وقيم مؤشر الصادرات الإجمالية إلى ارتفاع الأهمية النسبية للواردات بالنسبة للناتج الإجمالي. بالمقارنة كانت قمية هذا المؤشر في سورية قريبة جداً من قيمته في تركيا في بداية الفترة لمدروسة لكنه ارتفع بسرعة في سورية حتى نهاية فترة الدراسة.

2-3- بنية التجارة الخارجية في تركيا:

يسعى البحث في هذا القسم إلى دراسة البنية التركيبية للتجارة الخارجية في تركيا، حيث سيتم التحليل من جانبين الأول سيكون تبعاً للتصنيف الدولي الموحد للتجارة الخارجية، والثاني تبعالاستخدام المواد، باستخدام الجدول التالي.

أ- التجارة الخارجية في تركيا حسب التقسيم الدولي الموحد:

يتابع هذا الجزء من الدراسة تحليل تطور التجارة الخارجية في تركيا تبعاً للتقسيم والتصنيف الدولي وذلك بالاعتماد على بيانات مصرف تركيا المركزي وباستخدام الجدول التالي.

الجدول (14): بنية التجارة الخارجية في تركيا تبعاً للتصنيف الدولي الموحد للفترة (2010/2000) (الوحدة مليون دولار)

العام	الزراعة والصيد			الصناعة التحويلية			الصناعة الاستخراجية		
	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد
2000	1,683,598	2,124,848	-441,250	25,517,540	44,200,243	-18,682,703	400268	7,096,767	-6,696,499
2001	2,006,155	1,410,190	595,965	28,826,014	32,686,102	-3860,088	348651	6,576,827	-6,228,176
2002	1,805,706	1,703,842	101,864	33,701,648	41,383,029	-768,1381	387192	7,192,305	-6,805,113
2003	2,201,435	2,537,855	-336,420	44,378,428	55,689,765	-11,311,337	469088	9,020,508	-8,551,420
2004	2,644,896	2,765,259	-120,363	59,579,118	80,447,302	-20,868,184	649237	1,098,0937	-10,331,700
2005	3,468,316	2,825,600	642,716	68,813,408	94,208,256	-25,394,848	810242	16,321,199	-15,510,957
2006	3,611,398	2,934,986	676,412	80,246,108	11,0378,821	-30,132,713	1146326	22,033,755	-20,887,429
2007	3,883,453	4,671,504	-788,051	101,081,795	133,938,134	-32,856,339	1,660,962	25,314,072	-23,653,110
2008	4,177,042	6,433,039	-2,255,997	125,187,658	15,0252,335	-25,064,677	2,155,149	35,649,703	-33,494,554
2009	4,536,475	4,625,054	-88,579	95449247	111,030,525	-15,581,278	168,2915	20,624,649	-18,941,734
2010	5,090,712	6,490,018	-1,399,306	10,5466,682	145,366,969	-39,900,287	2,687,116	25,932,542	-23,245,426

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف تركيا المركزي، الاحصاءات العامة، احصاءات التجارة ، 2011.

نستنتج من الجدول عدد من الملاحظات أهمها: وجود عجز دائم في فرع الصناعة التحويلية والاستخراجية استمر خلال كامل سنوات الفترة المدروسة بينما شهدت الفترة 2000-2006 حالات فائض في أربع سنوات بالنسبة للزراعة والصيد. الملاحظة الأخرى الجديرة بالاهتمام هي توسع هذا العجز وازدياد قيمته عبر الزمن في القطاعات الثلاثة. أخيراً، يبين الجدول اعلاه أن تركيا مستورد كبير للسلع التحويلية والاستخراجية مما يزيد من فرص التكامل بينه وبين الدول المنتجة لهذه السلع.

ب- **<u>التجارة الخارجية في تركيا تبعاً لاستخدام المواد:</u>**

يوضح هذا الجزء من البحث التطور الحاصل في التجارة الخارجية التركية بالنسبة للسلع التالية: الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية، باستخدام الجدول التالي:

الجدول (15): تطور التجارة الخارجية حسب استخدام المواد (2000-2010) (الوحدة مليون دولار)

العام	السلع الاستهلاكية			السلع الوسيطة			السلع الرأسمالية		
	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد	الصادرات	المستوردات	الرصيد
2000	13,986,730	6,928,480	7,058,250	11,565,081	36,009,555	24,444,474-	2,175,701	11,365,338	9,189,637-
2001	15,261,529	3,813,409	11,448,120	13,368,642	30,300,840	16,932,198-	2,658,240	6,940,426	4,282,186-
2002	18,464,846	4,898,332	13,566,514	14,657,326	37,655,830	22,998,504-	2,790,178	8,399,566	5,609,388-
2003	24,125,339	7,813,326	16,312,013	18,494,473	49,734,760	31,240,287-	4,344,031	11,325,909	6,981,878-
2004	30,501,888	1,210,0278	18,401,610	25,945,605	67,549,436	41,603,831-	6,530,837	17,397,441	10,866,604-
2005	34,835,398	1,397,5301	20,860,097	30,289,781	81,868,284	51,578,503-	7,997,689	20,363,222	12,365,533-
2006	37,790,476	1,611,6324	21,674,152	37,788,251	99,604,655	61,816,404-	9,423,367	23,347,550	13,924,183-
2007	43,695,863	1,869,4046	25,001,817	49,402,977	12,3639,595	74,236,618-	13,754,539	27,054,427	13,299,888-
2008	47,076,903	2,148,9230	25,587,673	67,733,797	15,1747,095	84,013,298-	16,725,373	28,020,659	11,295,286-
2009	40,733,023	1,928,9702	21,443,321	49,734,007	99,509,814	49,775,807-	11,116,826	21,462,818	10,345,992-
2010	45,320,498	2.473,4924	20,585,574	56,380,655	13,1445,421	75,064,766-	11,771,075	28,818,237	17,047,162-

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف تركيا المركزي، احصاءات عامة، احصاءات التجارة الخارجية، 2010.

يبين الجدول السابق وجود فائض فيما يخص السلع الاستهلاكية في جميع سنوات الدارسة يقابله عجز دائم فيما يخص السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، وهي الحالة شبه النمطية لدولة نامية. أما من حيث القيمة الإجمالية السنوية لمجموع الصادرات والمستوردات من كل نواع فتأتي التجارة بالسلع الرأسمالية بعد التجارة في السلع الوسيطة والاستهلاكية.

باختصار، مما سبق استنتاج أنه يوجد عجزٌ مزمن في القطاعات الاستراتيجية التركية، الأمر الذي قد يُفسر الرغبة التركية في تعميق التعاون التجاري والاقتصادي مع الدول العربية لا سيما سورية وذلك مقارنةً بالدول الغربية.

أخيراً، يُظهر الجدول أعلاه أن تركيا مُصّدر صافي وكبير للسلع الاستهلاكية بينما هي سوق جيدة لتصريف السلع الوسيطة والرأسمالية.

ثانياً: تطور حركة التبادل التجاري بين سورية وتركيا:

اتسمت العلاقات السورية التركية بالتغير السريع منذ عام 2000 حيث توجت جهود التعاون التجاري معها بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين عام 2004 التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2007.[55]

عملياً، ورغم أهمية هذه الاتفاقية إلا أنها تضمنت بعض البنود السلبية وكان الجانب التركي متلكأً مع عدم تفعيلها الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر فيها لاحقاً ومن ثمّ إيقاف العمل بها كلياً. ،ومع بداية أزمة /الحرب في سورية قي عام 2011، وتراجع التعاون السوري التركي والأوربي،عموما. في استجابة لهذه

[55]تمت الإشارة إلى أهم فقرات هذه الاتفاقية في المبحث الأول من هذا الفصل.

التطورات، سعت سورية لاعتماد استراتيجية جديدة تمثلت في الاتجاه شرقاً لتأمين مستلزماتها من الدول التي تساند وتدعم سورية خاصة الصين كدولةٍ ناشطة اقتصادياً وسياسياً في المنطقة.

يحاول البحث فيما يلي سبر التطورات الحاصلة في التجارة الخارجية السورية مع تركيا تمهيداً لتحديد أهمية تركيا كشريك تجاري لسورية.

1- تطور التجارة الخارجية مع تركيا على مستوى التجارة الآسيوية:

يركّز هذا الجزء على دراسة تطور التجارة الخارجية بين سورية وتركيا باستعراض التغيّر في كلٍّ من الصادرات والمستوردات، وذلك بهدف تقديم مقاربةٍ تحليلية للأهمية النسبية لتركيا كشريكٍ تجاري لسورية مقارنةً بأهم الدول الآسيوية، وذلك باستخدام الجدول التالي:

الجدول (16): الأهمية النسبية للتجارة الخارجية السورية مع تركيا على مستوى الدول الآسيوية (الوحدة مليون ليرة سورية)

العام	الصادرات					المستوردات				
	صادرات سورية إلى تركيا	صادرات سورية إلى الصين	صادرات سورية إلى الدول الآسيوية	% للصادرات إلى تركيا من إجمالي الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية	% للصادرات إلى الصين من إجمالي الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية	واردات سورية من تركيا	واردات سورية من الصين	واردات سورية من الدول الآسيوية	% المستوردات من تركيا من إجمالي المستوردات السورية من الدول الآسيوية	% المستوردات من الصين من إجمالي المستوردات السورية من الدول الآسيوية
2002	23,364	67	30,204	77.35	0.22	9,351	12,288	38,334	24.39	32
2003	19,918	910	30,650	64.98	2.96	13,501	13,913	48,693	27.77	28.5
2004	17,048	994	19,288	88.38	5.15	13,922	22,909	56,538	24.62	40.5
2005	13,412	733	15,665	85.62	4.67	15,565	29,414	71,049	21.9	41.4
2006	16,260	3,305	21,331	76.22	15.4	21,322	34,567	94,728	22.5	36.4
2007	27,966	446	34,676	80.6	1.28	28,127	54,363	175,628	16	30.9
2008	29,593	979	38,872	76.12	2.51	23,064	-	211,711	10.8	43.2
2009	14,707	628	26,130	56.28	2.40	54,269	60,621	222,559	24.3	27.2
2010	29,100	3,765	50,318	57.8	7.48	77,332	71,497	271,522	28.4	26.3

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للاحصاء: المجموعة الإحصائية التجارة الخارجية لسورية حسب البلدان والكتل الدولية2010 .

من الجدول يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- تراجعت قيمة الصادرات السورية إلى تركيا خلال الفترة 2002-2005 ثم تزايدت تدريجياً باستثناء عام 2009، ومن حيث نسبتها إلى إجمالي الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية فقد ارتفعت من 77.4% عام 2002 إلى 88.4% عام 2004 لكنها تراجعت بعد ذلك لتصل إلى

57.8% في عام 2010 مما يدل على تراجع الأهمية النسبية لتركيا كسوق لتصريف السلع السورية في دول آسيا. يؤكد ما تقدم التزايد في نسبة الصادرات السورية إلى الصين من إجمالي الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية من 0.22% إلى 7.5% في عام 2002 و 2010 على التوالي.

- ارتفعت قيمة المستوردات السورية من تركيا خلال فترة الدراسة بشكلٍ كبيرٍ جداً وكذلك ارتفعت نسبة هذه المستوردات إلى إجمالي واردات سورية من الدول الآسيوية من 24.4% في عام 2002 إلى 28.4% في عام 2010. يُلاحظ تراجع نسبة المستوردات السورية من الصين من إجمالي المستوردات السورية من الدول الآسيوية خلال الفترة نفسها من 32% إلى 26.3% على التوالي. لكن مع كل ذلك كانت تركيا في عام 2010 تستورد أكثر من نصف الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية.

بالمحصلة، نجد حصول تحوّل بموجبه تراجعت الأهمية النسبية لتركيا كمقصد للصادرات السورية مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للصين. بالمقابل وبشكلٍ معكوس تراجعت الأهمية النسبية للصين كمصدرٍ للواردات السورية مقابل تزايد الأهمية النسبية لتركيا.

2- تحليل مؤشرات التجارة الخارجية السورية مع تركيا:

سيتم في هذا القسم من البحث دراسة وتطبيق لأهم مؤشرات التجارة الخارجية على التجارة بين سورية وتركيا وذلك من عدة جوانب: أ- الصادرات، ب- المستوردات،ت-إجمالي التجارة الإجمالية والميزان التجاري.

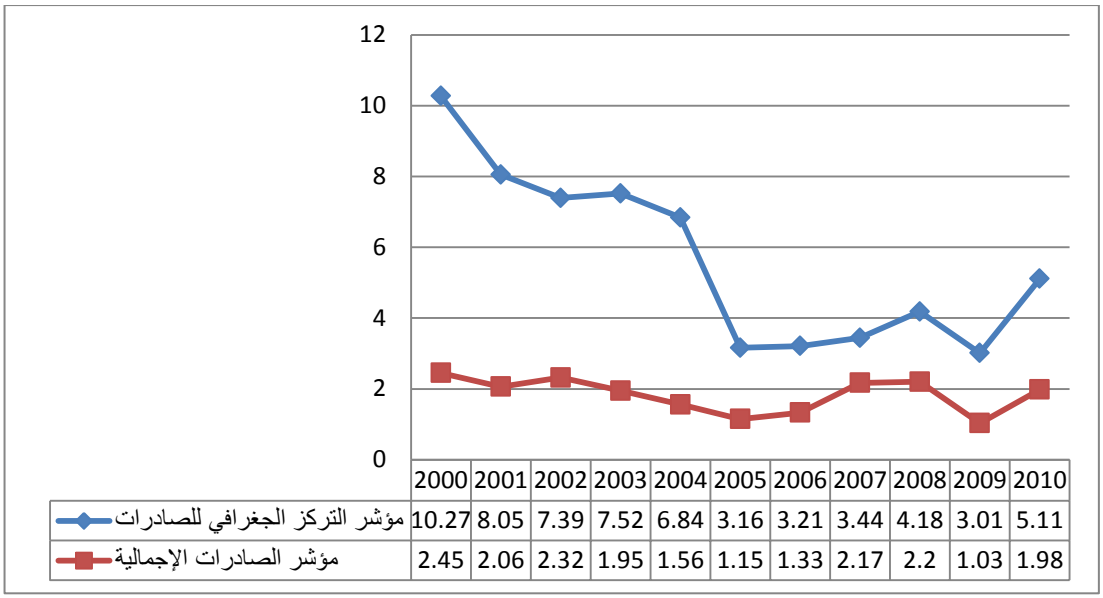
ا- الصادرات:

يظهر هذا الجزء من البحث التطور في مؤشر الصادرات الإجمالية، ومؤشر التركّز الجغرافي، بالنسبة للتجارة السورية التركية خلال الفترة المدروسة، باستخدام الشكل التالي. والذي يعرض مؤشرين هما:[56]

- مؤشر الصادرات الإجمالية: يتم حساب هذا المؤشر من خلال تقسيم صادرات البلد المعني إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ويفيد هذا المؤشر في تحديد مدى اعتماد هذا البلد على الدول الخارجية من خلال معرفة ما يتم تخصيصه من الناتج المحلي للتصدير، و يعطى هذا المؤشر بالمعادلة التالية:أهمية الصادرات بالنسبة لاقتصاد الدولة في علاقاتها مع العالم أو الدول الأخرى= إجمالي الصادرات الدولة إلى العالم أو الدول الأخرى/الناتج المحلي للدولة.
- مؤشر التركّز الجغرافي للصادرات: يقيس هذا المؤشر أهمية الصادرات للدولة محل البحث إلى إجمالي صادراتها إلى دول العالم ويعطى بالمعادلة التالية: إجمالي صادرات الدولة إلى العالم أو الدول الأخرى / الصادرات الإجمالية للدولة*100.

[56] سعد فتح الله ،عبد المنعم السيد علي، "التنمية المستقلة-المفهوم-الاستراتيجيات-النتائج-دراسة مقارنة في أقطار مختلفة"، بحوث اقتصادية، العدد الثالث، 1994،ص76.

الشكل (1): أهمية الصادرات السورية إلى تركيا خلال الفترة (2000-2010)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر التركز الجغرافي للصادرات	10.27	8.05	7.39	7.52	6.84	3.16	3.21	3.44	4.18	3.01	5.11
مؤشر الصادرات الإجمالية	2.45	2.06	2.32	1.95	1.56	1.15	1.33	2.17	2.2	1.03	1.98

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سوريا المركزي، احصاءات ومنشورات، الاحصاءات الربعية، احصاءات التارة 2010.

يمكن استنتاج ملاحظة جديرة بالاهتمام وهي تراجع الأهمية النسبية لتركيا كمقصد للصادرات السورية حيث يمكن تأكيد ذلك من خلال المؤشرين المَدروسين. من جهةٍ أولى، تراجعت قيمة مؤشر الصادرات الإجمالية الأمر الذي يدل على تراجع الصادرات السورية إلى تركيا كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة. من جهةٍ ثانية، تراجعت قيمة مؤشر التركّز الجغرافي خلال فترة الدراسة إذ كانت قيمته في عام 2010 حوالي نصف قيمته في عام 2000.

بالمحصلة نجد أنّ سورية عملت خلال الفترة المدروسة من الاستفادة من السوق التركية للتصدير إليها، لكنها في الوقت نفسه نوّعت شركاءها التجاريين وزادت صادراتها إليهم، الأمر الذي يقلل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن وقف التصدير إلى السوق التركية أو تراجعه.

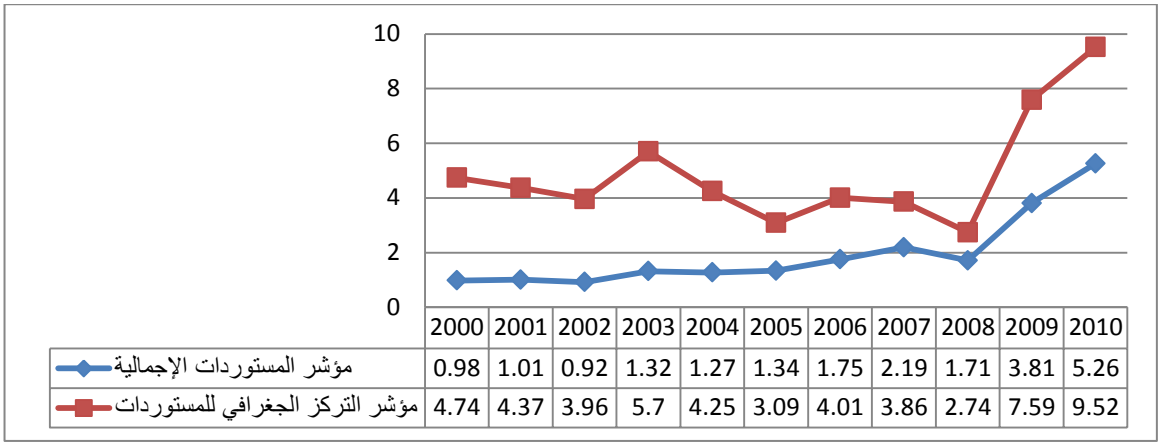
ب- المستوردات:

بعد استعراض بيانات الصادرات وتحليلها ينتقل البحث إلى استعراض بيانات المستوردات وتحليلها أيضاً يركز هذا الجزء من البحث على دراسة مؤشر المستوردات الإجمالية، باستخدام الشكل التالي، من خلال عرض المؤشرين التاليين:[57]

- مؤشر المستوردات الإجمالية: يتم حساب هذا المؤشر من خلال تقسيم مستوردات البلد المعني إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و يعطى هذا المؤشر بالمعادلة التالية:أهمية المستوردات بالنسبة لاقتصاد الدولة في علاقاتها مع العالم أو الدول الأخرى= إجمالي مستوردات الدولة إلى العالم أو الدول الأخرى/الناتج المحلي للدولة.
- مؤشر التركّز الجغرافي للمستوردات: يقيس هذا المؤشر أهمية المستوردات للدولة محل البحث إلى إجمالي مستورداتها إلى دول العالم ويعطى بالمعادلة التالية: إجمالي مستوردات الدولة إلى العالم أو الدول الأخرى / المستوردات الإجمالية للدولة*100.

[57] سعد فتح الله ،عبد المنعم السيد علي، ، 1994،ص80،مرجع سابق.

الشكل (2): أهمية المستوردات السورية إلى تركيا خلال الفترة(2000 -2010)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر المستوردات الإجمالية	0.98	1.01	0.92	1.32	1.27	1.34	1.75	2.19	1.71	3.81	5.26
مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات	4.74	4.37	3.96	5.7	4.25	3.09	4.01	3.86	2.74	7.59	9.52

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية، الاحصاءات الربعية، احصاءات التجارة 2010.

من خلال الشكل أعلاه يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

ارتفاع قيمة المستوردات السورية من تركيا بشكل كبير خلال الفترة المدروسة حيث نمت بين عامي 2000 و 2010 بمعدل 707%. يؤكد هذا الاتجاه ارتفاع قيمة مؤشر المستوردات الإجمالية (نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي خمسة أضعاف ونصف بين بداية فترة الدراسة ونهايتها. أيضاً يؤكد ما تقدم التغير الحاصل في قيمة مؤشر التركّز الجغرافي للواردات (نسبة المستوردات إلى تركيا إلى المستوردات الإجمالية السورية) إذ وبالرغم من تراجع قيمة هذا المؤشر خلال الفترة 2000-2005 إلا أنه عاد إلى الارتفاع ليصل في عام 2010 إلى 9.52% وهي تقريباً ضعف قيمة المؤشر في عام 2000.

بالمحصلة، وبعكس حالة الصادرات نجد تزايد أهمية تركيا بالنسبة لسورية كبلد مُصّدر إليها، مما يعني أنّ أية تغيرات قد تؤدي إلى تراجع المستوردات من تركيا سواء نتيجة سياسة حكومية أم غيرها سيكون لها آثرسلبي كبيرعلى سورية.

بالإضافة لما تقدم، ينتقل البحث إلى دراسة التغيّر الحاصل في ثلاثة متغيرات مهمة في مجال التجارة الخارجية وهي نسبة التغطية ومؤشر الانكشاف الاقتصادي ونسبة التجارة السورية التركية من التجارة الكلية السورية، باستخدام الجدول التالي:

الجدول (17):مؤشر نسبة التغطية للتجارة الخارجية السورية التركية (الوحدة مليون ل.س)

العام	الصادرات السورية إلى تركيا	المستوردات السورية من تركيا	الناتج المحلي الإجمالي	حجم التبادل التجاري السوري التركي	حجم التجارة الخارجية السورية	نسبة التغطية %	مؤشر الانكشاف الاقتصادي مع تركيا %	نسبة التجارة مع تركيا من التجارة السورية الإجمالية %
2000	22,192	8,881	903,944	31,073	403,725	249.88	3.43	7.7
2001	19,578	9,641	950,245	29,219	463,893	203	3.07	6.3
2002	23,365	9,351	1,006,431	32,716	537,307	249.85	3.25	5.93
2003	19,919	13,501	1,018,708	33,420	501,807	147.53	3.28	6.66
2004	17,049	13,923	1,089,027	30,972	735,172	122.46	2.84	5.38
2005	13,414	15,564	1,156,714	28,978	926,668	86.17	2.50	3.13
2006	11,626	22,132	1,215.082	37,583	1,036,336	46.98	3.09	3.32
2007	62,796	72,812	1,284.035	56,093	1,263,591	75.41	4.36	4.30
2008	32,959	23,064	1,341.516	52,657	1,547,217	128.31	3.92	3.40
2009	14,707	54,269	1.422.178	68,976	1,202,546	27.1	4.85	5.73
2010	12,910	77و331	1,469.703	106,432	1,381,273	37.6	7.24	7.70

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية، الاحصاءات الربعية، احصاءات التجارة 2010.

من الجدول يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- تدهور قيمة مؤشر نسبة التغطية وتراجعه من حوالي 250% في عام 2000 إلى فقط 37% في عام 2010. نجم هذا التدهور عن تضافر عاملين الأول تراجع الصادرات والثاني ازدياد المستوردات خلال فترة الدراسة.
- تأرجح معتدل في قيمة معدل الانكشاف مع تركيا مع أخذ منحىً متصاعد حيث ارتفعت قيمته من 3.34% في عام 2000 إلى 7.24% في عام 2010 وهو بالدرجة الأولى ناجم عن زيادة قيمة المستوردات التركية إلى سورية. الأمر الذي يزيد من حساسية الاقتصاد السوري تجاه التعامل مع السوق التركية هلال الفترة المدروسة.
- بدأ مؤشر نسبة التجارة السورية التركية إلى إجمالي التجارة السورية مرتفعاً عند قيمة 7.7% وتراجع بشكلٍ مضطرد حتى عام 2005 ثم أخذ منحىً معاكساً وارتفع ليصل في عام 2010 إلى قيمته نفسها في عام 2000.

تكملة لما سبق، وفي اطار دراسة الآثار الاقتصادية لتطورالتجارة الحرة بين سورية وتركيا ، نلاحظ انعكاس بعض الآثار السلبية لاتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا على الاقتصاد السوري، فمثلا. يشير تدهور قيمة مؤشر نسبة التغطية إلى انخفاض في القيمة المضافة للصادرات السورية إلى تركيا مقابل ارتفاع التكلفة لاقتصادية للمستوردات التركية بالنسبة للاقتصاد السوري. بالإضافة إلى التراجع الكبير في معدل نمو الصادرات السورية إلى تركيا، مقابل الارتفاع الكبير في معدل نمو المستوردات السورية من تركيا، حيث لم يساهم وضع اتفاقية التجارة الحرة موضع التنفيذ في تحسين نمو الصادرات السورية إلى تركيا مقارنة بقيمتها مع الدول الآسيوية وبشكل خاص الصين.

عموماً، لم تناسب اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا واقع الاقتصاد السوري ضمن الفترة المدروسة، وبالرغم من المزايا التي يحققها هذا النوع من الاتفاقيات من خلال فتح افاقاً جديدةً لتطوير القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية على المدى الطويل، وتطوير أساليب الانتاج من خلال السعي لتكوين

التكتلات الصناعية بما يحقق الوفورات الاقتصادية والجودة الصناعية، إلا أنّ المزايا كانت أقل من السلبيات بالنسبة لهذه الاتفاقية، خاصة وقد ميزت بين المنتجات الصناعية والزراعية، حيث أنها لم تنص على تحريرٍ كاملٍ للتجارة في المنتجات الزراعية التي تخضع في إطارها إلى نظام خاص يعتمد على (الكوتا) الحصص في المبادلات التجارية لهذه المنتجات بين البلدين، في حين يتم إعفاء المنتجات الصناعية السورية لدى دخولها إلى تركيا من الرسوم الجمركية عند دخول الاتفاقية حيزالتنفيذ، وبالمقابل تخضع الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد المنتجات الصناعية التركية إلى تفكيك خطي يصل إلى الصفر، وفي واقع الأمر. ظهرت الآثار السلبية لهذه الاتفاقية في العديد من القطاعات الاقتصادية في سورية وخاصة في مجال الألبسة والنسيج في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، كذلك تآثر قطاع الحبوب السوري بعد تحرير التجارة بين سورية وتركيا حيث تم اقفال ما يقارب 40 مصنع في هذا المجال بسبب انخفاض اسعار الحبوب التركية مقارنة بمثيلاتها السورية، في ضوء ما ذكر وتبعاً للعقوبات التي فرضتها الحكومة التركية على سورية، وانطلاقاً من المصلحة الوطنية وعملا بمبدأ المعاملة بالمثل، تم ايقاف العمل باتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا في عام 2011.[58]

[58] مناقشة اقتصادية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، تجارة واستثمار، 2012.

خاتمة المبحث الثاني:

تطورت العلاقات السورية التركية عام 2000 حيث توجت جهود التعاون التجاري بين البلدين بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين عام 2004 التي دخلت حيّز التنفيذ عام 2007.عملياً، ورغم أهمية هذه الاتفاقية إلا أنها تضمنت بعض البنود السلبية تجاه الاقتصاد السوري، الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر فيها لاحقاً ومن ثمّ إيقاف العمل بها كلياً في عام 2011. في استجابة لهذه التطورات، سعت سورية لاعتماد استراتيجية جديدة تمثلت في الاتجاه شرقاً لتأمين مستلزماتها من الدول التي تساند وتدعم سورية خاصة الصين كدولةٍ ناشطة اقتصادياً وسياسياً في المنطقة.

تطورت التجارة الخارجية بين سورية وتركيا خلال الفترة المدروسة، حيث ارتفعت قيمة المستوردات السورية من تركيا بشكل كبير خلال الفترة المدروسة وتزايدت بين عامي 2000 و 2010 بمعدل 707%، الأمر الذي ترافق مع تصاعد معدل الانكشاف الاقتصادي مع تركيا من خلال منحىً متصاعداً من القيمة3.34% في عام 2000 إلى ما يعادل 7.24% في عام 2010، وبالمقابل تراجعت الأهمية النسبية لتركيا كمقصد للصادرات السورية، بالتزامن مع الانخفاض في قيمة مؤشر الصادرات الإجمالية، مع التراجع في قيمة مؤشر التركّز الجغرافي خلال الفترة المدروسة إذ كانت قيمته في عام 2010 حوالي نصف قيمته في عام 2000.

وعلى مستوى الدول الآسيوية نجد حصول تحوّل خلال الفترة المدروسة حيث تراجعت الأهمية النسبية لتركيا كمقصد للصادرات السورية مقابل ارتفاع الأهمية النسبية للصين. وبالمقابل وبشكلٍ معكوس تراجعت الأهمية النسبية للصين كمصدرٍ للواردات السورية مقابل تزايد الأهمية النسبية لتركيا .

بالمحصلة نجد أنّ سورية عملت خلال الفترة المدروسة على الاستفادة من زيادة الصادرات السورية إلى السوق التركية، لكنها سعت في الوقت نفسه إلى تنويع الشركاء التجاريين وزيادة الصادرات السورية إليهم، الأمر الذي يقلل من الآثار السلبية التي قد تنجم عن وقف التصدير إلى السوق التركية أو تراجعه.

الفصل الأول: آفاق تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا في إطار التغيرات الإقليمية

المبحث الثالث: سمات التعاملات الاستثمارية المشتركة بين سورية وتركيا

المبحث الثالث: سمات التعاملات الاستثمارية المشتركة بين سورية وتركيا

المقدمة:

يركز هذا المبحث على تحليل واقع التعاملات الاستثمارية بين سورية وتركيا، من خلال عدة محاور اساسية، ويوضح المحور الأول واقع الاستثمار الاجنبي في سورية خلال الفترة المدروسة، وذلك من جانب تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى سورية، ومن جانب تطبيق أهم مؤشرات الاستثمار الأجنبي في سورية.

وينتقل المبحث إلى المحور الثاني والذي يركز على دراسة الاستثمار الاجنبي في تركيا، من خلال دراسة تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى تركيا، ومن خلال تحليل بنية الاستثمار الأجنبي في تركيا.

يركز المحور الثالث على التطور الحاصل في بنية التعاون الاستثماري بين سورية وتركيا خلال الفترة المدروسة، من خلال التركيز على أهم اتفاقيات الاستثمار المتبادل بين سورية وتركيا، وتحليل الأهمية النسبية للمشاريع الاستثمارية التركية في سورية، ودراسة البنية الهيكلية لهذه المشاريع.

وفي نطاق الاستراتيجية السورية بالاتجاه شرقاً، ومع التقلبات في مسار العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا والتي انعكست على الجانب الاستثماري أيضا، يقدم المبحث مقاربة تحليلية بين مساهمة المشروعات الاستثمارية الاجنبية التركية وبين المشاريع الاستثمارية لأهم الدول على مستوى المنطقة الآسيوية.

أولاً: واقع الاستثمارالأجنبي في سورية:

جَهدت الحكومات السورية على العمل خلال السنوات السابقة على تطوير البيئة الاستثمارية في سورية، حيث أصدرت العديد من التشريعات بهدف جذب وتحريض رؤوس الأموال الأجنبية، وعملت على تنظيم وتسهيل إجراءات تنفيذ المشروعات الاستثمارية، بالإضافة لتنويع حوافز وضمانات الاستثمار، وتعزيز بيئة القطاع الصناعي وتفعيل مساهمة القطاع الخاص في العملية الاستثمارية، وإحداث مؤسسات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والعمل على تطوير البنى التحتية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والعربية والدولية بهدف تسهيل إقامة المشاريع المشتركة، وتنفيذ مشروع المناطق الحرة والمدن الصناعية الجديدة والعمل على تطوير القائم منها.[59]

تّم التشجيع من خلال المشاريع المُشمّلة في ظل قوانين ومراسيم الاستثمارخلال السنوات السابقة على تطوير صناعة المواد الأولية المحلية مثل القطن والصوف ...الخ، التي كان يتم تصديرها كمواد أولية. وذلك تمهيداً لزيادة الصادرات السورية من المنتجات المصنعة أو نصف المصنعة والتقليل ما أمكن من صادرات المواد الخام وانعكس هذا الأمر بشكلٍ إيجابي على توفير فرص للعمالة السورية مع تكثيف قيما مضافة جديدة في هذا المجال.[60]

أ- تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة حسب القطاعات الاقتصادية:

يوضح هذا الجزء من الدراسة التطور في تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى سورية وذلك من خلال استخدام الجدول التالي.

[59] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استراتيجية الوزارة، الاستثمار، لمحة عن الوضع الاستثماري في سورية.
[60] خارطة الاستثمار السورية، مناخ و محفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية،2010.

الجدول (18): حصة سورية من التدفقات الاستثمارية الداخلة (2002-2010)

السنوات	عدد المشاريع المشملة حسب النشاط الاقتصادي					التكاليف الاستثمارية مليون ل.س	عدد فرص العمل
	الزراعة	الصناعة	النقل	مجالات أخرى	المجموع		
1995/1991	2	7	1	0	10	3156.8	956
2000/1996	1	17	2	2	7	1310.1	321
2001	4	8	2	0	14	3090.5	1316
2002	0	9	2	1	12	18237.5	2936
2003	1	3	1	2	7	3882.6	1807
2004	0	10	4	1	15	24049.2	2015
2005	2	10	7	5	24	98632.7	11462
2006	6	33	21	3	63	132316.6	6542
2007	1	17	5	1	24	10579.6	4184
2008	2	32	6	2	42	393033.2	7859
مجموع المشاريع الأجنبية	19	146	51	17	233	692796.8	40543
المشاريع المشملة المحلية والأجنبية	176	1467	1760	34	3437	1607900	207661
نسبة الاستثمارالأجنبي %	10.8	9.9	2.9	50	6.7	43	19.5

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي 2010منشورات الأونكتاد، النسب المئوية من إعداد الباحثة.

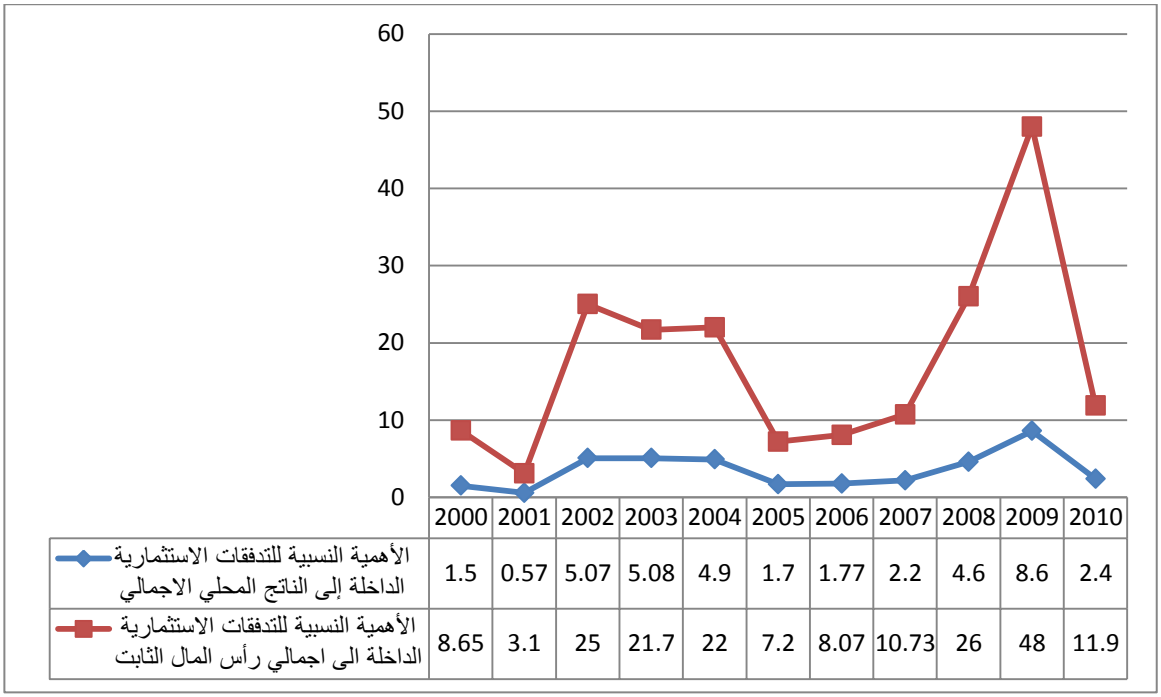
يمكن باستخدام الجدول أعلاه الإشارة إلى التقلّب في قيمة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى سورية مثل التراجع الكبير خلال الفترة 2005-2007 ثم الزيادة الهائلة بين العامين 2007 و 2008.

وُيلاحظ بشكل عام الترجع الكبير في مشاريع قطاع الزراعة وتركز معظم المشاريع في قطاع الصناعة.

ب- مؤشرات الاستثمارالأجنبي في سورية:

حتى يكتمل التحليل، يقدم البحث في هذا القسم دراسة تحليلية للمؤشرات المرتبطة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى سورية وذلك بالاعتماد على بيانات تقرير الاستثمار العالمي والتقارير المحلية للفترة المدروسة (2000-2010)، وللقيام بذلك نستخدم الشكل التالي:

الشكل (3): الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الداخلة إلى سورية (الوحدة: مليون دولار)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الداخلة إلى الناتج المحلي الاجمالي	1.5	0.57	5.07	5.08	4.9	1.7	1.77	2.2	4.6	8.6	2.4
الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الداخلة الى اجمالي رأس المال الثابت	8.65	3.1	25	21.7	22	7.2	8.07	10.73	26	48	11.9

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي 2009-2010، وبيانات المجموعة الإحصائية 2000- 2011 (تحويل 1 دولار = 50 ليرة سورية)

نلاحظ مما سبق تأرجح نسبة التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي بين قيمة دنيا 0.75% في عام 2001 و قيمة عليا 8.6 في عام 2009، لكن الجدير بالذكر هو التراجع الحاد والمفاجئ بين عامي 2009 و2010 من 8.6% إلى 2.4%. يبين الجدول أيضاً أنّ التغيّر في نسبة التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى مجمل تكوين رأس المال الثابت يشبه كثيراً التغيّر في النسبة الأولى حيث تتطابق سنوات القيمة الدنيا والعليا وكذلك التغير الحاد بين عامي 2009 و 2010.

تبدو النتائج التي يشير إليها هذا الجزء منسجمة مع ما سبق من تحليل حيث نجد ارتفاع أهمية مساهمة الاستثمارات الخارجية الداخلة إلى سورية في تكوين رأس المال الثابت في سورية.

ثانياً: الاستثمارالأجنبي في تركيا:

اعتمدت تركيا على سياسة استثمارية مفتوحة من خلال المزايا الكبيرة التي أعطتها للمستثمرين في الداخل والخارج، وبلغ عدد الشركات الأجنبية في عام 2007 أكثر من 15 ألف شركة، وتميزت السياسة الاستثمارية التركية بالنقاط التالية:[61]

- اعتماد تركيا على المناطق الحرة من خلال إعفاء منتجاتها من أغلب الضرائب وخاصة ضرائب القيمة المضافة، ومن الرسوم الجمركية مع السماح ببيع منتجات هذه المناطق في السوق المحلية بعد أن تسدد رسوماً مالية بسيطة قدرها (0.5%).
- اعتماد تركيا على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، مع التركيز على الاستثمارات الداخلة خوفاً من تفشي المضاربات المالية وآثار التضخم أو بروز عدة أزمات وتجارب كالأزمة الآسيوية عام 1997.
- قامت السياسة التركية ولفترة بفرض فوائد عالية على أذونات الخزينة تنفيذاً لشروط صندوق النقد الدولي بتقييد الإنفاق الاجتماعي وتقليل النفقات الاستثمارية، وقد انعكس هذا الأمر في الحد من توجّه الاستثمارات الإنتاجية نحو القطاع المالي.

[61] سلمان، حيان، "المقاربة الاقتصادية للتجربة التنموية التركية"،مجلة الاقتصادية،العدد 358، دمشق 2008.

- تُركزالسياسة التركية على التوسّع في العالم العربي وتعتبره عمقاً استراتيجياً لها وركزت على الاستثمار في مجال الغاز والنفط والعقارات والسياحة .

تكملة لما ذكر سيقوم البحث بدراسة واقع الاستثمارالأجنبي في تركيا، من عدة جوانب، مثل التدفقات الاستثمارية الداخلة، والبنية الهيكلية للاستثمار الأجنبي في تركيا.

1- تطور التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة :

يحاول البحث في هذا الجزء تقديم دراسة التغيّرات في التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى تركيا خلال الفترة المدروسة، حيث سيتم التركيز على قياس الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى تركيا، مع تحديد نسبة مشاركة هذه الاستثمارات عالمياً، وذلك من خلال استخدام الجدول التالي.

الجدول (19): الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الداخلة إلى تركيا (الوحدة: مليار دولار)

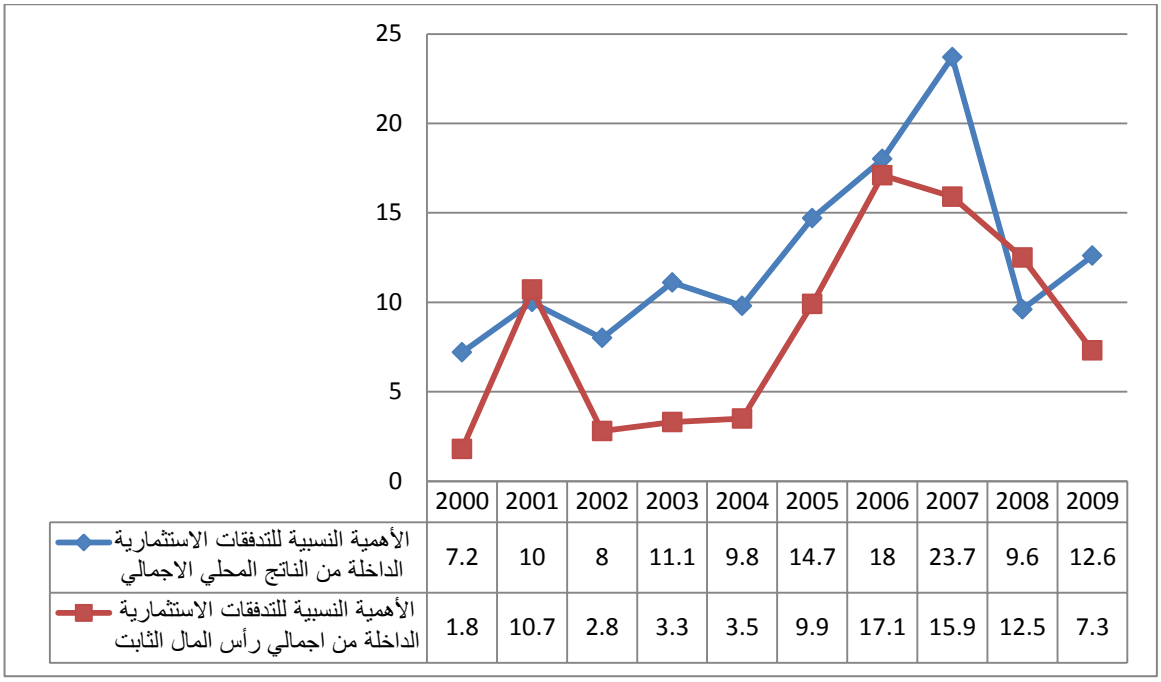
العام	القيمة	حصة تركيا من إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة بالنسبة (%)				الترتيب العالمي
		دول العالم	الدول النامية	آسيا	غرب آسيا	
2000	1.0	0.1	0.4	-		53
2001	3.4	0.4	1.5	-		38
2002	1.1	0.2	0.6	-		53
2003	1.7	0.3	0.8			53
2004	2.8	0.4	0.9	1.6	13.8	38
2005	10.0	1.0	2.8	4.6	23.5	23
2006	20.2	1.4	4.1	7.7	33.5	17
2007	22.0	1.1	3.4	0.68	3.0	25
2008	18.2	1.1	2.4	4.6	20.1	20
2009	7.6	0.7	1.4	2.5	11.1	32

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي، الأونكتاد، 2010.

يبين الجدول السابق ارتفاع قيمة التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى تركيا بشكلٍ كبير من (10 إلى 22) مليار دولار خلال الفترة 2005-2007، وانخفاضها في العامين الأخيرين من السلسة المدروسة حيث بلغت عام 2009 ما يعادل(7.6) مليار دولار فقط. كذلك، فقد ارتفعت حصة تركيا من إجمالي التدفقات الاستثمارية الداخلة عام 2006 إلى 1.4% على مستوى العالم. لكن سرعان ما تراجعت قيمة هذه الاستثمارات وحصة تركيا خلال العامين 2008-2009.

بهدف معرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية الداخلة بالنسبة للاقتصاد التركي يقدم البحث تحليلاً لنسبة هذه التدفقات إلى إجمالي رأس المال الثابت وكذلك إلى الناتج المحلي الإجمالي التركي وذلك باستخدام الشكل التالي:

الشكل (4): الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى تركيا (الوحدة: مليار دولار)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الداخلة من الناتج المحلي الاجمالي	7.2	10	8	11.1	9.8	14.7	18	23.7	9.6	12.6
الأهمية النسبية للتدفقات الاستثمارية الداخلة من اجمالي رأس المال الثابت	1.8	10.7	2.8	3.3	3.5	9.9	17.1	15.9	12.5	7.3

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2010.

يبين الشكل السابق ارتفاع مساهمة التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى تركيا من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي رأس المال الثابت خلال النصف الثاني من السلسلة المدروسة خاصة خلال الفترة 2006-2008، وبلغت أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل (23.7) في عام 2007، وكانت أعلى نسبة من إجمالي رأس المال الثابت عام 2006 بما يعادل (17.1%). بالمقارنة، تتمتع التدفقات الاستثمارية الأجنبية بأهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد التركي مقارنةً بالاقتصاد السوري كما وجدنا سابقاً.

2- بنية الاستثمارالأجنبي في تركيا:

من أجل تحليل البنية الهيكلية للتدفقات الاستثمارية الداخلة إلى تركيا ولتحديد أهم القطاعات المستقطبة لهذه التدفقات، سيتم استعراض التوزيع القطاعي لها، من خلال استخدام الجدول التالي:

الجدول (20) :البنية الهيكلية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى تركيا في عام 2010 (الوحدة: مليون دولار)

الترتيب	القطاع	القيمة	النسبة
1	قطاع الغاز والكهرباء والمياه	2,063	31.6
2	القطاع المالي	1,630	24.9
3	الصناعة التحويلية	867	13.3
4	تجارة الجملة والتجزئة	389	6.0
5	البناء والتشييد	372	5.7
6	قطاع العقار، التأجير والنشاطات الاقتصادية	368	5.6
7	النقل والتخزين والاتصالات	210	3.2
8	الصناعة الاستخراجية والمناجم	196	3.0
9	الصحة والعمل الاجتماعي	114	1.7
10	نشاطات اجتماعية وفردية أخرى	114	1.7
-	نشاطات أخرى	213	3.3
-	المجموع	6,536	100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمار الأجنبي في تركيا 2010، ص11.

يبين الجدول أعلاه تركّز التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى تركيا في قطاع البنية التحتية (الغاز والماء والكهرباء) والقطاع المالي، الذين استحوذا معاً على 56.5% من مجموع تلك التدفقات في عام 2010 ويقابل ذلك تراجع مساهمة التدفقات الاستثمارية الأجنبية في بقية القطاعات كالصحة والعمل الاجتماعي.

وتبعاً لبيانات تقرير الاستثمار الأجنبي في تركيا لعام 2010 فقد بلغت التدفقات الداخلة للقطاع المالي خلال السنوات الست الماضية ما يعادل 31 مليار وهو ما يمثل 42.6٪ من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، وتعود هذه الأهمية إلى عمليات الاندماج لعدة شركات عالمية في هذا القطاع، وبالرغم من عدم حدوث صفقات اندماج في قطاع الصناعة التحويلية فقد تم جذب عدد كبير من المستثمرين الأجانب لهذا القطاع، وتبعا لبيانات التقرير المذكور فمع نهاية عام 2010 استثمرت 4369 شركة أجنبية في القطاع المالي.[62]

ثالثاً: الاستثمارات الأجنبية بين سورية وتركيا:

بعد استعراض واقع وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية وتركية ومراجعة عدد من المؤشرات ذات الصلة، ينتقل البحث إلى دراسة واقع التبادل الاستثماري بين سورية وتركيا حيث سيتم التركيز على عدة محاور أساسية تشمل واقع اتفاقيات الاستثمار المتبادل بين البلدين، وتحليل الأهمية النسبية للمشاريع التركية في سورية، وتحليل البنية الهيكلية للمشاريع الاستثمارية التركية في سورية.

1- اتفاقيات الاستثمار المتبادل بين سورية وتركيا:

عَمِل البلدان في مجال تشجيع الاستثمار بينهما على تخفيف وإلغاء الإجراءات التقييدية على التحويلات المرتبطة بالاستثمارات بين البلدين، خاصةً فيما يتعلق بالمبالغ المستثمرة أو المعاد استثمارها والعائدات الناتجة عن ذلك. كما قام الطرفان بالترويج والتسويق لكافة الأعمال الاستثمارية بينهما وانشاء المشاريع المشتركة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كلا البلدين، وبهدف ذلك تمّ العمل على تبادل الخبرات في مجال المشاريع والإدارة ومراكز البحوث والإدارة ومعايير الجودة والإنتاج، وتوفير المعلومات والبيانات التسويقية اللازمة لخلق فرص استثمارية، وتوقيع العديد من الاتفاقيات المشتركة بهدف دعم العلاقة الاستثمارية بين البلدين. نذكر فيما يلي أهم اتفاقيات الاستثمار التي تمّ توقيعها بين البلدين:

أ- تم في عام 2006 توقيع اتفاقية تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة مع تركيا، حيث يعد أساس هذه الاتفاقية تشجيع الاستثمارات الأجنبية بين البلدين من خلال تطبيق المعاملة الأكثر تفضيلاً وحماية المستثمر الأجنبي من قبل الدولة المضيفة، سواء من خلال ضمان حرية تحويل الأرباح والعوائد، والحماية في حالات التأميم الحاصلة، وحق اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وجود نزاع ناشئ بين المستثمر والبلد المضيف. [63]

ب- وقعت سوريا وتركيا في عام 2009 على اتفاقية تشجيع إقامة شركات صناعية بين البلدين في القطاعات ذات الأولوية في مجال الاستثمار الصناعي. كانت الغاية من الاتفاقية الاستفادة من الميزات النسبية في كلا البلدين خاصة في مجال الصناعات الغذائية والتغليف وإنتاج الآلات الصناعية ومكونات السيارات والصناعات النسيجية والأدوات الكهربائية المنزلية. فعلياً، دعت الاتفاقية إلى خلق تعاونٍ بين البلدين في مجال تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجارب البلدين خاصة للاستفادة من التجربة التركية في هذا المجال.

ت- في عام 2010 وقّع البلدان اتفاقية في المجال الزراعي تتضمن العمل على تطوير المشروعات الزراعية المشتركة على جانبي الحدود وفق نمطية استثمارية يتم تنسيقها بين الجانبين وهذه

---

[62] World Investment In Turkey Report ،2010 ،P11.

[63] The Republic Of Economic Turkey, FOREIGN DIRECT INVESTMENTS IN TURKEY, 2011,p80

النمطية الاستثمارية ستكون خاصة بالزراعة العضوية باعتبار المناطق الحدودية تضم مساحات واسعة خام وخالية من السماد أو المبيدات. كما تم التخطيط لوضع البرامج المشتركة بين الطرفين بالتعاون بين وزارتي الزراعة في سورية وتركيا، ووضع الخطط الأولية والإجراءات التحضيرية التي تستغرق وقتاً يمتد حتى خمس سنوات في إطار المرحلة التمهيدية لدراسة الجدوى للبرامج الأكثر ملائمة في مجال المشاريع الاستثمارية الزراعية بين الطرفين، وذلك بهدف استثمار المساحات الواسعة زراعياً بما يعود بالفائدة الإنتاجية والاقتصادية الكبرى على البلدين وبما يتكامل مع كثيرٍ من مشروعات وبرامج التعاون.[64]

ث- في عام 2010 تمّ توقيع بروتوكول للتعاون بين وزارة الكهرباء في الجمهورية العربية السورية ووزارة الطاقة والمصادر الطبيعية في الجمهورية التركية، يشمل هذا البروتوكول مجالات عديدة بهدف تطوير التعاون في مجال الطاقة الكهربائية ليصبح الأساس في التعاون الإقليمي في مجالات تنفيذ مختلف مشاريع الطاقة الكهربائية في المنطقة، وبما يسهم في تحقيق رؤية سورية في ربط البحار الخمسة على مستوى مشاريع الطاقة الكهربائية.[65]

2- الأهمية النسبية للمشاريع الاستثمارية التركية في سورية:

سيتم في هذا المحور وكخطوة أولى تحليل تطور المشاريع الاستثمارية التركية في سورية من حيث عدد المشاريع، فرص العمل الناتجة، تكاليف هذه المشروعات، ومن ثم الانتقال إلى تقديم مقاربة تحليلية لأهمية المشاريع التركية على المستوى الآسيوي.

من خلال تحليل واقع الاستثمارات التركية نجد ازدياد أهمية المشروعات التركية في الخارطة السورية وخاصة في محافظة حلب والمدينة الصناعية ففي عام 2007 بلغت تكلفة مشروعين فقط 383 مليون ل.س، المشروع الأول في مجال الحشوات "البلاستيكية" والمشروع الثاني في مجال الخيوط القطنية.[66]

وبالعموم، تنوّعت المشاريع التركية المستثمرة في سورية التي شملت إنتاج الإسمنت البورتلاندي الأسود، تصنيع وصيانة كافة أنواع القاطرات وعربات الركاب والشاحنات، بالإضافة إلى تصنيع آلات ومعدات المصانع الصناعية. إضافةً لما ذكر، تمّ توقيع عدة عقود لتوريد آلات صناعية وخطوط إنتاج خاصةً في مجال تحضير وصباغة وإنتاج خطوط الإكريليك، وغيرها من مشاريع تأمين المنتجات السمكية للسوق السورية، وتصنيع أبواب حديدية ذات مواصفات قياسية، بالإضافة لتأسيس شركات في مجال النقل الجوي للركاب، وإنتاج الأدوية الزراعية والبيطرية، وكذلك مشاريع نقل الغاز المسال والمشتقات النفطية وبلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع ما يقارب 21.5 مليار ل.س في عام 2007. [67]

من جهةٍ ثانية، تضاعفت أعداد المستثمرين ورجال الأعمال الأتراك في سورية في عام 2007، خاصة مع توفير عدة مزايا تشجيعية للاستثمار مثل تقديم التسهيلات لاستيراد كافة الآلات والمعدات، والاستفادة من المزايا المقدمة وفق المرسوم رقم 8 لعام 2007، ومن الحسم الديناميكي الضريبي الوارد بالمرسوم رقم 51 لعام 2006. على وجه الخصوص، و وفقاً لبعض الدراسات الاقتصادية فقد بلغت استثمارات الشركات التركية في سورية في عام 2012 ما يعادل 260 مليون دولار، حيث حققت تركيا المرتبة الأولى للاستثمار الأجنبي في سورية. [68]

تتمةً للتحليل أعلاه، سيتم الآن الانتقال إلى تحليل الأهمية النسبية للمشروعات الاستثمارية التركية سواء على الصعيد الخارجي أو القطاعي الداخلي.

---

[64] وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، "التخطيط لاستثمار المناطق الحدودية بين سورية وتركيا في الزراعات العضوية"، 2010.
://www.agri-news.org/news

[65] هاشم، حسان، "تجارة الطاقة بين سورية وتركيا 2.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري في " 2010، الاقتصادية، عدد 484.

[66] Joshua W. Walker, "Turkey's Time in Syria: Future Scenarios", Brandies university, crown center for middle east studies. 2012 .

[67] IIbid

[68] Ibid

من أجل تقديم مقارنة أولية وبغية تحديد مدى مساهمة المشروعات التركية في الاقتصاد السوري، يقوم البحث بإجراء مقارنة بين تركيا وإيران والصين من حيث متوسط عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية، وفرص العمل المتاحة، والتكاليف والآلات المعتمدة لهذه المشاريع وسيتم التحليل على مرحلتين تغطي الأولى الفترة (1991-2005) بينما تغطي المرحلة الثانية الفترة (2006-2010).

الجدول (21): مشاريع الاستثمارالأجنبي المباشر خلال الفترة 1991-2006

البلد	2006-1991							
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س	الآلات والمعدات النقل	عدد المشاريع %	فرص العمل%	التكاليف الاستثمارية %	الآلات والمعدات النقل %
تركيا	14	2729	20471	15958	11.5	11.4	8.7	15
إيران	8	1394	25541	4947.8	6.5	5.8	10.9	4.6
الصين	2	401	1604	357.5	1.6	1.7	0.68	0.33
المجموع[69]	**122**	**23797**	**233352.4**	**106296.5**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمارالسنويالسادس 2011 ، هيئة الاستثمار السورية.

يُظهر الجدول بوضوح ارتفاع الأهمية النسبية للمشاريع التركية مقارنةً بالدول الأخرى (إيران، الصين)، سواء من حيث عدد المشاريع أوعدد فرص العمل المتاحة، ننتقل إلى دراسة واقع المشاريع الاستثمارية في سورية بالنسبة لكل من تركيا والصين وإيران خلال الفترة (2007-2011) باستخدام الجدول التالي:

الجدول (22):مشاريع الاستثمارالأجنبي المباشر خلال الفترة 2007-2011

البلد	2011-2007							
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س	الآلات والمعدات النقل	عدد المشاريع %	فرص العمل %	التكاليف الاستثمارية %	الآلات والمعدات النقل %
تركيا	25	3178	16787	12897.8	17.8	18.9	4.5	3.6
إيران	3	236	428	389	2.1	1.4	0.12	0.11
الصين	1	12	28	25.9	0.7	00.7		
المجموع	**140**	**16778**	**366114.6**	**351380**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمارالسنوي السادس 2011 هيئة الاستثمار السورية.

نُلاحظ من الجدول السابق ارتفاع الأهمية النسبية للمشاريع التركية مقارنة بالدول الأخرى (إيران، الصين) أيضاً خلال الفترة 2006-2010، حيث برزت أهمية تركيا سواء بالنسبة لعدد المشاريع أم لفرص العمل المتاحة.

[69] تشير كلمة المجموع هنا إلى مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المدروسة .

3- البنية الهيكلية للمشاريع الاستثمارية التركية في سورية:

يُركز هذا المحور من البحث على دراسة البنية الهيكلية للمشاريع الاستثمارية التركية في سورية، وذلك من أجل تحديد الأهمية النسبية لهذه المشاريع ودورها في دعم القطاعات الاقتصادية في سورية، إضافةً إلى تقديم مقاربة تحليلية مع الدول المذكورة سابقا (الصين، إيران) بهدف تحديد الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول على الصعيد الاقتصادي الاستثماري مع سورية.

الجدول (23) :مشاريع الاستثمارالأجنبي المشملة بقانون تشجيع الاستثمارحسب النشاط الاقتصادي والتكاليف الاستثمارية 1981-2008

البلد	عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي					التكاليف
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى	المجموع	مليون ل.س
تركيا	19	5	3	1	28	23008.3
إيران	5	0	0	2	11	25607.3
الصين	2	0	0	0	2	5038.9
المجموع	**57**	**15**	**6**	**5**	**89**	**449322.4**

المصدر إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير هيئة الاستثمار السنوي الثالث ص 85.

من الجدول سوف نركز على الملاحظات التالية:

من حيث العدد تساهم تركيا بالعدد الأكبرمن المشروعات في القطاعات الثلاثة (الصناعة، والنقل، والزراعة). وتركّزت المشاريع التركية في قطاع الصناعة وبلغت 19 مشروعاً مقابل 5 لإيران و 2 للصين، وكما يبين الجدول أعلاه لم تستثمر إيران والصين في قطاعي النقل والزراعة، في حين استثمرت تركيا في 5 مشاريع نقل و 3 مشاريع زراعة. وبالمجموع العام، كان عدد المشاريع التركية أكثر من ضعف عدد المشاريع الإيرانية والصينية.

خاتمة المبحث الثالث:

من خلال تحليل تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا في هذا الفصل نجد أنّه ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمارات الخارجية الداخلة إلى سورية من تكوين رأس المال الثابت في سورية، بالمقابل انخفضت هذه النسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت الأهمية الاقتصادية لقطاع الصناعة التحويلية في سورية من حجم تدفقات رأس المال الأجنبي الداخل إلى سورية وذلك بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية وبشكل خاص مع قطاع الزراعة الذي جاء مشاركته في المرتبة الأخيرة من قيمة هذه التدفقات خلال الفترة المدروسة.

نجد ارتفاع مشاركة المشاريع التركية في سورية في مجال القطاعات الأساسية (الصناعة، والنقل، والزراعة)، وبشكل خاص ارتفعت مساهمة المشاريع التركية في مجال القطاع الصناعي، وبالعموم ارتفعت الأهمية النسبية للمشاريع التركية في سورية وذلك بالمقارنة مع المشاريع الاستثمارية الإيرانية والصينية خلال الفترة المدروسة.

الفصل الثاني: ملامح العلاقات التجارية بين سورية والدول العربية المدروسة

المبحث الأول: اضاءات على العلاقات التجارية بين سورية والدول العربية المدروسة

المبحث الأول: اضاءات على العلاقات التجارية بين سورية والدول العربية المدروسة

المقدمة:

يهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل واقع العلاقات الاقتصادية بين سورية والدول العربية وتُركز الدراسة على (الأردن، والعراق، ولبنان)، وذلك من حيث تطورالتجارة الخارجية من خلال عدة محاور رئيسة. و يهتم المحور الأول بدراسة قطاع التجارة الخارجية في الدول العربية المدروسة وذلك ابتداءً من تقديم لمحة عن السياسة الاقتصادية والتجارية في هذه الدول، ومن ثم الانتقال إلى تحليل تطور التجارة الخارجية فيها من جانب الصادرات، المستوردات، والميزان التجاري.

ويقدم المحور الثاني دراسة حول تطور التبادل التجاري بين سورية والدول العربية المدروسة، من جانب الاتفاقيات الاقتصادية بين سورية وهذه الدول، وجانب تحليل التجارة الخارجية مع هذه الدول، على مستوى الصادرات والمستوردات والميزان التجاري.

أخيراً ينتقل المبحث إلى المحور الثالث الذي يركز على بنية التجارة الخارجية بين سورية والدول العربية المدروسة، وذلك من جانبي تحليل الأهمية النسبية للصادرات والمستوردات السورية مع هذه الدول.

وبشكلٍ عام تميزت مرحلة الانفتاح الاقتصادي في العقد السابق، والتي تشكل مرحلة الدراسة ضمن هذا المبحث، بالتقارب الاقتصادي بين سورية والدول العربية المدروسة، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية، والتي انعكست في العديد من الجوانب التنموية والتجارية وفي تطويرالعلاقات الاقتصادية بشكل عام بين سورية والدول العربية المدروسة.

أولاً: تحليل قطاع التجارة الخارجية للدول العربية المدروسة:

سيتم في هذا القسم من البحث تحليل البنية الاقتصادية والتجارية في الدول العربية المدروسة فيبدأ بتقديم لمحةٍ عن السياسة الاقتصادية والتجارية للدول العربية المدروسة، ثم ينتقل إلى تحليل التطور في التجارة الخارجية وأخيراً الانتقال إلى دراسة البنية الهيكلية للتجارة الخارجية.

1- لمحة عن السياسة الاقتصادية والتجارية في الدول العربية المدروسة:

يستعرض هذا البحث ملامح السياسة الاقتصادية والتجارية بالنسبة للدول العربية المدروسة من خلال تتبع التغيّر الحاصل في بعض من أهم المؤشرات الاقتصادية، ودراسة السياسة التجارية في الدول المدروسة.

كما هو معروف، يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تُعبر عن حجم اقتصاد البلد، وسيكون هذا المؤشر أول المؤشرات المدروسة في هذا الجزء وذلك باستخدام الجدول التالي.

الجدول (24): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المدروسة بالأسعار الجارية 2000- 2010 (الوحدة مليون دولار)

العام	الأردن	العراق	لبنان
2000	9	21	18
2005	13	37	22
2007	15	75	25
2008	22	108	30
2009	24	95	35
2010	27	111	38

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات المصرف الدولي للانشاء والتعمير 2011.

تطورت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال السلسة المدروسة وبلغت عام 2010 ما يعادل 27 مليون دولار، وبالمقابل ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق من 21 مليون دولار في عام 2000 إلى 111 مليون دولار في عام 2010 وكان التطور أقل قيمة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في لبنان حيث بلغت قيمة هذا الناتج في عام 2010 ما يعادل 38 مليون دولار أمريكي.

بالمجمل، يمثل العراق أكبر الاقتصادات يليه لبنان ومن بعده الأردن وذلك خلال كل الفترة الزمنية، كما يُلاحظ تضاعف حجم الاقتصاد العراقي الكبير مقارنةً مع في البلدين الآخرين. وللتوسّع في دراسة هذا التغيّر في حجم الاقتصادات الثلاثة ينتقل البحث إلى دراسة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول بالاعتماد على بيانات الجدول التالي:

الجدول (25): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية المدروسة 2000-2010

العام	الأردن	العراق	لبنان
2000	4.2	1.4	1.3
2001	5.3	2.3	3.9
2002	5.8	-6.9	3.4
2003	4.2	-33.1	3.2
2004	8.6	54.2	5.9
2005	8.1	4.4	2.7
2008	7.2	8.2	10.5
2009	5.5	3.4	10.1
2010	2.3	6.4	8

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات المصرف الدولي للانشاء والتعمير 2011.

الملاحظة الجديرة بالانتباه في بيانات الجدول أعلاه أنّ العراق والأردن حققا أعلى معدل نمو في العام نفسه 2004 بينما كانت المعدلات المرتفعة في لبنان في العامين 2008 و2009. أيضاً، كانت معدلات النمو مستقرة وأقل تذبذباً في الأردن بينما كانت على العكس من ذلك في العراق.

تكملة لما سبق يهتم هذا الجزء من البحث بتقديم لمحة عامة عن السياسة التجارية لكل من هذه الدول.

الأردن: تساهم الرسوم الجمركية على المستوردات بالحصة الرئيسة من الإيرادات المحلية في الأردن، وهذا يوضح تكوين دائرة الجمارك في الأردن منذ عام 1922، وتختلف الرسوم الجمركية تبعاً للأهمية النسبية للبند بالنسبة للاقتصاد المحلي. وتعد معدلات الرسوم منخفضة نسبيا بالنسبة لمختلف السلع الأساسية والمواد الخام والآلات والسلع نصف المصنعة، وللاستفادة من إعفاءات التعرفة، يجب أن يقوم المعني بالأعمال التجارية بتوثيق أنّ المواد الخام التي يتم استيرادها سوف تستخدم في إنتاج الصادرات، مع المحافظة على 40 في المائة على الأقل من محتوى القيمة المضافة الأردنية. في حين تخضع السلع الكمالية إلى معدلات رسوم أعلى، حيث تمّ فرض معدلات رسوم عالية على السلع الكمالية وعلى فئات رئيسة من السلع الاستهلاكية، وذلك بموجب جداول تعريفات الاستيراد السارية المفعول منذ عام 1989، حيث هدفت هذه الإجراءات إلى تحفيز إنتاج الصادرات المحلية.[70] اعتمدت السياسات التجارية الأردنية المتعاقبة منذ عام 1989 برنامجاً خاصاً لإصلاح نظام التجارة وإزالة القيود أمام حركة رأس المال والاستثمارات الأجنبية. وتضمَّن هذا البرنامج توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة مع بعض الدول العربيّة عام 1998. وقع الأردن اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة في عام 2002 وبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل في عام 2005،[71] وشكلت منطقة التجارة الحرة الخطوة الأول لتكوين مثالٍ عن التكتلات العربية من خلال إزالة القيود الكمية

[70] مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن، قانون الجمارك،2011.
[71] جديتاوي، محمد قاسم، "مرونات التجارة الأردنية البينية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، عمان،عام 2015، المجلد 42، العدد 2.

والرسوم الجمركية على السلع بين الدول العربية الأعضاء، مع احتفاظ هذه الدول بتعرفتها الجمركية مقابل الدول الأخرى خارج التكتل التجاري.[72]

سعت الأردن لجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إصدار قانون الاستثمار رقم 20 في عام 2003، الذي قدم تسهيلات التملك أو المشاركة أو الاستثمار لأي مستثمر في الأردن و أن يعامل معاملة المستثمر الأردني، كما أجاز القانون إخراج رأسمال للمستثمر وتحويل عوائد وأرباح الاستثمار إلى خارج المملكة وتصفية استثماره أو بيع حصته شريطة تسديد التزاماته. وكذلك صدر القانون رقم 67 لعام 2003 الذي أحدثت بموجبه مؤسسة تشجيع الاستثمار التي تعد من أهم واجباتها الترويج للاستثمارات المحلية والأجنبية، وإجراء الدراسات اللازمة لاستقطاب الفرص الاستثمارية في الأردن وانشاء خدمة المكان الواحد لتقديم التسهيلات المتعلقة بإجراءات التسجيل والترخيص والموافقات الخاصة بالمشاريع الاستثمارية.[73]

لبنان: انتهج الاقتصاد اللبناني عملياً سياسات التحرير الاقتصادي والتجاري، حيث تمّ تخفيض الرسوم الجمركية مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل تدريجي وصولاً إلى الإلغاء الكامل لها في مطلع العام 2005، كما تمّ إلغاء الرسوم بالكامل مع عدد من الدول العربية بموجب اتفاقيات ثنائية مسبقاً. عمل لبنان بجدية من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وفي هذا الإطار تم تفعيل اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي التي دخلت حيّز التنفيذ في عام 2006، وذلك بناءً على الاتفاقية الانتقالية التي دخلت حيّز التنفيذ في عام 2003 والتي تتيح التطبيق الفوري للأحكام الاقتصادية والتجارية في اتفاقية الشراكة، بالإضافة للاستفادة من هذه الاتفاقية في تعزيز الموقف اللبناني في مفاوضاته للانضمام لمنظمة التجارة العالمية .[74]

انضم لبنان إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتعزيز دوره اقتصادياً وعربياً وبهدف جذب المزيد من الاستثمارات العربية، ولدعم الاتفاقيات المعقودة مع الدول الأوروبية وغيرها على المستوى العالمي.[75]

تم تأسيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات "إيدال " بموجب القانون رقم 360 عام 2001، وتعمل المؤسسة على الترويج للاستثمار في لبنان وفي دعم وترويج وتسويق المنتجات اللبنانية لاسيما السلع الزراعية أو الصناعية اللبنانية المنشأ، وتقدم الدعم لكافة فرص ومجالات الاستثمار وتزويد المستثمرين بها، كما تقوم بإعطاء حوافز مادية أو المساهمة مع الشركات المغفلة المعنية بإدارة وتنظيم المعارض والندوات السياحية في داخل وخارج لبنان.

ويقدم قانون الاستثمار اللبناني للمستثمر إعفاءً كاملاً من الضريبة على الدخل وعلى توزيع الأرباح الناتجة عن المشروع وذلك لفترة تصل إلى عشر سنوات بدءاً من مباشرة استثمار المشروع ضمن شرط توظيف المستثمر اثنان من العمال المحليين مقابل تشغيل كل عامل أجنبي في الشركة، وسعى القانون إلى تخفيض إجازات العمل والإقامة بنسبة تصل إلى 50 % وتقديم اعفاءٍ كاملٍ من رسوم تسجيل العقارات في السجل التجاري لتشجيع كافة مجالات الاستثمار في الصناعة والزراعة والسياحة والاتصالات و الاعلام والمعلوماتية والتكنولوجيا من خلال تقديم الإعفاءات والتخفيضات لمدة عشر سنوات بغض النظر عن مكان إنشائها.[76]

العراق: تم تطوير قوانين الاستثمار في العراق من خلال إصدار قانونٍ جديدٍ للاستثمار الأجنبي في عام 2004 يسمح بالمساواة في المعاملة بين أصحاب المشاريع الأجنبية والمستثمرين المحليين ويسمح لهم بالملكية الكاملة في جميع المجالات باستثناء الموارد الطبيعية والعقارات، وتم تحديد سقف الضرائب على

---

[72] بيبلي محمود وآخرون، "آثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل"، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008، ص11.

[73] غزالة عهد،" تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص33.

[74] مجلس النواب، القانون صادر بتاريخ 2006/12/8، الجمهورية العربية اللبنانية.

[75] وزارة التجارة والاقتصاد الجمهورية العربية اللبنانية، منطقة التجارة العربية الكبرى.

[76] غزالة عهد، 2005، ص33، مرجع سابق.

الدخل وضرائب الشركات بنسبة 15 % وتم السماح للمستثمرين الأجانب بالاستئجار للعقارات لمدة تصل إلى 40 عامًا، مع تقديم التسهيلات للمستثمرين الأجانب في تحويل رؤوس الأموال والأرباح والفوائد وتخفيض التعريفات بشكل كبير يصل إلى5% ، وإلغاءها على المستوردات من المواد الغذائية والأدوية والكتب وغيرها من السلع الانسانية.[77]

تمّ العمل على توحيد الرسوم الجمركية على الفئات الخاصة بالسلع والمنتجات خلال عام 2018، وتعمل السياسة التجارية على توحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية والتجارية وكذلك التشريعات من خلال أنظمة قانونية تتفق مع المنظمات الدولية، كما تعمل هذه السياسة التجارية على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية وتنشيط التبادل التجاري والاستثماري وتوسيع الصادرات وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق العالمية. على سبيل المثال، تمّ تخفيض الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية، وبالرغم مما سبق ذكره فإنّ المنافسة القوية في السوق المحلية والعالمية في ظل سياسة الإغراق وسياسات الدعم والحماية التي تتمتع بها السلع المستوردة من جانب الدولة الأم قد تتطلّب اعتماد سياسة تجارية تشكل محركاً للنمو الصناعي والزراعي في العراق وفق منطق الانفتاح التجاري، مع الارتقاء بالإنتاج المحلي ولاسيما في مجال الحبوب ضمن استراتيجية تحقيق الأمن الغذائي في العراق.[78]

2- تطور التجارة الخارجية في الدول المدروسة:

يهتم البحث في هذا الجزء بدراسة قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للدول العربية المدروسة حيث يقوم البحث بتحليل تغيّر قيم الصادرات، المستوردات، والميزان التجاري.

2-1- الصادرات السلعية:

سيتم دراسة تطور الصادرات السلعية ومعدل نموها بالنسبة لكل دولة خلال الفترة 2000-2009، وذلك من خلال الجدول التالي.

الجدول (26): تطور الصادرات السلعية في الدول العربية المدروسة 2000-2010 (الوحدة :مليون دولار)

العام	الأردن	معدل النمو	العراق	معدل النمو	لبنان	معدل النمو
2000	153	-	18745	-	715	-
2001	191	19.8	12875	45.5-	890	19.6
2002	2199	13.1	9715	32.5-	1049	15.1
2003	2365	7.01	9715	0	1525	31.2
2004	3255	27.3	17810	45.4	1750	12.8
2005	36308	10.3	23699	24.8	1880	6.91
2006	4135	12.2	30020	21	2285	17.7
2007	4495	8	39990	24.9	2820	18.9
2008	6250	28	63465	36.9	3480	18.8
2009	5040	24-	38995	62.7-	2950	17.9-
2010	7023	39.3	50698	30	4254	44

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات صندوق النقد العربي-احصاءات الدول العربية2011.

[77] غزالة عهد، 2005، ص34، مرجع سابق.
https://www.economy.gov.lb/ar/services/trade
[78] السومرية نيوز/ بغداد2017

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

تطورت صادرات الأردن تدريجياً وبمعدلات جيدة في بداية فترة الدراسة، ثم تراجعت هذه المعدلات حتى عام 2007 لتشهد بعدها هزتين الأولى موجبة حيث ارتفعت بمعدل 28% في عام 2008 والثانية سالبة في عام 2009 حيث تراجعت بمعدل 24%.

- اتسم معدل نمو الصادرات في العراق بالتقلب بقيم كبيرة ففي بداية السلسلة المدروسة كان سالباً لعامين وبلغ الصفر في عام 2003، ثم استمر موجباً وبقيم كبيرة حتى عام 2009 حيث تراجع.
- كانت صادرات لبنان أكثراستقراراً خلال فترة الدراسة ونمت بمعدلات موجبة في كل السنوات عدا السنة الأخيرة.
- تراجع صادرات جميع الدول في عام 2009 وبقيم مرتفعة نسبياً. فقد تأثرت التجارة العربية عموماً بالآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية في عام 2008، وقد انعكس هذا الامر من خلال التراجع في أسواق الشركاء الأساسين للدول العربية المدروسة، وانخفاض في الصادرات العربية النفطية وغير النفطية.[79]
- ارتفاع ملحوظ في صادرات جميع الدول في عام 2010، والذي ترافق مع الانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي، والارتفاع في الأسعار العالمية للنفط الخام والمواد الأولية، الأمر الذي انعكس انعكس ايجابياً على قيمة الصادرات العربية.[80]

2-2- المستوردات السلعية:

يظهر البحث في هذا الجزء التطورات الحاصلة في جانب المستوردات السلعية لكل من الدول العربية المدروسة، وذلك باستخدام الجدول التالي:

الجدول (27): تطور المستوردات السلعية في الدول العربيةالمدروسة 2000-2010 (الوحدة: مليون دولار)

العام	الأردن	معدل النمو	العراق	معدل النمو	لبنان	معدل النمو
2000	4599	-	12330	-	6230	-
2001	4875	5.66	12270	0.48-	7295	14.5
2002	5079	4.01	9180	33.6-	6445	13.1-
2003	5745	11.5	9545	3.82	7170	10.1
2004	8180	29.7	20465	53.3	9397	23.6
2005	10499	22	23532	13	9340	0.61-
2006	11550	9.09	20545	14.5-	9399	0.62
2007	13715	15.7	20335	1.03-	11820	20.4
2008	17015	19.3	35350	42.4	16140	26.7
2009	14099	20.6-	38017	7.01	15670	2.99-
2010	15262	8.2	28517	24-	17969	14.6

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات صندوق النقد العربي-احصاءات الدول العربية2011.

يوضح الجدول السابق ما يلي:

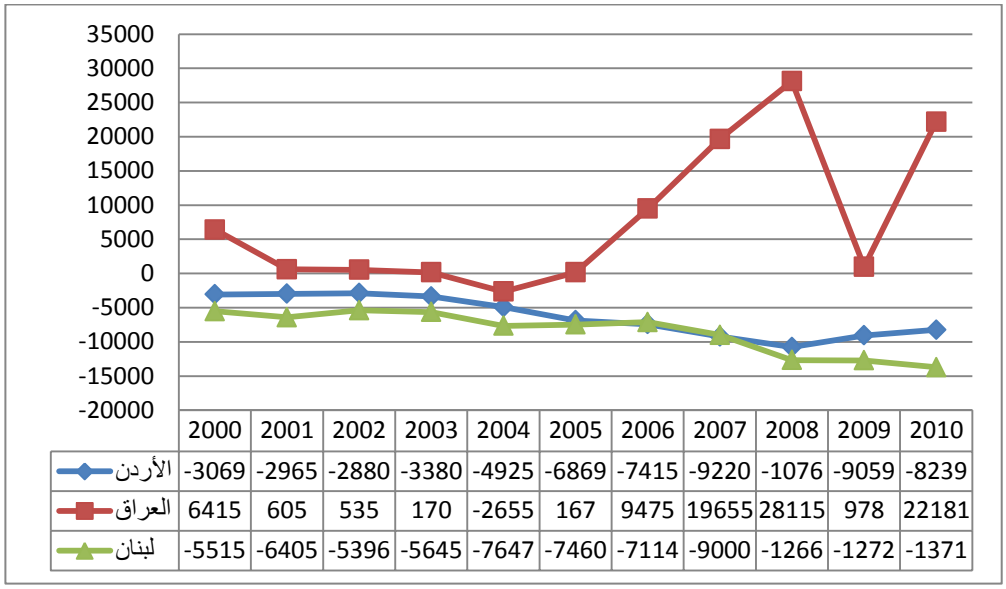
[79] التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010، ص2.
[80] التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، ص1.

- تطورت واردات الأردن من (4599 إلى8180) مليون دولار خلال الفترة 2000-2004 مع ارتفاع تدريجي في معدل النمو والذي بلغ أعلى قيمة له (29.7%) في العام 2004 ثم تراجع معدل النمو قليلاً ليتحوّل إلى قيمة سالبة في أخر سنة.
- في العراق، وكما وجد البحث بالنسبة للصادرات عانت وارداته السلعية من تقلّب في معدل نموها بشكل كبير خلال كامل فترة الدراسة. نسبياً، وكما هو متوقع احتل العراق المرتبة الأولى بين الدول المدروسة من حيث قيمة المستوردات.
- تتشابه الحالة بين لبنان والعراق من حيث تقلّب معدل نمو المستوردات. يلاحظ من بداية الفترة المدروسة وحتى عام 2004 كانت واردات لبنان أكبر مقارنةً مع الأردن ثم انعكست الحال في كامل الفترة التالية باستثناء عام 2009.

2-3- الميزان التجاري:

تكملة لما سبق سوف تتم دراسة التطور في الميزان التجاري بالنسبة لكل من الدول العربية المدروسة وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول التالي:

الشكل (5): تطور الميزان التجاري السلعي في الدول المدروسة (2000-2009) (الوحدة :مليون دولار)



	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	-3069	-2965	-2880	-3380	-4925	-6869	-7415	-9220	-1076	-9059	-8239
العراق	6415	605	535	170	-2655	167	9475	19655	28115	978	22181
لبنان	-5515	-6405	-5396	-5645	-7647	-7460	-7114	-9000	-1266	-1272	-1371

المصدر: إعداد الباحثة تبعاً لبيانات صندوق النقد العربي-احصاءات الدول العربية –التجارة الخارجية2011.

يبين الشكل أعلاه وجود عجز مزمن في الميزان التجاري لكلٍ من الأردن ولبنان وفي كلتا الدولتين ازداد العجز في السنوات الثلاث الأخيرة في فترة الدراسة. بالمقابل، كان الميزان التجاري للعراق في حالة فائض خلال كامل فترة الدراسة باستثناء عام 2004 وقد ارتفع الفائض خلال الفترة 2006-2008 وتراجع كثيراً في سنة 2009، ومن ثم عاد إلى الارتفاع في عام 2010.

ثانياً: تطور التبادل التجاري بين سورية والدول العربية:

يهدف البحث في هذا القسم إلى تحليل واقع التبادل التجاري بين سورية والدول العربية المدروسة ويُركّز على النقاط التالية: دراسة أهم الاتفاقيات الاقتصادية بين سورية والدول المدروسة، تحليل تطور التجارة الخارجية بين سورية وهذه الدول من جانبي الصادرات والمستوردات، والميزان التجاري، على المستوى العربي والإقليمي.

1- **الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول العربية المدروسة:**

تميزت العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول المدروسة بالتوقيع على عدة اتفاقيات استراتيجية مهمة يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أ- **الأردن**:

يمكن ذكر أهم الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المجال من خلال النقاط التالية:

- تمّ في عام 2001 توقيع اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة بين البلدين سورية والأردن حيث تم تبادل وثائق للتصديق عليها بين البلدين ودخلت حيّز التنفيذ اعتبارا من 23 أيار عام 2002.
- تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار في 8 تشرين الأول عام 2001 ودخلت حيّز التنفيذ اعتباراً من 11 أيار عام 2001، بالإضافة لذلك تمّ جدياً العمل في البلدين على تطوير كافة العلاقات العلمية والصحية والسياحية والزراعية والمائية والصناعية والنقل والترانزيت.[81]
- مع انتهاء أعمال الدورة الثانية عشر للجنة العليا المشتركة السورية-الأردنية في عام 2007 تمّ توقيع (12) اتفاقية ومذكرة تفاهم في المجال الأمني والاقتصادي ومجالات مختلفة كالمياه والإسكان والزراعة والصناعة والثقافة، حيث تمّ العمل على تفعيل السياسات اللازمة لتطوير التبادل التجاري بين البلدين الذي سجل نمواً ملحوظاً في تلك الفترة وازداد في الأشهر العشرة الأخيرة من عام 2007 بنسبة 43% عن العام السابق.[82]
- تمّ في عام 2009 توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم في عدة مجالات أبرزها البرنامج التنفيذي بين المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع وهيئة التنمية وترويج الصادرات السورية للأعوام 2010-2011، وفي العام المذكور نفسه أعلنت الحكومة الأردنية إلغاء الضريبة والرسوم المفروضة على المواطنين والمركبات بأنواعها بهدف تسريع حركة النقل مع سورية، والذي تزامن بالمعاملة بالمثل من الحكومة السورية.[83]

ب- لبنان:

يمكن ذكر أهم الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المجال من خلال النقاط التالية:

- تم في عام 1989 توقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين البلدين لتطوير التعاون المشترك في كافة القطاعات، ونصت المعاهدة على تشكيل لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من الوزراء المعنيين في كلا البلدين وتكون مهمتها تنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتكون توصياتها نافذة بعد اعتمادها من قبل المجلس الأعلى السوري اللبناني المشترك[84].

- قررت لجنة ترشيد الاستيراد والتصدير والاستهلاك في سورية في عام 2002 وذلك خلال اجتماعها رقم (91)، السماح باستيراد المواد المقيد استيرادها بجهات القطاع العام وذلك من لبنان والبلاد العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وذلك تجاوبا مع الطلب اللبناني آنذاك وبما يتفق مع أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

---

[81] العمادي، محمد، "سورية ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي"، دار طلاس، الطبعة الأولى ، 2003، ص106-107.

[82] www.agreements.jedco.gov.jo.

[83] ا"لحكومة تقرر إلغاء الرسم على الأردنيين المغادرين على الحدود السورية إلى الأردن"، موقع الوكالة العربية للأنباء سانا-2009 www.sana.sy.

[84] ببيلي، محمود، "مقترح السوق المشتركة السورية اللبنانية العراقية الإيرانية استكشاف فرص للتجارة الزراعية"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2012.ص11.

- حتى عام 2004 كان قد تمّ إلغاء الرسوم الجمركية كاملة وتحرير جميع السلع من القيود التي تحد من التبادل التجاري بين البلدين وعاد البلدان ليشكلا سوقاً اقتصادية واحدة مع التخطيط لاحقا لهدف تنسيق السياسات الجمركية والمالية والنقدية.[85]

- عقدت لجنة الزراعة السورية اللبنانية في عام 2008 اجتماعا لمناقشة مواضيع تفعيل التعاون الزراعي وتبادل السلع من خلال الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، وناقشت اللجنة الزراعية المشتركة مواضيع حول الثروة الزراعية بفئاتها المختلفة والبحوث العلمية والزراعية ولجنة التكامل الزراعي وسبل تعزيز العلاقات بين البلدين .[86]

وفي مجال التعاون بين الدول العربية وتركيا، نذكر اتفاقية اقتصادية تم توقيعها في عام 1991 بين لبنان وتركيا، وتم توقيع اتفاقية اقتصادية في عام 1992 بين لبنان والأردن، وبصورة عامة تهدف هذه الاتفاقيات إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول المتعاقدة، خاصة في مجال الاستيراد والتعاون في تبادل المعلومات، ومنح تراخيص الاستيراد والتصدير، ومنح التسهيلات التجارية اللازمة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء.[87]

ت- العراق:

يمكن ذكر أهم الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المجال من خلال النقاط التالية:

- تم توقيع بروتكول لإقامة منطقة تجارة حرة بين سورية والعراق في عام 2001 وكان من أهم ما تضمنه إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على جميع السلع المتبادلة ذات المنشأ الوطني لكل منهما، بالإضافة لتحرير السلع المتبادلة من جميع القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد مع عدم جواز فرض رسوم جديدة بعد دخول هذا البروتكول حيّز التنفيذ، ومعاملة السلع بين البلدين معاملة السلع ذات المنشأ الوطني. بالإضافة لما تقدم، تضمّن البروتوكول عدة بنود لتشجيع التعاون بين البلدين مثل قانون الحجر الزراعي ومعالجة حالات الدعم والإغراق وما شابه من البنود، وذلك مع أهمية اعتبار قواعد المنشأ العربية جزء لا يتجزأ من هذا البروتكول.[88]

- وفي العام 2001 نفسه تمّ توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي التي تضمنت أحكام مهمة في مجال تطوير التجارة والتعاون بين سورية والعراق.

2- الصادرات والمستوردات:

يوجد كثيرٌ من الشركاء التجاريين لسورية سواء من الدول العربية أم الأجنبية، وتختلف الأهمية النسبية لهذه الدول تبعاً لحجم التبادل التجاري لكلٍّ منها مع سورية. يقدم البحث فيما يلي تحليلاً للأهمية النسبية للدول العربية المدروسة كشريكٍ تجاري مع سورية بالاعتماد على الجدول التالي:

[85] العمادي، محمد،2003، ص118، مرجع سابق.
[86] صحيفة اللواء اللبنانية، 4 تشرين الثاني ، 2008.
www.lbmarket.com
[87] التقرير الوطني حول القوانين التجارية في لبنان، عام 2008، مرجع سابق.
[88] العمادي، محمد، 2003 ص124-125، مرجع سابق.

الجدول (28): الصادرات والمستوردات السورية مع الدول العربية المدروسة كنسبة من الصادرات والمستوردات السورية العربية الإجمالية

العام		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	الأردن	4.8	6.3	6	11.7	9.4	10.2	10.5	11	6	6.3	8.2
	لبنان	24.6	25.6	11.7	19.2	12.3	12.8	10	8	17	6.5	9
	العراق	-	-	5.43	7	32	19	17	13	33	49	46.5
المستوردات	الأردن	6.6	10.7	8.3	8.5	7.1	8.1	6.6	5.2	5	7	6.8
	لبنان	5.9	8	14	11.7	11	13.2	8	6	6	6.1	7
	العراق	-	-	0.06	10.2	8.3	4.1	1	7	15	3.1	1.1

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، 2005-2011.

من الجدول السابق يمكن ذكر الملاحظات التالية:

ارتفعت الأهمية النسبية لدولة العراق كشريك تجاري من جانب الصادرات السورية مع الدول العربية، وذلك بالمقارنة مع الدول المدروسة، وارتفعت أهمية الصادرات إلى العراق بشكل خاص وملحوظ في السنوات الاخيرة من السلسلة المدروسة حيث بلغت أعلى نسبة لها من إجمالي الصادرات السورية مع الدول العربية والتي بلغت (49%) في عام 2009، وبلغت هذه النسبة مع دولة لبنان أعلى قيمة لها (17%) في عام 2008، وبلغت هذه النسبة مع الأردن أعلى قيمة لها في عام 2006 (10.5%).

ارتفعت الأهمية النسبية للبنان بشكل عام كشريك تجاري من جانب المستوردات السورية مع الدول العربية، مقارنة مع الدول المدروسة، وبلغت أعلى نسبة للواردات اللبنانية من إجمالي المستوردات السورية العربية ما يعادل(13.2%) في عام 2005، وبلغت هذه النسبة أعلى قيمة لها مع دول العراق في عام 2008 بما يعادل (15%)، وبلغت هذه النسبة أعلى قيمة لها مع الأردن في عام 2005 بما يعادل (8.1%).

3- الميزان التجاري:

يمكن توضيح تطور الميزان التجاري بين سورية والدول العربية المدروسة من خلال الجدول التالي:

الجدول (29): الميزان التجاري بين سورية والدول العربية المدروسة خلال الفترة (2002-2010) (الوحدة: مليون ل.س)

العام	الأردن			لبنان			العراق		
	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
2000	1705	1351	354	8675	1208	7467			
2001	2234	1319	915	9640	1673	7967			
2002	4030	2352	1678	7861	3860	4001	3626	187	3607
2003	6521	2710	3812	10675	3740	6934	3910	3257	653
2004	7049	3884	3165	9219	5934	3285	23942	4538	19404
2005	7036	5102	1934	8778	8292	486	13046	2591	10455
2006	19940	6172	1377	18997	7227	11770	32316	959	31357
2007	24626	7053	1757	17169	7839	9330	29953	10240	19713
2008	21005	6197	14809	62179	7885	54294	118530	19250	99279
2009	16181	8306	7876	16291	7220	9071	125711	3663	122048
2010	18774	8202	10571	20176	8456	11719	106119	1403	105979

المصدر: اعداد الباحث تبعاً لبيانات المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية (2003-2004)-احصاءات التجارة الخارجية(2004-2011).

تمثل الملاحظة الأولى الجديرة بالذكر في تحقيق سورية فائض في موازينها التجارية مع الدول الثلاث خلال كامل الفترة المدروسة، وبالمتوسط كان هذا الفائض في حالة تزايد وارتفع كثيراً في آخر عامين وبمعدلات كبيرة جداً. ملاحظة أخرى مهمة ومتوقعة وهي أهمية العراق لسورية كشريك تجاري لا سيما كسوق لتصريف المنتجات السورية وهذا ما تعكسه قيم الصادرات السورية الكبيرة إليه. أخيراً، تحتل الأردن ولبنان تقريباً مستوى الأهمية نفسه كشريك تجاري لسورية.

4- التجارة السورية العربية في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية (الجافتا) :

يمكن توضيح تطور التجارة بين سورية والدول العربية ضمن اطار اتفاقية منطقة التجارة العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول (30): حصة التجارة السورية مع الجافتا من إجمالي التجارة السورية /ألف ليرة سورية

العام	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التجارة مع الدول العربية	403725	463893	537307	501807	735172	131318	281098.1	362421.4	489778	373939	348656
معدل النمو	-	14.9	15.82	6.67-	46.5	82.1-	114.06	28.93	35.14	232.6-	6.76-
نسبة الدول العربية الى اجمالي	13.66	12.52	17.67	17.36	17.49	14.17	27.12	18.72	31.66	31	25.24

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية السنوية، 2005-2011.

يوضح الجدول السابق الملاحظات التالية:

ارتفع معدل النمو السنوي للتجارة السورية مع الدول العربية خلال الفترة المدروسة وبلغ أعلى قيمة له في عام 2006 بقيمة (114.06%)، وبلغت نسبة التجارة مع الدول العربية من إجمالي التجارة السورية في عام 2008 أعلى قيمة لها (31.66%)، وذلك بما ينسجم مع الازدياد في قيمة التجارة السورية مع الدول العربية وخصوصاً في الأعوام الأخيرة من السلسلة المدروسة، وخلال الفترة (2005-2008)، فقد بلغ معدل النمو السنوي الوسطي لهذه القيمة حوالي (20 %) مقابل معدل نمو إجمالي في التجارة الخارجية السورية بقيمة (22%)، وبالنسبة للبنية الهيكلية للتجارة السورية مع الدول العربية خلال الفترة (2005-2009)، فقد بلغت هذه النسبة ما يعادل (50%) منتجات نفطية، (56%) مواد مصنعة، (22.1%) مواد غذائية، ومع ارتفاع النفط كمنتج أساسي في التبادل التجاري السوري مع دول الجافتا، تظهر ضرورة تطوير القيمة المضافة ونوعية السلع المتبادلة بما ينعكس ايجابياً على التجارة السورية.[89]

من خلال تحليل العلاقات السورية مع الدول العربية وفي ضوء اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، نجد أن البرنامج التنفيذي للاتفاقية كان له تأثير من جانبين على التجارة السورية، في جانب الاستيراد ساعد ازالة قوائم المنع من تدفق السلع العربية إلى السوق السورية، وارتفعت نسبة المستوردات الزراعية من (9.2%) عام 1998 إلى (19.1%) عام 2004، الأمر الذي يشكل جانباً إيجابياً في السياسة التجارية السورية لمزيد من الانفتاح مع دول المنطقة، من خلال دخول منتجات جديدة في الأسواق السورية، والتي كانت في مرحلة انغلاق اقتصادي سابقاً نتيجة حظر الاستيراد أو التعرفة الجمركية المرتفعة، حيث ساهم هذا الأمر في ارتفاع المستوردات في السنوات الأولى من تطبيق الاتفاقية.

وبالنسبة لجانب التصديرفإن الزيادة المحدودة للصادرات السورية كانت بسبب مواجهة العديد من العوائق غير الجمركية، والتشابه في البنى الإنتاجية وضعف الاستفادة من الميزة النسبية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات السورية، وبالرغم من ذلك تمتلك سورية حصة تصديرية قوية مع الشركاء التجاريين العرب، ورغم الزيادة المتواضعة في الصادرات السورية في بداية الاتفاقية إلا انها عادت للارتفاع بقوة مع إلغاء 80% من الرسوم الجمركية في عام 2004.[90]

مما سبق نجد عدم كفاية الاعتماد على المزايا النسبية (ميزة التنافسية السعرية والقرب الجغرافي) في التبادل التجاري بين سورية والدول العربية، وبالتالي تظهر ضرورة تطوير المزايا التنافسية في إطار هذا التعاون من خلال دعم النوعية والإنتاجية والقدرة على التفوق في الأسواق الخارجية وجذب رؤوس الأموال المطلوب لتفعيل المشاريع الاستثمارية التنموية[91].

---

[89] محمود، حبيب، " التجارة الخارجية في سورية2009-2005"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 33 العدد1، ص8.

[90] ثابت الدروبي، رانية، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جافتا، وآثارها في التجارة العربية والبينية بشكل خاص، آثار جافتا في التبادل التجاري السوري مع المنطقة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية عام 2007 ، المجلد 23، العدد الأول، ص 2019.

[91] ثابت الدروبي، رانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية عام 2007 ، ص220.

ثالثاً: بنية التجارة الخارجية بين سورية والدول العربية المدروسة:

من أجل تحديد التوجهات الاستراتيجية للتجارة السورية مع الدول العربية المدروسة سيقدم هذا القسم دراسة تحليلية للبنية الهيكلية للتجارة الخارجية تبعا للتقسيم والتصنيف الدولي للسلع بين سورية والدول المدروسة.

يأخذ البحث خطوة أعمق في تحليل التجارة الخارجية بين سورية والدول العربية المدروسة وذلك بدراسة تطور التجارة الخارجية السورية مع هذه الدول حسب مجموعات السلع. من أجل تحديد دور الدول العربية المدروسة كشركاء تجاريين مع سورية بالنسبة لجانبي الصادرات والمستوردات، سيتم في هذا الجزء دراسة الأهمية النسبية لكل دولة تبعاً للتقسيم و التصنيف الدولي للسلع للدول المدروسة من إجمالي الصادرات والمستوردات السورية إلى الدول العربية، وذلك من خلال الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول (31): نسبة الصادرات والمستوردات السورية إلى الدول المدروسة من إجمالي الصادرات والمستوردات السورية إلى الدول العربية تبعا للتقسيم التصنيف الدولي في الأعوام (2008،2011،2010)

المواد		الأغذية والحيوانات الحية	المواد الخام عدا الوقود	الـــوقود المعدني	الزيوت والشحوم الحيوانية	المواد الكيماوية ومنتجاتها	البضائع المصنوعة	آلات ومعدات النقل
عام 2008								
الصادرات	الأردن	9.44	2.32	10.7	30.4	3.18	5.61	11.4
	لبنان	4.77	55.6	23.4	11.4	4.23	14.3	5.45
	العراق	28.1	7.45	0.19	0.57	40.8	31.5	58.3
المستوردات	الأردن	12	2.85	0.15	0.45	4.11	4.55	16.3
	لبنان	10.3	4.25	1.86	4.14	1.44	10.8	11.4
	العراق	1.5	1.27	1.44	0	5	0.	0.05
المواد		الأغذية والحيوانات الحية	المواد الخام عدا الوقود	الـــوقود المعدني	الزيوت والشحوم الحيوانية	المواد الكيماوية ومنتجاتها	البضائع المصنوعة	آلات ومعدات النقل
عام 2010								
الصادرات	الأردن	11.2	4.53	11.8	21	4.34	7.87	6.73
	لبنان	5.48	40.4	54.8	14.8	5.67	7.72	5.19
	العراق	51.5	8.32	0.30	3.32	69.6	32	35.1
المستوردات	الأردن	13.2	5.61	0	0.59	4.32	7.39	17.8
	لبنان	12.9	1.22	0	5.89	2.55	8.44	22.1
	العراق	0.22	1.81	0.69	0	2.64	0	0.043
	المواد	الأغذية والحيوانات الحية	المواد الخام عدا الوقود	الـــوقود المعدني	الزيوت والشحوم الحيوانية	المواد الكيماوية ومنتجاتها	البضائع المصنوعة	آلات ومعدات النقل
عام 2011								
الصادرات	الأردن	8.61	7.11	13.6	7.88	3.77	9	8.35
	لبنان	6	65.2	40.1	13.2	6.96	11.6	6.18
	العراق	46.2	9.62	0.17	8.51	69.2	33.8	46.6
المستوردات	الأردن	17.1	4.10	0	0.19	4.31	6.96	18.90
	لبنان	16	2.1	0.0013	5.14	1.73	5.94	10.70
	العراق	0.006	2	0.56	0	3	0.004	0

المصدر : إعداد الباحثة تبعاً لبيانات المكتب المركزي للاحصاء، احصاءات التجارة الخارجية2010،2009، 2011.

من خلال الجدول أعلاه يهمنا الإشارة إلى الملاحظات التالية:

1- **الأهمية النسبية للصادرات السورية مع الدول العربية المدروسة:**

يمكن تلخيص أهم الملاحظات في هذا المجال بالنقاط التالية:

أ- العراق: ارتفعت الأهمية النسبية لدولة العراق من جانب الصادرات السورية من مادة الأغذية والحيوانات الحية من إجمالي الصادرات السورية العربية، حيث بلغت نسبة الصادرات المذكورة ما يعادل (28%) عام 2008، (51.5%) في عام 2010، و(46.2%) في عام 2011، وارتفعت حصة العراق من المواد الكيماوية ومنتجاتها حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2010 بما يعادل (69.6)، ارتفعتْ حصة العراق من الآلات ومُعدات النقل إلى ما يعادل (58.3%) عام 2008.

أ- لبنان: بالمقابل ارتفعت الأهمية النسبية للبنان من جانب الصادرات من مادة الخام عدا الوقود من إجمالي الصادرات السورية العربية، حيث بلغت هذه النسبة في عام 2008 ما يعادل (55.6%)، وبلغت ما يعادل (40.4%) في عام 2010، وما يعادل (65.2%) في عام 2011، وارتفعت حصة الصادرات اللبنانية من مادة الوقود المعدني حيث بلغت ما يعادل (54.8%) عام 2010، وما يعادل (40%) في عام 2011.

ب- الأردن: ارتفعت الأهمية النسبية للأردن من جانب الصادرات السورية العربية بالنسبة لمادة الزيت والشحوم الحيوانية حيث بلغت (30.4) عام 2008، و(21%) في عام 2010، وذلك رغم انخفاض هذه النسبة في عام 2011.

نستخلص مما سبق إلى ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات السورية إلى الدول العربية المدروسة مع تحقيق تنوع في هيكل الصادرات بالنسبة لهذه الدول، وارتفاع القيمة المضافة للصادرات السورية بشكل خاص مع دولة العراق .

2- **الأهمية النسبية للواردات السورية من الدول العربية المدروسة:**

يمكن الإشارة إلى أهم الملاحظات في هذا المجال من خلال النقاط التالية:

أ- الأردن: ارتفعت الأهمية النسبية للأردن من المستوردات السورية العربية بالنسبة لمادة الأغذية والحيوانات الحية، حيث بلغت هذه النسبة ما يعادل (13.2%) في عام 2010، وما يعادل (17.1%) عام 2011، ارتفعت الأهمية النسبية للأردن من مادة آلات ومُعدات من المستوردات السورية حيث بلغت ما يعادل (9.18) عام 2011.

ب- العراق: وارتفعت الاهمية النسبية للواردات من العراق من المواد الكيماوية ومنتجاتها حيث بلغت ما يعادل (5%) في عام 2008.

ت- لبنان: وبالمقابل ارتفعت أهمية لبنان من المستوردات بالنسبة لمادة الزيت والشحوم الحيوانية حيث بلغت (5.89) عام 2010، كذلك ارتفعت أهمية المستوردات من لبنان من مادة البضائع المصنعة ومنتجاتها حيث بلغت (8.44) ارتفعت أهمية المستوردات من لبنان من مادة آلات ومُعدات النقل حيث بلغت ما يعادل (22.1) عام 2010.

يبين التحليل السابق إلى ارتفاع الأهمية النسبية للواردات السورية من الدول العربية المدروسة وخاصة بالنسبة لمادة الوقود المعدني مع العراق ولم تسجل أي بيانات حول المستوردات من دولتي الأردن ولبنان بالنسبة للمادة المذكورة، وبالمقابل ارتفعت مساهم الأردن بالنسبة لمادة الأغذية والحيوانات الحية، وارتفعت مساهمة العراق والأردن بالنسبة للمواد الكيماوية.

ولدى المقارنة بين الأهمية النسبية للصادرات السورية مع الدول العربية المدروسة مع مثيلها من جانب المستوردات، نجد ارتفاع الأهمية النسبية للمستوردات والذي يشير بالضرورة إلى الحاجة لدعم الصناعات الموجهة للتصدير وخاصة الصناعات التي تتمتع بميزة نسبية وعلى سبيل المثال الصناعات

الغذائية، ورغم ما ذكر يعد من الأمور الإيجابية تشجيع الاستيراد السوري مع الدول العربية والذي يشكل تكلفة أقل بالنسبة لسورية مقارنة بالاستيراد من الدول الغربية .

خاتمة المبحث الأول:

وفي ضوء الاتفاقيات الاقتصادية بين سورية والدول المدروسة على المستوى العربي والإقليمي، نجد انعكاس هذا التعاون بشكل جانب إيجابي في السياسة التجارية السورية خلال فترة الانفتاح الاقتصادي مع هذه الدول، ويظهر ذلك من خلال تشجيع دخول منتجات جديدة في الأسواق السورية، والتي كانت في مرحلة انغلاق اقتصادي سابقاً نتيجة حظر الاستيراد أو التعرفة الجمركية المرتفعة، وبالرغم من مواجهة الصادرات السورية العربية العديد من العوائق غير الجمركية والتشابه في البنى الإنتاجية، إلا أن لدى سورية حصة تصديرية قوية مع الشركاء التجاريين العرب خلال الفترة المدروسة.

تشير الدراسة إلى ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات والمستوردات السورية مع الدول العربية المدروسة، والذي يعد عامل مهم في تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود، وبالنسبة لبنية التجارة الخارجية السورية مع الدول لعربية المدروسة فقد ارتفعت أهمية الصادرات من الأغذية والحيوانات الحية والمواد الكيماوية مع العراق خاصة، وارتفعت أهمية الصادرات من المواد الخام ماعدا الوقود المعدني مع لبنان، بينما ارتفعت أهمية الصادرات من الوقود المعدني والزيوت والشحوم الحيوانية مع الأردن، الأمر الذي يشكل عامل تنوع بالنسبة للتجارة السورية مع الدول العربية المدروسة، والذي يعد عامل إيجابي لتطوير وتفعيل سبل التعاون التكاملي بين سورية وهذه الدول، بما ينعكس إيجابياً على التجارة السورية ويقدم مجالات جديدة للتعاون السوري العربي مستقبلاً، والذي لا يلغي الحاجة إلى ضرورة تحقيق التطور في الكمية والقيمة للصادرات السورية مع الدول المدروسة.

الفصل الثاني: ملامح العلاقات التجارية بين سورية والدول العربية المدروسة

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستثمارات في سورية والدول العربية المدروسة

المبحث الثاني : تحليل واقع الاستثمارات في سورية والدول العربية المدروسة

المقدمة:

يمثل الاستثمار أحد الأنشطة الاقتصادية الأساسية المولّدة للنمو الاقتصادي التي تخلق فرص العمل وتزيد من حجم الإنتاج الوطني، ولهذا يحظى هذا النشاط باهتمامٍ كبيرٍ من قبل الحكومات والقطاع الخاص وكذلك بالدراسة الأكاديمية. سيتم من خلال البحث في هذا القسم دراسة وتحليل تطور الاستثمارات الأجنبية بين سورية والدول العربية المدروسة.

بدايةً يقدم هذا المبحث بدراسة واقع الاستثمار والبيئة الاستثمارية في كل من الدول العربية المدروسة، من خلال تحليل التدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة في هذه الدول.

ومن ثم ينتقل المبحث إلى دراسة التبادل الاستثماري بين سورية والدول العربية المدروسة،مع تقديم مقاربة تحليلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين سورية وهذه الدول خلال الفترة المدروسة.

أخيراً يركز المبحث على دراسة التطور في بنية التعاملات الاستثمارية وتحليل التوزع الهيكلي للمشاريع الاستثمارية بين سورية وهذه الدول.

تميزت الفترة المدروسة بالانفتاح الاقتصادي والاستثماري بين سورية والدول العربية المدروسة حيث تم تنفيذ العديد من التدفقات الاستثمارية المشتركة وذلك بهدف توفيرالمزيد من فرص العمل وتحسين المعرفة بالإدارة والمهارات وزيادة الإنتاجية وما رافقه من تم توقيع العديد من الاتفاقيات المرتبطة بتشجيع وحماية الاستثمار بين هذه الدول خلال تلك الفترة.

أولاً: تطور الاستثمار في الدول العربية المدروسة:

من أجل تتبع تطور هذه الاستثمارات سيتم تقسيم الدراسة إلى جزأين يتناول الأول تحليل واقع التدفقات الاستثمارية ويركز الثاني على تحليل الرصيد التراكمي للاستثمارات الداخلة والخارجة في الدول العربية المدروسة.

1- التدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة في الدول العربية المدروسة:

يبدأ تحليل تطور التدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة في الدول المدروسة خلال الفترة (2005-2010) بعرض الجدول التالي:

الجدول (32): تطور التدفقات الاستثمارية الداخلة والخارجة في الدول العربية المدروسة (2005-2010)

(الوحدة: مليون دولار)

العام	التدفقات الاستثمارية الداخلة			التدفقات الاستثمارية الخارجة		
	الأردن	لبنان	العراق	الأردن	لبنان	العراق
2005	1532	2751	515	163	122	89
2006	3121	2794	383	138-	875	305
2007	2 622	3 376	972	48	848	8
2008	2 829	4 333	1 856	13	987	34
2009	2 430	4 804	1 452	72	1 126	116
2010	1 704	4 955	1 426	28	574	52

المصدر: world investment report 2010.onctad studies، النسب المئوية من إعداد الباحثة.

من خلال الجدول أعلاه تظهر نتائج التحليل التالية:

- ارتفعت التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى الأردن من (1529) إلى (2829) مليون دولار خلال الفترة (2005-2008)، ومن ثم انخفضت في الأعوام اللاحقة إلى (1704) مليون دولار في عام 2010، بالمقابل انخفضت التدفقات الاستثمارية الخارجة من (163) إلى (13) مليون دولارخلال الفترة (2005-2009)، ومن ثم انخفضت من (72 إلى 28) مليون دولار خلال الفترة (2009-2010)، وبشكل عام كانت التدفقات الخارجة ضئيلة في الاردن مقارنة بالتدفقات الداخلة إليها .
- ارتفعت التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى لبنان من (2751) إلى (4955) مليون دولار خلال الفترة (2005-2010)، وبالمقابل ارتفعت التدفقات الاستثمارية الخارجة من (122) إلى (1126) مليون دولار خلال الفترة (2005-2009)، وبلغت هذه التدفقات ما يعادل (574) مليون دولار في عام 2010.
- انخفضت التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى العراق من (515) إلى (383) مليون دولار خلال الفترة (2005-2006) ثم ارتفعت لتصل إلى (1426) مليون دولارعام 2010 بالمقابل ارتفعت التدفقات الاستثمارية الخارجة من (89) إلى (305) مليون دولار خلال الفترة (2005-2006)،ومن ثم انخفضت إلى (52) مليون دولار في عام 2010.[92]

بالمحصلة، نجد أنّ الدول المدروسة هي مستقبل صافي للاستثمارات ففي جميع سنوات الدراسة كانت كل الدول في العينة تشهد استثمارات داخلة أكبر من الاستثمارات الخارجة.

يمكن إعادة التحليل السابق من منظور مختلف وذلك بدراسة تطور نسبة التدفقات الاستثمارية الداخلة إلى رأس المال الثابت لكل دولة وسيتم ذلك من خلال الجدول التالي :

[92]Unictad,World Investment Report 2010 Investing in a Low-Carbon Economy

الجدول (33): نسبة تدفقات الاستثمارالأجنبي الواردة إلى إجمالي رأس المال الثابت (2005-2010)

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	14.87	9.16	56.26	44.15	24.01	20.39
الأردن	51.47	92.48	55.76	45.12	37.34	24.20
لبنان	68.83	60.82	50.29	48.88	41.40	36.60

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات -احصاءات 2011.

يمكن باستخدام الجدول أعلاه الإشارة إلى الملاحظات التالية:

- بدأت نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى العراق إلى إجمالي رأس المال الثابت منخفضةً في أول الفترة المدروسة وارتفعت كثيراً لتصل إلى حوالي 56% في عام 2007 ثم تراجعت لحدود 20% في عام 2010.
- كانت نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى الأردن إلى إجمالي رأس المال الثابت مرتفعةً في أول ثلاث سنوات ثم تراجعت بعد عام 2007 لتصل إلى 24% في عام 2010.
- كانت التقلبات في نسبة التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة إلى لبنان إلى إجمالي رأس المال الثابت أقل حدةً ولكنها مثل باقي الدولتين أخذت منحىً متناقصاً باتجاه نهاية الفترة المدروسة.

بالمحصلة، في الدول الثلاث تؤدي التدفقات الاستثمارية الأجنبية الداخلة دوراً اقتصادياً مهماً حيث لم تنخفض هذه النسبة في آخر الفترة المدروسة عن 20% من إجمالي رأس المال الثابت.

أخيراً، يدرس البحث التغيّر الحاصل في نسبة تدفقات الاستثمار الداخلة من الناتج المحلي الإجمالي ولتحقيق ذلك نستخدم الجدول التالي.

الجدول (34): نسبة تدفقات الاستثمارالأجنبي الواردة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المدروسة

العام	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العراق	2.84	1.85	4.51	7.90	6.17	4.96
الأردن	15.76	22.65	14.76	12.45	9.62	6.00
لبنان	15.19	13.96	13.47	14.48	13.91	10.90

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات-احصاءات 2011.

نستخلص من الجدول أعلاه الملاحظات التالية:

- بالنسبة للعراق كانت نسبة تدفقات الاستثمارالأجنبي الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي متواضعة في كل السنوات مقارنةً بالأردن ولبنان، بدقة ارتفعت هذه النسبة من 2.84% في بداية الفترة المدروسة إلى 4.96% في نهايتها.
- في الأردن كانت نسبة تدفقات الاستثمارالأجنبي الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة في أول عامين وتناقصت باستمرار لتصل في عام 2010 إلى أدنى قيمة لها 6%.
- في لبنان كانت نسبة تدفقات الاستثمارالأجنبي الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل تغيراً مقارنةً بالعراق والأردن، وتراجعت هذه النسبة خلال الفترة المدروسة لتستقر عند 10.9% في عام 2010.

بالمجمل، نجد في حالة الدول الثلاث أنّ نسبة تدفقات الاستثمارالأجنبي الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراجع عبر الزمن في لبنان والأردن ومتزايدة في العراق. أيضاً، يبين الجدول أعلاه أن أهمية هذه التدفقات تقل كلما كان الاقتصاد اكبر.

ثانياً: التبادل الاستثماري بين سورية والدول العربية المدروسة:

يتضمّن هذا الجزء من البحث فقرتين فرعيتين، في الفقرة الأولى يستعرض البحث مجموعة من الاتفاقيات في مجال الاستثمار بين سورية والدول العربية المدروسة، وفي الفقرة الثانية تتم دراسة مشاريع الاستثمار بين سورية وبقية الدول العربية المدروسة.

بدايةً، يلقي البحث الضوء على مجموعة من الاتفاقيات في مجال الاستثمار بين سورية والدول العربية:

- تم توقيع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمار بين سورية والأردن ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2001. من أبرز بنود هذه الاتفاقية أن يقدم كل من الطرفين المتعاقدين الظروف المواتية لاستثمار رؤوس الأموال في كلا البلدين، وتقديم كافة التسهيلات والتصاريح اللازمة للتنقل والإقامة والعمل للمستثمرين، وتقديم كافة أشكال الحوافز والإعفاء سواء بالنسبة للضرائب والرسوم المنصوص عليها في قوانين وأنظمة الاستثمار المُطبقة في البلد المضيف للاستثمار، وكذلك العمل على تذليل كافة المعوقات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية في كلا البلدين، وتطبيق كافة الخطوات اللازمة بانشاء وتمويل المشروعات المشتركة بين الطرفين المتعاقدين، وتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من كل طرف تجاه استثمارات الطرف الآخر وتقديم التسهيلات اللازمة لإعادة تحويل رأس المال والعوائد الخارجية بنفس العملة الأصلية أو بأية عملة قابلة للتحويل[93].
- تمّ توقيع معاهدة استثمار ثنائية بين سوريا ولبنان في عام 1997 تزامناً مع سعي السياسة السورية إلى تشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لديها، وكذلك سعي لبنان إلى توسيع نطاق معاهدات الاستثمار الإقليمية الخاصة به، حيث قام أيضا بالتوقيع على معاهدة استثمار ثنائية مع كلٍّ من الأردن وتركيا في عامي 2003 و2004 على التوالي .
- في عام 2010 وقّع كل من سورية والعراق وإيران مذكرة تفاهم رسمية لمد أنبوب تصدير ونقل الغاز الإيراني عبر العراق وسورية إلى البحر المتوسط ومن ثم إلى الدول الأوروبية، مع تشكيل فرق عمل تخصصية مشتركة بين كلٍّ من الدول المذكورة وأُطلق على هذا المشروع اسم أنبوب الغاز الإسلامي والذي قدرت تكلفته حينها بعشرة مليارات دولار، ويشمل المشروع أيضا بعض الدول المطلة على البحر المتوسط والدول الأوروبية.[94]

- تم توقيع اتفاقية بين الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار وهيئة الاستثمار السورية في عام 2011 للتعاون في مجالات مختلفة سواء كان الترويج للاستثمار أو الدخول في مشاريع تنموية في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، إضافةً إلى مشاركة كلا البلدين في كل الفعاليات الاقتصادية سواء التي تتعلق بمشاريع السكن أو البنى التحتية أو المشاريع التنموية الاقتصادية الأخرى.[95]

- بحلول عام 2010 توجهت الاتفاقيات الإقليمية نحو إقامة منطقة التجارة الحرة المشتركة بين كلٍّ من الأردن وسوريا ولبنان وتركيا، وفي هذا المجال، تشير العديد من التقارير الصادرة بين عامي 1995 و 2004 إلى أن معدل تدفقات رأس مال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية قد بلغت ما يعادل 156 مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين 2005 و 2007 وسجل الاستثمار في "المناطق الحرة" قيمة تقدر بما يعادل 25 مليون دولار أمريكي، وبلغت عدد المشاريع الصناعية المشمولة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الأربع (هدراء، حسياء، الشيخ نجار، دير الزور) ما يعادل 163 مشروع خلال الفترة (2004-2008) .[96]

---

[93] غزالةعهد، ، 2005، ص35، مرجع سابق.

[94] غرفة تجارة حلب، "سورية والعراق يوقعان اتفاقية في مجال النقل والصحة وتسهيل مرور البضائع"، 2011.
http://www.aleppochamber.com/

[95] تقرير الاستثمار السنوي السادس عام 2011، هيئة الاستثمار السورية.

[96] هيئة الاستثمار السورية تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية، 2008.

ينتقل البحث الآن إلى الفقرة الفرعية الثانية التي تتضمّن تقديم مقاربة تحليلية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بين سورية والدول المدروسة وذلك من حيث العدد وتكاليف وفرص العمل ولتحقيق ذلك سيتم تقسيم الفترة الزمنية إلى فترتين (1991-2005) و (2006-2010). تبدأ دراسة الفترة الأولى بالاعتماد على الجدول التالي.

الجدول(35): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة بين سورية والدول العربية المدروسة خلال الفترة (1991-2005)

البلد	2005-1991							
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات والمعدات النقل (مليون ل.س	عدد المشاريع %	فرص العمل %	التكاليف الاستثمارية %	الآلات والمعدات النقل %
الأردن	6	203	739	364	6.74	1	0.53	0.61
لبنان	5	330	1106	233	5.61	1.63	0.79	0.39
العراق	1	500	10360	6602	1.12	2.48	7.47	11
تركيا	14	3769	17451	9066	15.7	18.7	12.5	15.2
المجموع	89	20147	138648	59610	100	100	100	100

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار الرابع.

من خلال الجدول أعلاه يظهر تحليل مشاريعالاستثمار الأجنبي المباشر المشمولة خلال الفترة (1991-2005) النتائج التالية:

- ارتفاع أهمية عدد المشاريع الأردنية في سورية مقارنة بالدول العربية المدروسة، حيث بلغ عدد المشاريع (6) و بنسبة 6.74% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال تلك الفترة. لكن، اتسمت تلك المشاريع بتكلفة منخفضة مقارنةً ببقية الدول حيث بلغت هذه التكلفة (739) مليون ليرة سورية وبنسبة (1%) من إجمالي تكاليف الاستثمار الأجنبي، أما تكاليف آلات ومُعدات النقل فبلغت (364) مليون ليرة سورية وبنسبة 0.61% من إجمالي تكاليف الآلات والعُدد. كما يُظهر الجدول تراجع عدد فرص العمل في هذه المشاريع بالمقارنة مع بقية الدول حيث بلغت ما يعادل (203) فرص عمل وبنسبة 1% من إجمالي فرص العمل المقدمة.
- بلغ عدد المشاريع اللبنانية 5 مشاريع وبنسبة (5.61%) من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال تلك الفترة، وبتكلفة استثمارية تعادل (330) مليون ليرة سورية وبنسبة 0.79% من إجمالي تكاليف الاستثمار خلال تلك الفترة، وبلغت تكاليف الآلات والنقل ما يعادل (233) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (0.39%) من إجمالي تكلفة الآلات والنقل، وقدمت هذه المشاريع 330 فرصة عمل وبنسبة تعادل (1.63%) من إجمالي فرص العمل المتاحة. بالمحصلة، احتل لبنان المرتبة قبل الأخيرة من حيث عدد المشاريع، وعدد فرص العمل، والتكاليف الاستثمارية والمرتبة الأخيرة فيما يتعلق بتكلفة الآلات والمُعدات.
- ساهم العراق بمشروع واحد فقط وبنسبة تعادل (1.12%)من إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال تلك الفترة، وبتكلفة استثمارية مرتفعة نسبياً بلغت (10360) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (7.47%) من إجمالي تكاليف الاستثمار خلال تلك الفترة، وبتكلفة للآلات ومُعدات النقل بلغت (6602) مليون ليرة سورية وبنسبة مرتفعة نسبيا تعادل (11%) من

إجمالي تكلفة الآلات ومُعدات النقل. وبالمجمل، يأتي العراق في المرتبة الأولى من حيث عدد فرص العمل والتكاليف الاستثمارية وتكلفة الآلات والمعدات وفي المرتبة الخيرة من حسب عدد المشاريع.

تبين مقارنة الدول العربية الثلاث مع تركيا ارتفاع الأهمية المطلقة والنسبية للمشاريع التركية من حيث المعايير الأربع المبينة في الجدول أعلاه، حيث بلغت عدد المشاريع التركية ما يعادل (14) مشروعاً (أكثر بمشروعين من مجموع مشاريع الدول العربية الثلاث) وبنسبة (15.7%) من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في سورية، وكذلك بتكلفة مرتفعة نسبياً بلغت (17451) مليون ليرة سورية (متجاوزةً مجموع تكاليف المشاريع العربية للدول الثلاث) وبنسبة تعادل (12.5%)، وبتكلفة للآلات ومُعدات النقل بلغت (9066) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (15.2%) من إجمالي تكاليف الآلات ومُعدات النقل، وبالمقابل ارتفعت فرص العمل المتاحة الناتجة عن هذه المشاريع إلى (3769) فرصة عمل وبنسبة من إجمالي فرص العمل تعادل (18.7%).

بالمجموع العام، نجد من المقارنات أعلاه أنّ تركيا كانت خلال الفترة المدروسة تمثل شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة لسورية وأنها لوحدها استثمرت في سورية أكثر مما استثمرت الدول العربية الثلاث.

ينتقل البحث إلى دراسة الفترة الزمنية الثانية (2006-2010) وذلك باستخدام الجدول التالي.

الجدول (36): مشاريع الاستثمارالأجنبي المباشر المشملة بين سورية والدول العربية المدروسة خلال الفترة (2006-2010)

البلد	2010-2006							
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات ومعدات النقل (مليون ل.س)	عدد المشاريع %	فرص العمل %	التكاليف الاستثمارية %	الآلات والمعدات النقل %
العراق	31	1476	5575	3557	19.4	7.40	1.08	0.90
لبنان	17	938	30645	1824	10.6	4.70	5.97	0.46
الأردن	8	601	37415	1055	5.3	3.01	7.29	0.26
تركيا	26	2968	12224	8596	16.3	14.8	2.38	2.19
المجموع	159	19935	512845	391734	100	100	100	100

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار الرابع.

يُظهر الجدول أعلاه حدوث مجموعة من التغيّرات المهمة خلال الفترة 2006-2010 مقارنةً بالفترة السابقة 1991-2005 وفيما يلي إيجاز بأهم التغيرات الحاصلة:

- حققت المشاريع الاستثمارية العراقية في سورية تطوراً واضحاً مقارنةً بالدول العربية المدروسة، حيث بلغ عدد تلك المشاريع (31) مشروعاً وبنسبة (19.4%) من إجمالي مشاريع الاستثمارالأجنبي. من حيث التكلفة، اتسمت تلك المشاريع بانخفاض تكلفتها مقارنةً ببقية الدول حيث بلغت (5575) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (1.08%) من إجمالي تكاليف الاستثمارالأجنبي، وبلغت تكاليف للآلات ومُعدات النقل (3557) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (0.90%) من إجمالي تكاليف الآلات والعُدد. بالمجموع العام، وفّرت تلك المشاريع (1476) فرصة عمل وبنسبة تعادل (7.04%) من إجمالي فرص العمل.
- ارتفعت مساهمة المشاريع اللبنانية في هذه الفترة مقارنةً بالفترة السابقة حيث بلغت (17 مشروعاً بنسبة 10.6%)، وبتكلفة استثمارية مرتفعة نسبياً (30645) مليون ليرة سورية وبنسبة (5.97%) من إجمالي تكاليف الاستثمار، كما بلغت تكاليف الآلات والنقل (1824) مليون ليرة سورية وبنسبة 0.46% من إجمالي تكلفة الآلات). واستطاعت هذه المشاريع توفير (938) فرصة عمل وبنسبة 7.40% من إجمالي فرص العمل المتاحة.

- بالرغم من تحسّن البيانات المتعلقة بالأردن بين الفترتين الزمنيتين إلا أنها تراجعت بالمقارنة مع الدول العربية الأخرى. فعلياً، ساهم الأردن بـ (8 مشروعات فقط بنسبة 5.03%)، وبتكلفة استثمارية مرتفعة نسبياً بلغت (37415) مليون ليرة سورية وبنسبة 7.47% من إجمالي التكاليف)، كما بلغت تكلفة الآلات ومُعدات النقل 1055مليون ليرة سورية وبنسبة 0.26% من إجمالي تكلفة الآلات)، وقد خلقت هذه المشاريع فرص عمل بلغت (601 فرصة عمل وبنسبة من الإجمالي بلغت 3.01%).
- من حيث العدد وبالرغم من ارتفاع عدد مشاريعها خلال الفترتين الزمنيتين بـ 12 مشروعاً فقد تراجعت تركيا إلى المرتبة الثانية في الفترة الثانية بـ (26) مشروع وبنسبة تعادل (16.3%) من إجمالي المشاريع الأجنبية في سورية، وبتكلفة استثمارية بلغت (12224) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (2.5%) من إجمالي تكاليف الاستثمار. وفيما يتعلق بتكلفة للآلات ومُعدات النقل فقد بلغت (856) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (2.19%)من إجمالي تكلفة الآلات. أخيراً، وفّرت المشاريع التركية ما يعادل (2968) فرصة عمل وبنسبة من الإجمالي بلغت ما (14.8%).

بالمحصلة، ومن خلال المقارنة بين الفترتين الزمنيتين (1991-2005) و (2006-2010) يُلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للمشاريع العربية في سورية مقارنةً بالمشاريع التركية من حيث عدد المشاريع وعدد فرص العمل والتكاليف الاستثمارية، في حين كانت تكلفة الآلات ومُعدات النقل أكبر في المشاريع التركية. تعد هذه النتيجة مهمةً جداً بالنسبة لسورية وهي تشير أنّه يمكن لسورية أن تعتمد على الدول العربية في العديد من المجالات وأنّ أهمية تركيا لها كشريك تجاري قد لا توازي أهمية سورية بالنسبة لتركيا.

ثالثاً: البنية الهيكلية للمشاريع الاستثمارية مع الدول العربية المدروسة:

يقدم البحث في هذا الجزء مقاربة تحليلية للبنية الهيكلية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية بين سورية والدول العربية المدروسة وذلك تبعاً للنشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية، ولتحقيق ذلك سيتم الاعتماد على الجدول التالي.

الجدول (37): مشاريع الاستثمارالأجنبي (العربية) المشملة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم تكاليف الاستثمار خلال الفترة (1991-2008)

البلد	عدد المشاريع حسب النشاط الاقتصادي					التكاليف (مليون ل. س)
	صناعة	نقل	زراعة	أخرى	المجموع	
العراق	14	17	3	0	34	15703.7
لبنان	16	4	3	0	23	3995.2
الأردن	8	6	0	0	14	2887.2
تركيا	19	5	3	1	28	23008.3
المجموع	**140**	**51**	**19**	**17**	**227**	**672210.7**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة الاستثمار السورية- تقرير الاستثمار الثالث ص84.

من خلال الجدول أعلاه نصل إلى النتائج التالية :

- في قطاع الصناعة بلغ عدد المشاريع العراقية (14) مشروعاً بنسبة (0.10%) من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في هذا القطاع، و(41%) من إجمالي المشاريع العراقية في سورية. بينما بلغ عدد المشاريع اللبنانية في هذا القطاع (16) مشروعاً وبنسبة (11%) من إجمالي المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع، و(69.5%) من إجمالي الاستثمارات اللبنانية في سورية. ، استثمر الأردن في (8) مشروعات بنسبة (5.7%) من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، (57.1%) من إجمالي المشاريع الأردنية في سورية، أخيراً بلغ عدد المشاريع التركية

في هذا القطاع 19 مشروعاً وبنسبة (13.5%) من إجمالي المشاريع الاستثمارية في هذا القطاع و(67.8%) من إجمالي الاستثمارات التركية في سورية.

- في قطاع النقل، هيمنت المشاريع العراقية التي وصل عددها إلى (17) مشروعاً وبنسبة (33.3%) من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في هذا القطاع والبالغة (51) مشروعاً، و(50%) من إجمالي المشاريع العراقية في سورية. بينما بلغ عدد المشاريع اللبنانية في هذا القطاع (4) مشروعات بنسبة (7.8%) من إجمالي المشاريع في هذا القطاع، و(17.5%) من إجمالي الاستثمارات اللبنانية في سورية. أما الأردن فقد استثمر في (6) مشروعات بنسبة (11.7%) من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، (42.8%) من إجمالي المشاريع الأردنية في سورية، استثمرت تركيا في (5) مشروعات بنسبة (9.8%) من إجمالي الاستثمارات في هذا القطاع، (17.8%) من إجمالي المشاريع الأردنية في سورية.
- بالنسبة لقطاع الزراعة، كان عدد المشاريع محدوداً وتوزّع بين العراق ولبنان وتركيا بـ (3) لكلٍّ منهما بنسبة (25%) من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في هذا القطاع، وبنسبة (8.5%) من إجمالي المشاريع العراقية في سورية، و(21.4%) من إجمالي الاستثمارات اللبنانية في سورية، وبنسبة (10.7%) من إجمالي المشاريع التركية في سورية.
- بمقارنة التكاليف الاستثمارية لمشاريع الدول المدروسة خلال الفترة (1981-2008) نجد تمايز واضح لصالح تركيا فقد بلغت تكاليف مشاريعها في سورية (23008.3) مليون ليرة، (3.42%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية، يليه خلال تلك الفترة العراق حيث بلغت تكاليف مشاريعه في سورية (15703.7) مليون ليرة، (2.33) من إجمالي التكاليف الاستثمارية خلال تلك الفترة، بينما لم تتجاوز تكاليف المشاريع اللبنانية (3995.2) مليون ليرة سورية وبنسبة تعادل (0.59%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية، وجاء الأردن أخيراً حيث بلغت تكاليف مشاريعه (2887.2) مليون ليرة سورية وبنسبة (0.42%) من إجمالي التكاليف الاستثمارية.

خاتمة المبحث الثاني:

يشير تحليل العلاقات الاستثمارية بين سورية والدول العربية محل البحث خلال الفترة المدروسة، إلى ارتفاع الأهمية النسبية للتعاون الاستثماري في مجال قطاع الصناعة والنقل والزراعة، بين هذه الدول، إلا ان متطلبات التنمية والتعاون الاقتصادي تفرض تحقيق معدلات أعلى في عدد وحجم المشاريع الاستثمارية في قطاع الاقتصاد الحقيقي، وتحتاج العلاقة بين سورية والدول العربية المدروسة إلى المزيد من الاتفاقيات الاستثمارية الدافعة لعجلة الاستثماروبشكل خاص في قطاعات البنية التحتية مثل الطاقة والمياه والمواصلات.

بالمجموع العام، نجد خلال الفترة المدروسة (1991-2005) أنّ تركيا كانت تمثل شريكاً اقتصادياً مهماً بالنسبة لسورية وأنها لوحدها استثمرت في سورية أكثر مما استثمرت الدول العربية الثلاث.حيث ارتفعت الأهمية النسبية لمشاريع الاستثمار التركية في سورية مقارنة بمساهمة الدول العربية المدروسة وذلك باستثناء المشاريع العراقية التي ارتفعت في السنوات الأخيرة من السلسلة المدروسة ، رغم أن هذا التطور ما يزال متواضعا بالنسبة لأهمية التعاون الاستثماري البيني العربي في المنطقة.

خلال المقارنة بين الفترتين الزمنيتين (1991-2005) و (2006-2010) يُلاحظ ازدياد الأهمية النسبية للمشاريع العربية في سورية مقارنةً بالمشاريع التركية من حيث عدد المشاريع وعدد فرص العمل والتكاليف الاستثمارية، في حين كانت تكلفة الآلات ومُعدات النقل أكبر في المشاريع التركية. تعد هذه النتيجة مهمةً جداً بالنسبة لسورية وهي تشير أنّه يمكن لسورية أن تعتمد على الدول العربية في العديد من المجالات وأنّ أهمية تركيا لها كشريك تجاري قد لا توازي أهمية سورية بالنسبة لتركيا.

الفصل الثالث: الواقع والآفاق لنموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة

المبحث الأول: الأسس الاقتصادية لتحقيق للتكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة

المبحث الأول: الأسس الاقتصادية لتحقيق للتكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة

المقدمة:

سعت الدول في المنطقة إلى إقامة تكتلات قارية واقليمية وذلك بهدف مواجهة الأوضاع التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد المسير من طرف مؤسسات اقتصادية دولية تسعى لخدمة الدول المتقدمة. من جهة، وبهدف تنشيط التجارة البينية بين دول المنطقة من خلال التخصص وتقسيم العمل الدولي التي يوفرها التكامل.

وفي هذا الإطار يستعرض هذا المبحث الإطار النظري للتكامل الاقتصادي وذلك من جانبين أساسين يركز الأول منهما على دراسة مفهوم التكامل الاقتصادي، ويقدم الجانب الثاني مقاربة تحليلية بين مناهج التعاون التكاملي (المنهج التقليدي،المنهج التنموي).

يقدم المبحث لمحةٍ عن واقع التجارب التكاملية في إطار النظام الإقليمي العربي بين الدول المدروسة، ومن ثّم ينتقل إلى تحليل المقومات والعقبات الداخلية في إطار المشروع التكاملي بين سورية والدول المدروسة .

أخيراً. يقدم المبحث مقاربةٍ تحليلية لواقع القطاعات الاستراتيجية في الدول المدروسة، وذلك بهدف تحديد نقاط التقارب والتباعد بين اقتصاديات هذه الدول في إطار الوصول إلى أفضل الصيغ التكاملية ضمن هذا المجال.

أولاً: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي:

يسعى البحث في هذه الفقرة إلى عرض المفهوم العام للتكامل الاقتصادي مع تحليل المفارقات بين النموذج الإنمائي والتقليدي لهذا التكامل.

1- مفهوم التكامل الاقتصادي:

تُظهر المراجعة الدقيقة للأدبيات الاقتصادية المتخصصة بالعلاقات الدولية وجود عدة اتجاهات رئيسة في تعريف التكامل الإقليمي، حيث يُركز أحد هذه الاتجاهات على التقارب الجغرافي للدول المتكاملة، أي أنّ الدول المتقاربة جغرافياً هي التي تشكل اقليماً معيناً لتحقيق التعاون الاقتصادي المشترك، لكن. يؤخذ على هذا الاتجاه إغفاله التناقضات والصعوبات المتنوعة الكامنة في بعض الأقاليم مثل حالة الصراع العربي الصهيوني. ويعتمد اتجاه آخر على وجود عناصر التشابه بين الدول التي تدخل في الإطار الإقليمي، سواء الثقافية والاجتماعية الاقتصادية والبشرية والتاريخية، ولا يشترط أن تتحدد هذه العناصر من الداخل وهذا ما تفعله بعض الدول الكبرى في عدة أقاليم خدمةً لمصالحها. ويظهر الاتجاه الثاني أكثر تقارباً مع نموذج التكامل الإقليمي بين الدول المتجاورة والمتماثلة.[97]

ومع التطور في العمل العربي المشترك من مستوى الوطن العربي إلى المستوى الإقليمي فقد ظهرت بعض السلبيات التي لا تتفق مع خصوصية التعاون العربي والمنافع المنتظرة منه98، ولكن بالرغم من ذلك ما يزال العمل العربي المشترك المدخل الأساسي لتحقيق أشكال التكامل بين دول المنطقة، وتظهر الحاجة هنا إلى التمييز بين العمل المشترك ذي الطبيعة الإيجابية والآخر ذي الطبيعة السلبية، ويتحدد الفرق بين الأول والثاني من حيث تواجد الجهد المشترك الثنائي أو الجماعي دون وجود ارتباط مع سياسات القوى الخارجية. وعلى سبيل المثال يعد التواجد الصهيوني في المنطقة من أهم ظواهر التأثير الخارجي والذي ينعكس في استنزاف الموارد الاقتصادية لدول المنطقة بسبب تسرب جزء منها للأغراض العسكرية بدلا من استخدام هذه الموارد لدعم وتنمية التعاون العربي المشترك، وتكمن خطورة هذا الوضع من مساعي اقتصاد الكيان الصهيوني لإحباط مسارات البنى الاقتصادية لدول المنطقة وربطها بمسارات غير وحدوية، خاصة مع امتلاكه لدعائم النظام الرأسمالي للهيمنة والسيطرة على هذه الدول. 99

وفقاً للنظرية الاقتصادية التقليدية يتدرج مفهوم التكامل ضمن النظام الإقليمي ضمن عدة مستويات تبدأ بالتكامل التجاري الذي يُعد الشكل الأول من التكامل الاقتصادي، حيث يشمل هذا المستوى نموذجي منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي، ومع إضافة مفهوم أسواق عناصر الإنتاج إلى الاتحاد الجمركي سوف ينتقل التكامل إلى مستوى السوق المشتركة، وفي حال تحقق تكامل السياسات ضمن السوق المشتركة يتم الانتقال إلى مستوى الاتحاد الاقتصادي ويصل التكامل إلى أعلى مستوياته (الوحدة الاقتصادية). يعتمد الانتقال من كل مستوى من هذه المستويات إلى المستوى الأعلى منه على عاملين مهمين يمثل الأول حجم الجهد اللازم للنهوض بأعباء كل مرحلة، أما الثاني فهو قيمة النفع المتحقق من كل مستوى الذي يبرر الأعباء السابقة. من جهةٍ ثانية، يختصر بعض الاقتصاديين (الاقتصادي المجري فاجرا) كل مستويات التكامل في نوعين هما التكامل التجاري الذي يُعرف بأنه التكامل من خلال السوق، والثاني هو التكامل بالإنتاج والتنمية الذي يتم من خلاله تطوير مستوى الفروع الإنتاجية ضمن عملية التخطيط الاقتصادي على المستوى الإقليمي.[100]

---

[97] عبد الحي، وليد "معوقات العمل العربي المشترك" مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، 1987، ص7-8.

[98] العمادي، محمد ، 2003، ص64-71 مرجع سابق.

[99] عبد الحي، وليد، 1987، ص96-97، مرجع سابق.

[100] العيسوي، ابراهيم وآخرون،"الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي مقاربة نظرية" مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1998، الطبعة الأولى ، بيروت، ص233.

تتفاوت مراحل التكامل الاقتصادي بدءاً من اتفاق التجارة الجزئي وذلك من خلال إزالة العقبات التجارية بين دولتين أو أكثر في واحد أو أكثر من القطاعات الاقتصادية، و تعد هذه المرحلة أقل اتفاقيات التجارة الإقليمية شمولية ويكون الفائدة من هذه الاتفاقية في تحرير التجارة لمجموعة محددة من السلع بين الدول المتعاونة، ويتطور التكامل إلى مرحلة منطقة التجارة الحرة من خلال إدخال سلع أكثر في الاتفاقية الجزئية وعادة لا تسمح معظم مناطق التجارة الحرة بتحرير التجارة بشكل كامل حيث تقوم بتقييد بعض العناصر الحساسة المحددة مثل احتفاظ الدول الأعضاء في مناطق التجارة الحرة بالمعايير الصحية والتقنية ومعايير الأمان ومن الممكن حظر دخول المستوردات إذا لم تحقق المنافع الوطنية المطلوبة، يسمى المستوى الثالث من التكامل بالاتحاد الجمركي والذي يجمع بين منطقة التجارة الحرة مع تطبيق تعريفات جمركية خارجية مشتركة مع الدول غير الأعضاء، وتعد السوق المشتركة هي المرحلة التالية في التكامل والتي تتضمن اتحاد جمركي مع الاتفاق بتحرير حركة مدخلات الإنتاج مثل العمل ورأس المال، وبعض الاتفاقيات الاقتصادية تمتلك أكثر من ميزة ضمن المراحل المذكورة مثل اتفاقية (النافتا) التي تشمل عناصر السوق المشتركة بدون التعريفات الجمركية الخارجية المشتركة كونها تسمح بحرية حركة رأس المال في الاقليم وحرية نسبية في حركة بعض العمالة تبعا لمعايير معينة، ويمثل الاتحاد الاقتصادي أخر مستويات التكامل الاقتصادي حيث يتضمن سوق مشتركة مع الانسجام الكبير في السياسات الاقتصادية الكلية من خلال اعتماد عملة مشتركة والتوافق في كثيرٍ من المعايير والتشريعات.[101]

إضافةً لما تقدم، يميز بعض الاقتصاديين (تنبرغن) بين التكامل السلبي والتكامل الايجابي، حيث تبين هذه الدراسات أنّ النوع الثاني يحتاج إلى إجراءاتٍ تخطيطية منظمة تعتمدها الدول المتعاونة في المراحل المتطورة من التكامل.

أخيراً، يستعرض البحث بعض التعريفات للتكامل الاقتصادي، فقد عرّفه الاقتصادي (Raymond F) بأنه (ترتيبٌ بين دولٍ ذات سيادة يستهدف توزيعاً للموارد في ضوء مجمل الطلبين الاستهلاكي والاستثماري، بما يماثل ذلك الذي كان يمكن أن يحدث لو أن هذه الدول تجمعت في وحدةٍ سياسية واقتصادية واحدة، وأي إجراءٍ يفصل عن الاتحاد السياسي والاقتصادي لا يمكن أن يحقق سوى نجاح جزئي).[102] كما عرّفه الدكتور فؤاد مرسي بأنه " عملية التعاون الاقتصادي الشاملة البادئة من مستوىً معين من التدويل للقوى الإنتاجية، والقائمة على التنمية المشتركة للقوى الإنتاجية في عددٍ من الدول التي تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية".[103]

عموماً، تؤكد هذه التعريفات وغيرها على أهمية الانتقال إلى مراحل أكثر تقدماً في تحقيق الترابط بين الدول الأعضاء ضمن التكامل الاقتصادي، وبما أنّ الاقتصادات النامية تعاني من ضعف الترابط في الأسواق الداخلية وفي تقسيم العمل، لذلك يشير العديد من الاقتصاديين إلى أهمية معالجة التخلف في مستوى القوى الإنتاجية كمرحلة أولى من التكامل، ومن ثم والتوجّه نحو التنمية المتكاملة لتكملة التقسيم الاجتماعي للعمل وتحقيق التكامل المنشود، وفي هذه الحال لا يكفي اعتماد نموذج تحرير التجارة فقط بل تظهر الحاجة إلى توسيع السوق الإنتاجية التي تشجع إقامة قاعدة تصنيع متطورة وتفعيل المشاريع المشتركة في هذا المجال وذلك من أجل تحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية المطلوبة.

و بالنظر لنموذج التكامل المطلوب في الدول النامية يميز البعض بين النموذج الإنمائي وبين النموذج الكلاسيكي، حيث أن النموذج الكلاسيكي يضع أعباء كبيرة من تعرفه جمركية موحدة وشهادة منشأ وكثيرٍ من القيود الإجرائية والتنظيمية لغرض تحويل التجارة وخلق التجارة داخل دول السوق كما في حالة الاتحاد الاوروبي .في حين يُعد التعاون الإنمائي في القطاعات ذات الميزة النسبية نموذجاً يُحتذى به لخلق التنمية وتحويل التنمية للدول الأعضاء عن طريق المعونات الفنية والتركيز الفني لنشاطات

[101] جيير جيمس، "الاقتصاد الدولي"، ترجمة، هيثم عيسى وآخرون، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 2013، ص 30-31.
[102] العيسوي، ابراهيم وآخرون، 1998، بيروت، ص233،مرجع سابق.
[103] العيسوي، ابراهيم وآخرون، 1998، بيروت، ، ص235،مرجع سابق.

مهمة إلى جانب تنشيط التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء أيضاً، وقد تكون السوق المشتركة هدف طموح يمكن الوصول إليه في مرحلة لاحقة، كما في نموذج منظمة الأوبك والمنظمات الإقليمية.[104]

2- التكامل الاقتصادي بين النموذج التقليدي والتنموي:

عموماً، يحمل مصطلح التكامل في العديد من الحالات كثيراً من المنافع الإيجابية بالنسبة للدول الأعضاء، إلا أنه توجد بعض الآثار السلبية للمحاولاًت التكاملية بين الدول الأعضاء ويُلاحظ ذلك خصوصاً في الدول النامية. لذلك، يشير بعض الاقتصاديين إلى أهمية اعتماد نماذج تكامل ذات طبيعة تنموية جزئية تكون قائمةً على عنصر التجديد والانتقال التدريجي من مرحلة التعاون إلى مرحلةٍ لاحقة دون التقيد بمراحل الانتقال التقليدية في عملية التكامل الاقتصادي.[105] تتأكد هذه الرؤية من خلال تجارب التعاون التنموي بين الدول العربية وغيرها من تجارب التعاون التكاملي السابق في كثيرٍ من الدول النامية، حيث أظهرت مجموع تلك التجارب وجود حاجةٍ إلى تفعيل مناهج التعاون المستندٍ إلى قاعدة التوجّه التنموي الجزئي والمبرمج وفق آفاقٍ تكاملية، بالإضافة إلى أهمية اعتماد استراتيجية تكاملية متدرجة تدعم الحاجات التنموية للدول الأعضاء بما يسمح باستخدام أدوات السياسة التجارية كتحرير التجارة وحركة انتقال عوامل الإنتاج وغيرها من أدوات السياسة الاقتصادية وتوجيهها بهدف إنجاز المشاريع التعاونية الجزئية في الدول الأعضاء.

عملياً، يقسم التعاون التكاملي بشكلٍ رئيس إلى منهجين هما، المنهج التجاري والمنهج التنموي الذين يوضحهما الجدول التالي:

الجدول (39): مقاربة تحليلية بين مناهج التعاون التكاملي (المنهج التجاري، المنهج التنموي)

المنهج التجاري	المنهج التنموي
✓ يتطلب المنهج التجاري اتباع اجراءات تجارية تعاونية شاملة لتحقيق المنافع الاقتصادية للتكامل، وتبعا لرأي الاقتصادي (فانير) فإن الدول المتعاونة تحاول تحرير التجارة تدريجيا مرورا بمنطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي وصولاً إلى مرحلة السوق المشتركة، ومن ثم الانتقال إلى تحقيق مرحلة الاتحاد الاقتصادي. ✓ يتطلب هذا المنهج طرح مجموعة من الأسئلة:[106] ما هو حجم التجارة اللازمة لاستمرار التكامل؟، ما هي السياسات الواجب اتباعها لتشجيع التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية؟ هل ستكون التجارة خيار أساسي لتحقيق هذا التكامل أم أنها ستوظف لصالح الخيارات الأخرى ضمن النظام الإقليمي. ✓ يعد المنهج التجاري أكثر ملائمة للدول المتقدمة اقتصادياً مقارنة بالدول النامية، و يعد تأثير المنهج التجاري أفضل على المدى القصير مقارنة بالمدى الطويل للتعاون الاقتصادي.	✓ يعتمد المنهج التنموي على التعاون الجزئي في مجال القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية، ويهدف المنهج التنموي إلى إحداث تغييرات جذرية ضرورية لتفعيل التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء دون التقيد بالمراحل التقليدية للتكامل. ✓ يظهر دور عامل التجارة في هذا المنهج كعنصر مساعد وليس رئيسي للتعاون التكاملي، ويعتمد هذا المنهج على تحقيق تكامل اقتصادي جزئي من خلال تقسيم العمل وذلك بالاعتماد على الاتفاقيات الاقتصادية المرتبطة بإقامة مشروع مشترك لإنتاج مشترك للسوق التعاونية الواحدة بين الدول الأعضاء، والذي يتطلب بالضرورة تحرير التجارة بين هذه الدول من العوائق التجارية والجمركية. ✓ يعد المنهج التنموي أكثر ملائمة للدول النامية اقتصادياً مقارنة بالدول النامية، وتعتبر النتائج اكثر وضوحاً وقوة عن العمل المشترك على المدى الطويل للتعاون الاقتصادي.

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بسيسو ،فؤاد حمدي ، بيروت 1984، مرجع سابق. ص333-335.

بشكل عام تبين النظرة المتعمّقة لهذين المنهجين تركيز النظرية التقليدية على الآثار السكونية الأمر الذي قد لا يناسب وضع الدول الأقل نمواً، الأمر الذي دفع بعض الاقتصاديين إلى الدعوة للانتقال من فكرة تحويل التجارة وخلقها إلى تحويل التنمية وخلقها (... قد تؤدي ترتيبات الاتحاد الجمركي إلى تحقيق

[104] صالح، فاضل، أيمن ، "السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية، 2011، ص12.

[105] بسيسو، فؤاد حمدي ، " التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي،المنهاج المقترح والأسس المضمونة والعملية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص367-368.

[106] بسيسو ،فؤاد حمدي ، بيروت 1984، ص333-335 ، مرجع سابق.

التنمية خارج منطقة الاتحاد، عندها تكون عملية تحويل التنمية، فإذا ما أدت تلك الترتيبات إلى آثارٍ بناءة على التنمية في الدول الأعضاء عندها يؤدي المنهاج التنموي إلى خلق التنمية).[107]

كذلك يختلف النموذج التكاملي التنموي في مراحله عن النموذج الكلاسيكي التجاري، حيث يترتب على النموذج الثاني أعباء كبيرة مثل التعرفة الجمركية الموحّدة وشهادة المنشأ وكثيرٍ من القيود الإجرائية والتنظيمية الأخرى لغرض تحويل التجارة وخلقها داخل دول السوق، وتتفاقم هذه الأعباء خاصةً مع ضعف التنوع في القاعدة الاقتصادية للدول النامية. بالمقابل، نجد أنّ التكامل التنموي يساعد على التحكم في مسألة توزيع المنافع الناجمة عن أي تعاون تكاملي ويفوق في ذلك نموذج التكامل التجاري. بدقةٍ أكثر نجد أنّ النموذج التنموي يهتم بالتعاون القطاعي أو التعاون لإقامة مشاريع مشتركة الذي يساعد على تفعيل التعاون في قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد القومي والذي ينتج عنه تكوين سوقٍ موحدة تدعم عملية التبادل التجاري في تلك القطاعات. إضافةً لما تقدم، يتميز نموذج التكامل التنموي في تخفيف عبء القيود الكمية والتعريفات الجمركية كونه يركز على تنسيق السياسات الإنتاجية بين الدول الأعضاء في مجال القطاعات الاستراتيجية، خاصةً في مجال القطاعات الصناعية والزراعية الاستراتيجية والعمل على تفعيل واقع المشروعات المشتركة.[108]

لكن، بالرغم من المزايا التي يقدمها النموذج التنموي تجب الإشارة أنّه لا يقدم حصانةً كاملة تمنع حدوث اختلالات اقتصادية مختلفة قد تظهر نتيجةً لإقصاء بعض القطاعات من عملية التكامل الاقتصادي. يستدعي هذا الأمر ضرورة متابعة التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بخطط التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى إقامة نظامٍ للتخصص بهدف تأسيس مشروعاتٍ تنموية تكاملية.

بناءً على ما تقدم من مقارنة بين النموذج التنموي والنموذج التجاري الكلاسيكي وكذلك على الدراسة في الفصول السابقة للخصائص الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بين الدول المدروسة يجد البحث أن متطلبات نجاح النموذج التنموي غير متوفرة لاسيما فيما يتعلق بالمتطلبات السياسية. لهذا، يرى البحث أنه من الأفضل أن تعمل الدول المدروسة على تعميق تطبيق النموذج التجاري الكلاسيكي والاستفادة من المزايا التي يقدمها، وفي الوقت نفسه دراسة السلبيات المترتبة عليه. وفي وقتٍ لاحق يمكن تقويم تجربة تطبيق هذا النموذج وسير إمكانية الانتقال إلى تطبيق النموذج التنموي.

ثانياً: التجارب التكاملية بين دول المنطقة:

يقدم هذا الجزء من البحث دراسةً تحليلية لبعض التجارب التكاملية بين دول المنطقة سواء على مستوى التعاون الجماعي أو التعاون الثنائي .

- لمحة عن التجارب التكاملية العربية الإقليمية:

أقر المجلس الاقتصادي في جامعة الدول العربية اتفاقية الوحدة الاقتصادية في عام 1962 ودخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ 1964، حيث تم تحضيرها وإقرارها وتوقيعها والتصديق عليها في مرحلة تنامي تيار المد القومي العربي على المستوى الشعبي في جميع الدول العربية ضمن ركائز القومية العربية كأساس تستند إليه الاتفاقية.[109]

تعد اتفاقية الوحدة الاقتصادية من أهم الإنجازات العربية في نطاق التعاون العربي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى إقامة وحدة اقتصادية متكاملة بين الدول العربية من خلال تشكيل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يساهم في تنفيذ أهداف هذه الاتفاقية ومهامها سواء التنظيمية أو التشريعية، ويمكن إيجاز هذه الأهداف بالتالي:

---

[107] بسيسو ،فؤاد حمدي ، بيروت 1984، ، ص336،مرجع سابق.

[108] ،صالح، فاضل، أيمن، السعودية،2011، ص44-47، مرجع سابق.

[109] الجميلي، حميد، "أزمة السوق العربية المشتركة"، مجلة منتدى الفكر العربي، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 28، العدد، 256، عام 2013،ص2.

- وضع التعريفات والأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى قيام منطقة عربية مشتركة.
- تنسيق سياسات التجارة الخارجية بما يتلاءم مع واقع التغييرات العالمية وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية.
- تنسيق الخطط المتعلقة بالتنمية ووضع البرامج اللازمة لتحقيق مشاريع التنمية العربية المشتركة.
- تنسيق السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية وذلك بهدف الوصول لمرحلة الوحدة النقدية.
- تنسيق أنظمة النقل الموحدة في البلدان المتعاقدة.[110]

كما نصّت الاتفاقية على ضرورة تحقيق انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي. لكن، وبالرغم من سعي اتفاقية الوحدة الاقتصادية إلى التنسيق القطاعي والاقتصادي للوصول إلى مرحلة الوحدة النقدية، إلا أنّها لم تتمكن من إتمام مرحلة تحرير التجارة لأسبابٍ عديدة. على سبيل المثال، لم يتم وضع البرنامج المناسب لدعم مستويات النمو الاقتصادي وتقليل التباين في المستويات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، الأمر الذي أدى إلى انتقال عناصر الإنتاج بشكل عفوي غير مخطط، وبالتالي عدم نجاح المدخل الإنتاجي والاكتفاء فقط بالمشروعات المشتركة كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال العربية. لاحقاً، تمّ اعتماد اتفاقيتين مكملتين هما اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري البيني واتفاقية الاستثمار لرؤوس الأموال العربية في الدول العربية. لكن، عملياً أدت التحفظات الصادرة من كل دولةٍ والمبالغة في موضوع السيادة القطرية لكل دولة، إلى إعاقة الوصول إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية.

كما هو معروف مثّلت اتفاقية (السوق العربية المشتركة) المدخل التجاري للوحدة الاقتصادية العربية وإحدى أدوات تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، بدأ العمل بهذه الاتفاقية في عام 1965وقد وقّع عليها كلٌّ من (مصر، وسورية، والعراق، والأردن، والكويت) وانضم إليها فيما بعد السودان واليمن.

عملياً، ترتكز هذه السوق المشتركة على مجموعةٍ من الأسس مثل حرية التبادل بكل أشكالها كما نصّت المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية وذلك باستثناء حق التملك والإرث والإيصاء. وفيما يخص تحرير السلع بين الدول الأعضاء فقد تضمنت هذه الاتفاقية عدم وضع قيود جمركية جديدة على حركة السلع الزراعية أو الصناعية أو ذات المنشأ الطبيعي، وأن يتم تطبيق مبدأ الدول الأكثر رعاية مع الدول الأخرى، وإعفاء المواد المذكورة سابقاً من رسوم التصدير الجمركي وتحريرها من كافة قيود الاستيراد المختلفة وذلك وفق جداول خاصة. كما تضمنت عدم السماح بفرض ضرائب داخلية على تلك المواد تفوق الرسوم المحلية المفروضة على المنتجات المماثلة أو المواد الأولية الداخلة في تصنيعها.

من جهةٍ ثانية، وانسجاماً مع هذه الخطوات السابقة المذكورة فقد سعت الدول العربية نحو إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان في عام 1996، حيث جاء قرار انشاءها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة انعقاده التاسعة والخمسين عام (1997) اعتباراً من 1998/1/1، وقد بدأت 17 دولة عربية التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقية في عام 2005.[111]

ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه المنطقة بما يلي:[112]

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية مع تحديد السلع التي تدخل ضمن بنود هذا التبادل.
- تنسيق التشريعات والسياسات التجارية والنقدية بين الدول العربية مع إقامة شبكة معلومات موحدة لتسهيل تبادل السلع والخدمات.
- التنسيق بين المصارف العربية بهدف تطوير التعاون المشترك بين الدول في هذا المجال.
- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة بين الدول العربية.

---

[110] الحمش منير، "التكامل الاقتصادي العربي تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل"، دار الجليل، الطبعة الأولى، دمشق،1987 ، ص114-142.

[111] درويش، نهى ،"اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية".

تاريخ الاطلاع :www.Masrawy.com/ News/2004/Full coverage/ Free market /1 asp x .2006/05/06.

[112] الكفري، مصطفى العبد الله ، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"

تاريخ الاطلاع: www.rezgar .com/debat/show. Art. Asp? Aid= 29979 2006/05/06.

- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية الأطراف في المنطقة من أجل الوصول إلى مرحلة التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية والعمل على مواكبه هذه المتغيرات بما يتفق ومصالح الدول العربية في المنطقة.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية وتحقيق معدلات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وضع الأسس لقيام تكتلٍ اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

في الحقيقة، تميزت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن برامج التعاون العربي السابقة بعدد من النقاط الإيجابية. مثلاً، تمّ تقديم برنامج زمني يحدد الالتزامات الناشئة عنها،[113] كما عمل العديد من الدول العربية على تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادية اعتماداً على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى زيادة تقارب السياسات الاقتصادية في كثيرٍ من الدول العربية خلال تلك الفترة. إلا أنّه وبالرغم من ذلك ماتزال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعاني من ضغوطات منظمة التجارة العالمية بشكل قد يؤثر في القدرة على تحقيق متطلبات التكامل الاقتصادي العربي.

بلغت زيادة مساهمة التجارة العربية البينية في إجمالي التجارة العربية من (9%) عام 1998 إلى (10.1%) عام 2004 أي بفارق لا يتجاوز(1%)، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً مع الأهداف المخطط لها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على صعيد تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وإقامة الاتحاد الجمركي العربي، ولا بد من الإشارة إلى مساهمة التجارة النفطية في التجارة البينية العربية كانت أقل منها في التجارة العربية الإجمالية، وبالتالي يعود النمو في التجارة البينية العربية جزئيًا إلى النمو في التجارة غير النفطية للدول العربية مما يعكس التأثير الإيجابي بتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة البينية، وفيما يتعلق بالتجارة الزراعية مع الدول الأعضاء فقد ارتفعت خلال النصف الأول من الفترة المدروسة، وبلغت قيمة المستوردات الزراعية في عام 2005 ثلاثة أضعاف القيمة العام 2000.

وتركزت اتجاهات التجارة العربية البينية بين دولٍ عربية متجاورة تبعاً لانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، وعلى سبيل المثال تركزت صادرات سورية البينية في عام 2004 إلى السعودية والعراق على التوالي وبنسبة (32%، 22%) من قيمة صادراتها البينية، وتركزت صادرات العراق البينية إلى دولة واحدة وهي الأردن بنسبة (78 %).

ومن المعوقات الاقتصادية في تطبيق اتفاقية منطقة التجارة العربية، التباين في النظم الاقتصادية والمالية واختلافها بين الدول العربية، بالإضافة إلى ضعف القطاعات الخدمية مثل الأنشطة المصرفية والتأمين، والاتصالات والنقل، مع عدم الالتزام باتفاقية النقل والعبور بالنسبة لرسوم الترانزيت، وتراجع القوة التنافسية للسلع المصدرة من الدول العربية بالمقارنة مع مثيلاتها من الدول المتقدمة.ومن الآثار السلبية المترتبة على تخفيض التعرفة كون معظم الدول العربية الأعضاء تعتمد إلى حد ما على الرسوم المتحصلة من عوائد التعرفة وبالتالي تظهر ضرورة توفير موارد بديلة وذلك من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين الدول الأعضاء .[114]

وتنعكس التحديات الخارجية بشكل سلبي على العلاقات الاقتصادية العربية _ العربية من خلال الضغط المتزايد لربط اقتصاديات الدول العربية بالعالم الخارجي عبر منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية المتوسطية ومناطق التجارة الحرة الثنائية، وبالتالي تظهر ضرورة تفعيل وتطوير التعاون العربي المشترك في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية والعمل على تفادي الآثار السلبية بهدف تحقيق الأهداف التنموية من التعاون العربي الإقليمي المشترك.

---

[113] مراد، حيدر، "المشاكل والمعوقات، أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، 20-22 سبتمبر 2004، الأردن.

[114] ثابت الدروبي، رانية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية عام 2007 ، ص223، مرجع سابق.

ثالثاً: المقومات والمعوقات الداخلية للتكامل الاقتصادي العربى الإقليمى:

يستعرض البحث في هذه الفقرة المقومات الداخلية لتفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول المدروسة وكذلك العقبات الداخلية أمام هذا التقارب والتعاون، وأخيراً يقدم البحث مقارنةً للأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية بين الدول المدروسة في إطار آلية التعاون المشترك.

1- المقومات الداخلية:

يؤدي تحرير التجارة بين مجموعة من الدول إلى رفع مستويات المنافسة بين المشروعات الإنتاجية مما يخلق المجال المناسب اقتصادياً لإعادة توزيع الموارد الإنتاجية بين الفروع الاقتصادية ضمن معايير الاستخدام الكفؤ لهذه الموارد بين مجموع هذه الدول[115]. من البديهي أنّ تحرير التجارة يحتاج إلى توفر عددٍ من المقومات الداخلية، ويتطرق البحث فيما يلي إلى أهم تلك المقومات التي تمتلكها الدول العربية المدروسة:

أ- تعدد وتنوّع الموارد الطبيعية: تمتلك دول المنطقة عموماً والدول العربية خصوصاً موارد اقتصادية متنوعة كما تشغل مساحةً جغرافية واسعة وذات موقعٍ استراتيجي. أضف لذلك عدة خصائص مهمة مثل التنوّع في المناخ والتضاريس وتعدد مصادر المياه، وتعدد المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط والغاز ومصادر الطاقة المتجددة. بالمجمل، يمثل ما تقدم مجموعةً من العوامل المشجعة على تحقيق التكامل الاقتصادي خاصة مع توفر الأموال اللازمة لإعادة استثمار الموارد المتاحة وتحقيق الاستثمار الاستراتيجي.

ب- حجم السوق: تمتلك دول المنطقة سوقاً مناسبة ومساعدة لعملية التكامل الاقتصادي، بالإضافة للموقع الجيواستراتيجي والجيوسياسي لهذه الدول، بالإضافة لوجود عدد كبير من الموارد اللازمة لتوسيع الطاقة الإنتاجية وتطويرها بهدف تكوين استراتيجية تنموية تكاملية، بالإضافة إلى ما ذكر يعد التعداد المناسب للسكان والتفاعل الاقتصادي بين هذه الدول عاملاً مساعداً للتسويق وتصريف المنتجات الاقتصادية لكل دولة بالاعتماد على قاعدة تعدد الموارد المتاحة، حيث يساعد اتساع حجم السوق في إقامة الصناعات ذات الحجم الاقتصادي الكبير بسبب اتساع نطاق الإنتاج بين الدول المتعاونة والاستخدام الامثل للطاقة الإنتاجية وبالتالي تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق الكفاية الإنتاجية المطلوبة وتطوير القطاعات الاستراتيجية بين دول التكامل.[116]

ت- الكوادر الفنية: تمتلك دول المنطقة العديد من الكوادر المؤهلة وذلك على المستولى التقني والعلمي والإداري. خاصة مع التطور في بنية التعليم الأكاديمي وازدياد مراكز البحث العلمية . وفي المنطقة العربية ما يزيد عن 337 مركز علمي في عام 2011، مع تعدد مؤسسات البحث العلمي، ويتوافر لدى هذه الدول الكوادر الاقتصادية المدربة و خاصة مع التقدم في مجال الإنفاق والبحث العلمي، بالإضافة لتوفر البنى الاساسية المهمة لعملية التكامل مثل وسائل الاتصال ووسائل النقل المختلفة.[117]

2- المعوقات الداخلية:

تواجه عملية التكامل الاقتصادي العربي العديد من المعوقات الداخلية التي تحتاج إلى معالجة حتى يُكتب للتجارب التكاملية المقبلة النجاح إبراز أهم المعوقات الداخلية من خلال الآتي:

- عدم انسجام السياسات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء، على سبيل المثال بعض الدول تعتمد سياسات تجارية حمائية عن طريق وضع رسوم جمركية وغيرجمركية، بالإضافة لوضع

---

[115] شقير، محمد لبيب،"الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1986، ص419-438.

[116] مختار، الفاتح محمد عثمان، "التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية"، مجلة أماراباك تصدر عن الاكاديمية العربية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، 2014 ، ص15.

[117] محمد شدود، ماجد، "النظام الاقليمي الشرق اوسطي"، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق، 1996، ص206-209.

عوائـق أخـرى مثـل القيـود علـى تـدفق رؤوس الأمـوال إلـى الخـارج والقيـود علـى دخـول الاستثمار الأجنبي، وفي مقابل ذلك توجد سياسات تحرير التجارة وآلية السوق[118].

- يرى بعض الاقتصاديين أن التعاون الإقليمي في البلدان النامية يواجه عقبةً كبيرة تتجلى في مشكلة عدم المساواة بين المكاسب والمنافع من التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وبالرغم من إيجاد العديد من الحلول لهذه المسألة إلاأنه ما يزال هناك العديد من الصعوبات مثل صعوبة قياس الأثر التوزيعي للتعاون بسبب محدودية أدوات التحليل الفنية المتاحة، وصعوبة الحصول على المعلومات اللازمة لمواكبة متطلبات هذا التعاون[119].
- طبيعة اقتصاديات الدول النامية حيث بيّنت عدة دراسات أن حجم التجارة البينية المتواضع لا يشجع على تفعيل التعاون المشترك والانتقال إلى مرحلة السوق المشتركة.لاسيما وأن المنافع المتوقعة للتكامل الاقتصادي قد لاتتناسب مع التكاليف المتوقعة له.
- تتسم وسائل التكامل في الدول العربية بنظرةٍ آنية سكونية تجاه الواقع الاقتصادي وعجزها عن مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة.
- وجود عدة نقاط خلاف بين دول المنطقة مثل الاختلافات في توجّهات العلاقات التجارية والسياسية بين هذه الدول، وكذلك القيود المفروضة على السياسات الاقتصادية مثل سياسة سعرالصرف في بعض الدول.
- اختلافات مستويات التصنيع بين الدول الأعضاء الذي قد يسبب التركيز في التصنيع في الدول الأكثر تقدماً ضمن التكتل، بالإضافة إلى عدم كفاية مشروعات البنية التحتية الداعمة للعملية التصنيعية التكاملية.
- تتجانس اقتصاديات دول المنطقة إلى حدٍّ كبير سواء فيما يخص الصادرات أو المستوردات أو حاجتها إلى اليد العاملة الأجنبية، حيث تعد معظم هذه الدول مصدرة للمواد الخام ومستوردة لمعظم احتياجاتها من السلع المُصنّعة.

3- الأهمية النسبية للقطاعات الاستراتيجية بين الدول المدروسة:

يهتم البحث هنا بتقديم مقاربةٍ تحليلية لواقع القطاعات الاستراتيجية في الدول المدروسة، وذلك بهدف تحديد نقاط التقارب والتباعد بين اقتصاديات هذه الدول من أجل الوصول إلى أفضل الصيغ التكاملية ضمن هذا المجال.

3-1- توزّع إنتاج السلع بين الدول المدروسة:

يهتم هذا الجزء بدراسة توزّع السلع الزراعية والصناعية المنتجة في الدول المدروسة وذلك باستخدام الجدول التالي:

[118] المركز الوطني للمعلومات، "مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية" ،اليمن، 2005، ص18-20.
[119] صالح فاضل، أيمن، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية،2011، ص40-43،مرجع سابق.

الجدول (39): أهم المنتجات من السلع الزراعية والصناعية في الدول المدروسة في عام 2010

المؤشر	سورية	العراق	الأردن	لبنان	تركيا
أهم السلع الزراعية	القمح والشعير والقطن والزيتون والسكر ومنتجات اللحوم والدواجن	القمح والشعيروالخضروات والتمورو‌القطن والماشية والأغنام والدواجن	الطماطم والزيتون والفراولة والفواكه الأغنام والدواجن ومنتجات الألبان	الحمضيات والعنب والطماطم والتفاح والخضروات والبطاطا والزيتون والتبغ والأغنام والماعز	الزيتون والقطن والسكر والحبوب
أهم السلع الصناعية	البترول والمنسوجات وتجهيز الأغذية والفوسفات والتعدين والإسمنت وتجميع السيارات وصناعة الأدوية	البترول والكيماويات والمنسوجات والجلود، مواد البناء، تجهيز الأغذية والأسمدةوتصنيع وتجهيز المعادن	الملابس والأسمدة والبوتاس والفوسفات التعدين،والأدوية والاسمنت والمواد الكيماوية غير العضوية، والصناعاتالخفيفة	تجهيزالأغذية والمجوهرات والاسمنت والمنسوجات والمعادن والمنتجات الكيماوية ومنتجات الأخشاب والأثاث وتصنيع المعادن	المنسوجات وتجهيز الأغذية- -والسيارات والإلكترونيات والتعدين والفولاذ والنفط وصناعة الورق

المصدر: إعداد الباحثة تبعا لبيانات البنك الدولي للانشاء والتعمير-2010.

بالاعتماد على ما ورد في الجدول السابق، من الممكن استشراف النمط التكاملي لتوزيع الصناعات الاستراتيجية بين الدول المدروسة كما يلي:

- الصناعات الاستهلاكية: تمتلك مجموعة الدول المدروسة ميزة مهمة في صناعة الغزل والنسيج وكذلك صناعة الأغذية المعلبة (الكونسروة) وتوضيب الفواكه والخضراوات فهي من جهة تزرع المادة الأولية بنوعيات جيدة (القطن، الحمضيات، الفواكه والخضار) وهي المدخل الأساسي في هذه الصناعات وتمتلك البيئة والخبرة والنوعية الجيدة من القطن، كما أنّ هذه الدول ولا سيما سورية وتركيا بالدرجة الأولى من المُصنعين المعروفين للأنواع المختلفة من المنسوجات والأقمشة والكونسروة، وأخيراً تمتلك هذه الدول مزايا تسويقية جيدة فهي بمجموعها سوق كبيرة لتصريف جزء من الإنتاج وهي قريبة من الأسواق الأوروبية الواسعة والمحتاجة لهذه السلع والمنتجات. العقبة الأكبر في هذا المجال تتمثل في كيفية مواجهة المنافسة من منتجات الدول الأخرى وفي مقدمتها الصين.
- الصناعات البتروكيماوية والاستخراجية ومتمماتها: تمتلك هذه الدول أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية التي يمكن زيادة القيمة المضافة منها عبر التوسع في تصنيعها، على سبيل المثال صناعة تكرير النفط حيث تُصدر هذه الدول كميات كبيرة من النفط الخام بدون تكرير. كما وتصدر العديد من المواد الأولية الأخرى بدون تصنيع مثل الفوسفات الذي يمثل العنصر الأساس في صناعة الأسمدة التي تحتاجها هذه الدول مجتمعةً لتأمين احتياجات قطاعات الزراعة فيها.
- صناعات السلع الوسيطة: مثل صناعة مواد البناء والأثاث وغيرها.
- السلع الرأسمالية: يمكن لهذه الدول أن تتعمق في صناعة قطع الغيار والمعدات والآلات والسيارات، حيث يمكن لها أن تستفيد من خبراتها المتبادلة مثل صناعة تجميع السيارات في تركيا وسورية وغيرها .

3-2- معوقات المتطلبات القطاعية للتكامل الاقتصادي بين الدول المدروسة:

يتابع البحث في هذه الفقرة دراسة عملية التكامل بين الدول المدروسة ويُركّز بالضبط على تحليل أهم معوقات هذا التكامل حسب القطاعات الاستراتيجية في الدول المدروسة.

أ- **قطاع الزراعة:** تواجه قطاع الزراعة في الدول المدروسة مجموعة من المشكلات التي يجب التنبّه لها ومعالجتها من أجل تحقيق وتسريع التعاون التكاملي على المستوى الزراعي، ومن أهم هذه المشكلات:

- التشابه في قاعدة الموارد الإنتاجية الزراعية بما يشكل عبء في تحقيق التكامل الزراعي، مما يفرض على هذه الدول العمل على تنويع هذه القاعدة بهدف تحقيق التخصص التكاملي بدلاً من التنويع التنافسي.
- التشابه في هياكل الإنتاج الزراعي وتوليفات المنتجات الزراعية، وبالتالي تحتاج هذه الدول إلى التفكير بوضع خطة إنتاج زراعي فوق وطنية تحقق تنويعاً في هياكل الإنتاج الزراعي بما يلبي حاجة أسواقها الداخلية وكذلك متطلبات التصدير.
- وجود عجز في موازين التجارة الخارجية عموماً بالإضافة للعجز التجاري في مجال الآلات والمدخلات الزراعية، لذلك وبالإضافة لما سبق تحتاج هذه الدول لتعميق التكامل فيما بينها إلى مراعاة علاقات الترابط الزراعي-الصناعي التحويلي بحيث يخدم كل قطاع منهما القطاع الآخر بما يسهم في حل مشكلة العجز التجاري في مجال الآلات والمدخلات الزراعية خصوصاً والعجز التجاري عموماً.
- ضعف مستوى التقانة الزراعية وتباينه بين هذه الدول: يجب العمل على تطوير تقانة الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني وتطوير الأصناف الزراعية الأكثر ملاءمةً للظروف والمناخ في المنطقة، بالإضافة إلى العمل على تطوير تقنيات الإنتاج الزراعي وتشارك الخبرات في هذا المجال من خلال المشاريع المشتركة.
- تباين توفرمياه الري: تتراجع وفرة مياه الري من مختلف أنواعها كلما اتجهنا جنوباً بدءاً من تركيا، وبعض الدول تعاني من عجزٍ مائي تختلف درجته حسب كميات الهطول المطري السنوية. لذا يجب على هذه الدول، في إطار تحفيز التكامل الاقتصادي فيما بينها، العمل على تنفيذ مشاريع للري بهدف زيادة موارد المياه وتحسين نوعيتها وترشيد استخدامها، والاستفادة ما أمكن من المشاريع المائية المشتركة على الحدود.
- عدم كفاية مشاريع التسويق الزراعي: يمثل التسويق حلقة النشاط الاقتصادي التي تُكمّل كل حلقات النشاط السابقة وتنقلها إلى مستوى تحقيق العوائد وجني الأرباح. تحتاج هذه الدول إلى تأسيس شركات كبيرة تحمل أعباء تسويق منتجاتها الزراعية في أسواق الدول المتقدمة كالأسواق الأوروبية عالية التنظيم وشديدة المنافسة. كذلك، وبشكلٍ موازٍ يجب الاهتمام بأنشطة التسويق الداخلي.

ب- **قطاع الصناعة:** تمتلك الدول المدروسة مزايا تنافسية جيدة يمكن الاستثمار فيها من أجل تطوير عددٍ من الفروع الصناعية كي تكون تنافسية على المستوى الدولي، وفيما يلي أهم متطلبات تحقيق ذلك حسب الفرع الصناعي:

- المنسوجات والألبسة: تتميز الدول المدروسة عدة مزايا نسبية في هذا المجال مثل توفر اليد العاملة المؤهلة والمدربة وذات التكلفة البسيطة، وتوفر المواد الأولية من الألياف الطبيعية والتركيبية، بالإضافة لوجود أسواق آخذة بالنمو والتوسع المناسبة لوضع النموذج التعاوني المرتقب. لكن، توجد بعض العقبات على هذه الدول التعامل معها لتنجح في تكاملها مثل حالة الحماية التي تميزت بها هذه الصناعة لسنوات طويلة في الدول العربية المدروسة ومنها سورية، حيث تمّ إقامة هذه الصناعة على أسس قطرية من وراء جدران عالية من الحماية. وبالتالي فإن

التنافس المباشر مع تركيا قد يشكل عاملاً سلبياً لهذه الدول، الأمر الذي من الممكن تلافيه من خلال تطوير واقع هذه الصناعة بشكلٍ محلي وتكاملي وذلك سواء من خلال تحديث وإعادة هيكلة هذه الصناعة، وتطوير الأساليب الحديثة للتصميم والإنتاج، أو العمل على تنظيم آلية الإنتاج وجودة النوعية، ومراقبة مسار العمليات الإنتاجية وتدفق الموارد، والعمل على التنسيق بين مختلف المراحل الصناعية وتوسيع الإنتاج على أساس الميزة النسبية وتوافر الموارد الأولية، وإقامة المشاريع الصناعية المحلية والمشتركة تبعاً للميزة النسبية لكل دولة وبشكلٍ خاص في مجال توسيع صناعة الألياف التركيبية.[120]

- الحديد والصلب: تتميز الدول المدروسة بتوافر مقومات هذه الصناعة وبشكل خاص في كل من سورية، والعراق، وتركيا، وذلك سواء من خلال توافر خامات الحديد والغاز الطبيعي، بالإضافة لوجود أسواق آخذة بالتوسع خاصة عند تطوير المشروعات الثنائية والمشتركة لهذه الصناعة. وبالمقابل تتركز المعوقات لهذه الصناعة بارتفاع تكلفة رأس المال بالإضافة لتبني الدول استراتيجية قطرية وإقامة وحدات إنتاجية صغيرة لم تساعد على تطوير هذه الصناعة بالشكل الكافي وبالتالي تظهر أهمية تحقيق التكامل والعمل على إقامة مشاريع مشتركة من خلال إقامة وحدات إنتاجية تحقق مزايا الحجم الاقتصادي الكبير لمواجهة المنافسة الخارجية لهذا القطاع، أي العمل على توسيع هذه الصناعة وفق أسس اقتصادية تنسجم مع الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول.[121]
- الصناعات البتروكيماوية: تتركز الميزة النسبية للصناعة البتروكيماوية في العراق وتركيا بشكلٍ خاص، حيث تمتلك هذه الدول العديد من المقومات لتوسيع هذه الصناعات بين الدول الأعضاء. على سبيل المثال، تمتلك هذه الدول المواد الأولية والطاقة بكمياتٍ مناسبة وتكلفةٍ منخفضة. بالإضافة لوجود سوقٍ اقتصادية قابلة لاستيعاب كمياتٍ كبيرة من الإنتاج ناهيك عن الموقع الجغرافي المناسب، وامتلاك هذه الدول العلاقات الاستراتيجية الداعمة لهذا القطاع مع إيران ودول جنوب شرق آسيا تمكنها من تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية. توجد بعض الجوانب السلبية التي قد تعيق عملية التكامل الاقتصادي بين الدول المدروسة فيما لو لم يتم معالجتها مثل ضعف كثافة رأس المال وعدم تنسيق الموارد المالية بين الدول الغنية بالمواد الأولية والفائض التصديري لدعم هذه الصناعة، بالإضافة للضغوط من قبل الدول الصناعية الكبرى بهدف عرقلة تطوير هذه الصناعة في هذه الدول، الأمر الذي يتطلب التنسيق بين الشركات البتروكيماوية بين الدول الأعضاء للقيام بتوزيع الأعباء والمكاسب.[122]

[120] فرهنك جلال، "التنمية الصناعية لعربية سياسات الدول الصناعية حتى عام "2000، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ،1991، ص212-214.

[121] فرهنك جلال، بيروت عام 2000، ص145-147، مرجع سابق.

[122] فرهنك جلال، بيروت عام 2000، ص218، مرجع سابق .

ت- قطاع الخدمات: تمتلك الدول المدروسة العديد من الفرص المتاحة لتطوير التعاون في مجال قطاع الخدمات بما يدعم التنمية الاقتصادية بين هذه الدول وعلى مستوى المنطقة، وفي هذا المجال يتم التركيز على العديد من الجوانب الأساسية:

- **المعوقات والقيود:** تتميز تجارة الخدمات من خلال تدفق السلع (الصادرات والمستوردات) عن طريق انتقال المعلومات أم تحويل الأموال أم انتقال الأفراد، وتأخذ القيود التي تعترض تجارة الخدمات أشكالاً متعددة، من أهمها القوانين والأنظمة المحلية التي تحد من عدد موردي الخدمات في السوق مثل الاحتكارات أوالقيود على الإقامة المؤقتة للأفراد لغرض تقديم الخدمات الخبراء والمستشارين والأطباء وغيرهم من المتخصصين، والقيود على التواجد التجاري للشركات الأجنبية، والقيود على شراء العقارات للأجانب، وتنعكس القيود التي تفرض ضمن تجارة الخدمات على الاقتصاد الوطني من خلال انخفاض الكفاءة الاقتصادية في هذا القطاع، وفي قطاع إنتاج السلع الذي يستخدم الخدمات كمدخلات في الانتاج أيضاً. ولقد أصبحت الاستفادة من شبكات الاتصالات والنقل المتطورة حاجة ضرورية لتطوير القدرة التنافسية بالنسبة لإنتاج وتصدير السلع إلى الأسواق الإقليمية والعالمية .[123]
يشكل تحريرالتجارة في الخدمات دوراً محفزاً لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التقنية والمهارات، والتغلب على الصعوبات المتعلقة بموازين المدفوعات، وقد أثبتت عدة تجارب عالمية إلى ارتفاع معجل النمو في الدول التي تتمتع بقطاعات خدمية متطورة مقارنة بالقطاعات الخدمية المغلقة، كذلك تعد تكلفة تحرير التجارة في الخدمات منخفضة بالمقارنة مع مثيلتها في تحريرتجارة السلع، وذلك سواء بالنسبة لانخفاض للحصيلة الجمركية أم ارتفاع البطالة .
تعد من أهم العقبات في مجال قطاع الخدمات على مستوى الدول العربية، التعدد في الجهات المسؤولة عن القطاعات الخدمية وتجارة الخدمات والتي تشكل عائقاً أمام المسؤولين لاتخاذ قرارات بشأن تحرير التعاون البيني في هذا القطاع، خاصةً في ظل تنوع القطاعات الخدمية واختلاف طبيعتها وضعف التنسيق بين القرارات والأنظمة والجهات الموردة ومستهلك الخدمة ضمن هذا القطاع، وهو الأمر الذي يتطلب إنشاء جهة تنظيمية موحدة، مثل مجلس أعلى للتجارة في الخدمات، وهو النموذج المتبع في العديد من الدول المتقدمة، وتستخدم الدول العربية اتفاقيات الاعتراف المتبادل بينها فيما يخص مثلاً الشهادات المهنية، حيث تعد هذه الاتفاقيات في غاية الأهمية لدعم عملية التحرير الإقليمي للخدمات، وبشكل خاص في مجالات التشييد والخدمات المهنية، والانتقال المؤقت للأشخاص الطبيعيين.
- **قطاع السياحة:** يساهم تطوير التعاون العربي الإقليمي في مجال السياحة الى رفد التنمية الاقتصادية في المنطقة، حيث يساهم الآثر المضاعف للإنفاق السياحي والذي يطلق عليه المضاعف السياحي في تنشيط الدورة الاقتصادية، ويتمثل ذلك من خلال مجموع الدخول المتولدة خلال مراحل الانفاق السياحي وبما ينعكس ايجابياً على قطاع الاستثمار والمشاريع التنموية في المنطقة، وبالنسبة لسورية تعتبر السياحة العربية من أهم مصادر الطلب السياحي ، فقد بلغت نسبة السياح العرب عام 2008 حوالي 61% من إجمالي عدد السياح الذين قدموا في ذلك العام إلى سورية،[124] لا سيما مع تحول السياحة العربية عن الدول الأوروبية والولايات المتحدة بالإضافة إلى عدم حاجة العرب لتأشيرات دخول إلى سورية خلال تلك الفترة، يضاف إلى هذه العوامل تحسن الجهود الترويجية والتسويقية للسياحة السورية نتيجةً للدعم الحكومي

[123] التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2010،ص4.

[124] شوباصي، شعبان عبد الله، أهمية السياحة والاستثمار السياحي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2010، ص37.

لميزانية الترويج السياحي التي وصلت إلى (7.5) مليون دولار عام 2008، [125] وبالتالي من الأهمية بمكان العمل على تقوية التعاون السوري العربي والإقليمي بما يدعم القطاع السياحي في سورية في ظلّ مواجهة الأزمات السياسية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط.

تتعد صور التعاون العربي في قطاع السياحة من خلال الاتفاقيات السياحية الثنائية والتي تطورت إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية، وتشير بيانات السياحة العربية البينية إلى انخفاض نسبتها التي تتراوح بين 37-46% خلال الفترة (1995-2005)، وذلك بالمقارنة مع الأقاليم الآخرى حيث بلغت السياحة البينية نحو 79% في شرق آسيا، و تبين منظمة السياحة العالمية إلى أن اكثر من 75 % من حجم حركة السياحة العالمية يتم داخل التكتلات الاقتصادية، وبالتالي تظهر الضرور الاقتصادية لرفع التعاون الإقليمي والعربي في هذا المجال، من خلال اتخاذ القرارات المشتركة لإدارة الأزمات السياحية الناتجة عن الإرهاب والكوارث الطبيعية، وذلك من خلال اتباع الإجراءات اللازمة لمواجهة الآثار السلبية الناتجة عن هذه الازمات، مثل اعفاء المؤسسات السياحية من الضرائب او التخفيف منها، ووضع برامج مكثفة مشتركة لتطويرجودة الخدمات السياحية، والعمل على إزالة كافة العقبات التي تواجه السياحة البينية بين الدول المتعاونة، مع السعي مستقبلاً إلى تقديم الحوافز السياحية كالتأشيرات السياحية المشتركة بين جميع دول التكامل، وبالتالي العمل على تطوير التعاون الاقتصادي في قطاع السياحة بما يساهم في الاستفادة من آثار خلق السياحة ضمن التكامل الاقتصادي المنشود و تحقيق الفوائد الاقتصادية المطلوبة ودعم التنمية الاقتصادية في المنطقة.[126]

- **قطاع النقل:** يقدم مشروع العمل العربي الإقليمي المشترك العديد من الفرصِ الإيجابية والتي تساهم في تطوير شبكات النقل بين دول المشروع والارتقاء بها من المستوى القطري إلى المستوى التكاملي الإقليمي. مثلاً، يمكن الربط بين شبكة الخطوط الحديدية العراقية والشبكة السورية عن طريق وصلة بين دير الزور والبوكمال خاصةً مع السعي لتحقيق الاستقرار الأمني الكامل ضمن هذه المناطق بعد الأحداث الأخيرة. أيضاً، ما تزال قضية استكمال الوصلات الطرقية على الشبكة البرية للنقل (طُرق برية وسكك جديدة) عاملاً مهماً لدعم ربط الدول المتجاورة وتنشيط التعاون الاقتصادي بينها، كونها تمكّن من رفع كفاءة عملية النقل وتخفيض تكلفتها. ومن المشاريع الواعدة في هذا القطاع نذكر مشروع تجديد الخط الحديدي الحجازي الواصل من دمشق إلى المدينة المنورة مروراً بالأردن، ومشروع المحور الممتد من البصرة في العراق بمحاذاة الخليج حتى مسقط الذي يربط الخليج بالشبكة العراقية والذي يمكن أن يصل إلى موانئ شرق المتوسط إذا تمّ ربطه مع الشبكة السورية.[127]

في سورية، تبنّت المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية برنامجاً يهدف إلى بناء رؤية إستراتيجية لتطوير الخطوط الحديدية السورية إقليميا والعمل على استكمال وصل شبكات الخطوط الحديدية لتحقيق ربط سككي دولي عبر محورين أساسين الأول من دول أوروبا إلى

المرافىء السورية عبر سورية والعراق وإيران إلى وسط وشرق آسيا، والثاني: من أوروبا عبر تركيا وسورية إلى الاردن والدول العربية

يمكن تحديد أهم الأهداف الإستراتيجية للعمل المشترك ضمن هذا القطاع، كما يلي:

---

[125] - شوباصي، شعبان عبد الله، ، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، 38، مرجع سابق.

[126] التعاون العربي في السياحة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2008، ص231.

[127] عبد الله، إبراهيم سعد الدين وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص299-300.

- تحقيق مستوى أعلى من الربط التكاملي بين الدول المدروسة من خلال إنشاء شبكة موحدة للنقل والاتصالات تتكامل فيها وسال النقل المختلفة البرية والبحرية والجوية، بحيث تشجع تفعيل واقع التكامل الاقتصادي من خلال تسهيل عملية النقل والتجارة السلعية وانتقال الأفراد بين هذه الدول .

- تشكيل هيئات مشتركة مسؤولة لكل مشروع من المشروعات التي تشترك فيها الدول المتعاونة، وذلك بهدف التنسيق وضمان الانسجام بين متطلبات التنفيذ المحلية لهذا التعاون وبين التعاون المشترك من خلال توحيد الدراسات والقرارات وتوزيع المنافع والتكاليف.

- إتباع سياسة تكاملية لا تنافسية بين وسائل النقل المختلفة على الشبكة الإقليمية الموحدة. [128]

- **مبررات التعاون في قطاع الخدمات:** تمتلك الدول المدروسة مزايا تنافسية تساهم في تطوير التعاون في مجال قطاع الخدمات، وفيما يلي أهم المبررات لتطوير هذا القطاع ضمن مسار التكامل الإقليمي العربي و ذلك حسب الفرع الخدمي:

- سهولة تحرير بعض الخدمات كالإنشاءات والخدمات المهنية على المستوى الإقليمي بين الدول التي تتقارب جغرافياً وتتشابه في البنى االقتصادية من خلال الاعتراف المتبادل للمواصفات ومعادلة الشهادات والتدريب المهني، وذلك بالمقارنة مع القطاعات الآخرى، وعلى سبيل المثال يخضع قطاع الاتصالات إلى العديد من القيود الحمائية والقوانين والإجراءات المحلية المنظمة له.[129]
- يساهم تحرير تجارة الخدمات بين الدول المدروسة والعمل على تعزيز تكامل أسواق الخدمات فيما بينها إلى تطوير اقتصادات هذه الدول وذلك من خلال توسيع رقعة السوق وتهيئة مجال أوسع وأعمق لعمل الشركات ونشاطها، وبفتح المجال لتكوين مشاريع خدمية تحقق وفورات اقتصادية، حيث يساهم تطوير قطاع الخدمات في توجيه اجتذاب الاستثمار الأجنبي الى القطاعات الاقتصادية ذات القيمة العالية الأمر الذي سوف يرفع من القدرة التنافسية لهذه الدول في ظل إزالة الحواجز أمام تجارة الخدمات وتحريرها.
- يشجع تحرير تجارة الخدمات على تطوير الاستثمارات المباشرة بين الدول المدروسة، وإزالة القيود أمام حرية الانتقال رجال الأعمال والمستثمرين، الأمر الذي سوف يؤدي في ظل تحسين مناخ الاستثمار في هذه الدول، إلى جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية إلى المنطقة العربية للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة.
- ترتفع مساهمة الخدمات التقليدية مثل السفر والنقل في صادرات الخدمات في البلدان العربية، وبالتالي تظهر الحاجة إلى الى تطويرالامكانات غير المستغلة في هذا القطاع لتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة وتعزيز التكامل العربي الإقليمي.[130]

[128] عبد الله، إبراهيم سعد الدين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص299-300، مرجع سابق.
[129] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2010ص6، مرجع سابق.
[130] " تقييم التكامل لااقتصادي العربي"التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018،ص67.

خاتمة المبحث الأول:

في اطار تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المدروسة تشير الدراسة إلى أهمية تنسيق المراحل الأكثر تقدماً وترابطاً بين الدول الأعضاء ضمن هذا التكامل، وبما أنّ الاقتصادات النامية عموما تعاني من ضعف الترابط في الأسواق الداخلية وفي تقسيم العمل، لذلك يتطلب تحقيق الاهداف التنموية الاقتصادية المطلوبة عدة خطوات. ابتداءً من معالجة التخلف في مستوى القوى الإنتاجية، ومن ثم التوجه نحو التنمية المتكاملة لتكملة التقسيم الاجتماعي للعمل وتحقيق التكامل المنشود، وفي هذه الحال لا يكفي اعتماد نموذج تحرير التجارة فقط بل تظهر الحاجة إلى توسيع السوق الإنتاجية من خلال تفعيل المشاريع المشتركة في القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية.

يقدم التعاون الإنمائي في القطاعات ذات الميزة النسبية نموذجاً يُحتذى به لخلق التنمية وتحويل التنمية للدول الأعضاء عن طريق المعونات الفنية والتركيز الفني لنشاطات مهمة إلى جانب تنشيط التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء أيضا، والذي يناسب الدول الأقل نمواً، كما في نموذج منظمة الأوبك والمنظمات الإقليمية. لكن، بالرغم من المزايا التي يقدمها النموذج التنموي تجب الإشارة إلى أنّه لا يقدم حصانةً كاملة تمنع حدوث اختلالات اقتصادية والناتجة عنً اقصاء بعض القطاعات من عملية التكامل الاقتصادي. ويستدعي هذا الأمر ضرورة متابعة التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بخطط التعاون الاقتصادي بالإضافة إلى إقامة نظامٍ للتخصص بهدف تأسيس مشروعاتٍ تنموية تكاملية.

بالنسبة لتجارة الخدمات، تظهر أهمية تطوير جانب الصادرات في مجال خدمات السفر والاتصالات والتشييد والبناء وخدمات الحاسوب والمعلومات والخدمات المالية والخدمات الجديدة الأخرى(مثل خدمات المكتب الخلفي)، وفي جانب هيكل واردات الخدمات، تظهر اهمية تطوير خدمات النقل خاصةً مع الارتباط الوثيق بين خدمات النقل وخدمات النفط والغاز، والتي تعتبر من السلع الرئيسية التي تصدرها الدول العربية إلى الأسواق العالمية، وبالنسبة لاتجاهات تطور هيكل المستوردات العربية للخدمات، يُلاحظ تزايد الأهمية النسبية للسفر التي تعكس زيادة الاعتماد على استقدام العمالة الأجنبية في ضوء النمو السريع الذي تشهده اقتصادات عدد من الدول العربية، بالإضافة لتطوير قطاع الخدمات المصرفية والتأمين، وخدمات الاتصالات وخدمات التجارة المنقولة عبرشبكات الإنترنت، وبالتالي تظهرة ضرورة العمل على تطوير التعاون في قطاع الخدمات بكافة فروعه من خلال مشاريع استثمارية مشتركة تساهم في توليد القيمة المضافة للاقتصاد الوطني والإقليمي ودعم عملية التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وفي إطار التعاون العربي البيني في مجال قطاع الخدمات نذكر المبادرة بين مصر والأردن بالتفاوض الكامل لتحرير قطاعات خدمية محددة ضمن مسار المنهج القطاعي للتفاوض، ويمكن لهذه المبادرة أن تكون نموذجاً يمكن لباقي الدول في المنطقة اتباعه مع توسيع مستوى التعاون من خلال التفاوض في إطار "اتفاقية أغادير"، ومن ثم على مستوى جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويمكن أيضاً تطوير هذا النموذج لاحقاً على المستوى العربي الإقليمي.

رغم وجود بعض المعوقات الداخلية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول المدروسة، إلا انه يوجد العديد من المقومات الداخلية التي تساعد في تحقيق هذا التكامل، ومن الممكن استشراف النمط التكاملي لتوزيع الصناعات الاستراتيجية بين الدول المدروسة كما يلي:

- الصناعات الاستهلاكية: تمتلك مجموعة الدول المدروسة ميزة مهمة في صناعة الغزل والنسيج وكذلك صناعة الأغذية المعلبة (الكونسروة) وتوضيب الفواكه والخضراوات فهي من جهة تزرع المادة الأولية بنوعيات جيدة وهي المدخل الأساسي في هذه الصناعات، كما أنّ هذه الدول ولا سيما سورية وتركيا بالدرجة الأولى من المُصنعين المعروفين للأنواع المختلفة من المنسوجات والأقمشة والكونسروة، وأخيراً تمتلك هذه الدول مزايا تسويقية جيدة فهي بمجموعها سوق كبيرة لتصريف جزء من الإنتاج وهي قريبة من الأسواق الأوروبية الواسعة والمحتاجة

لهذه السلع والمنتجات. بالرغم من وجود بعض العقبات والتي تتمثل في كيفية مواجهة المنافسة من منتجات الدول الأخرى وفي مقدمتها الصين.

- الصناعات البتروكيماوية والاستخراجية ومتمماتها: تمتلك هذه الدول أنواع مختلفة من الموارد الطبيعية التي يمكن زيادة القيمة المضافة منها عبر التوسع في تصنيعها، على سبيل المثال صناعة تكرير النفط حيث تُصدر هذه الدول كميات كبيرة من النفط الخام بدون تكرير. كما وتصدر العديد من المواد الأولية الأخرى بدون تصنيع مثل الفوسفات الذي يمثل العنصر الأساس في صناعة الأسمدة التي تحتاجها هذه الدول مجتمعةً لتأمين احتياجات قطاعات الزراعة فيها.
- صناعات السلع الوسيطة: مثل صناعة مواد البناء والأثاث وغيرها.
- السلع الرأسمالية: يمكن لهذه الدول أن تتعمق في صناعة قطع الغيار والمعدات والآلات والسيارات، حيث يمكن لها أن تستفيد من خبراتها المتبادلة مثل صناعة تجميع السيارات في تركيا وسورية وغيرها.

الفصل الثالث: الواقع والآفاق لنموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة

المبحث الثاني: المشروعات الاستثمارية والتجارة الخارجية المشتركة

المبحث الثاني: المشروعات الاستثمارية والتجارة الخارجية المشتركة

المقدمة:

يقدم هذا المبحث النقاط الأساسية والشروط المطلوبة في تفعيل العمل العربي الإقليمي المشترك، مع مراعاة النموذج التكاملي المناسب، والظروف الاقتصادية والسياسة المتجددة، والخطوات العملية اللازمة لمواجهة التحديات الخارجية لمسار العمل العربي الإقليمي المشترك في المنطقة .

يبدأ المبحث بدراسة واقع المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول المدروسة، من خلال عدة جوانب أساسية، 1) مفهوم المشروعات المشتركة، 2) أهمية المشروعات المشتركة، 3) معوقات المشروعات المشتركة.

وينتقل المبحث إلى تقديم لمحة عن أهم المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول المدروسة في المجالات الاستراتيجية الأساسية، من خلال تحليل واقع التعاون الاستراتيجي بين هذه الدول سواء من ناحية المشروعات المشتركة وأهميتها، أم من خلال تحليل جوانب التشابه والاختلاف في القطاعات الاستراتيجية وخاصة قطاعات الاقتصاد الحقيقي متمثلة بالصناعة والزراعة.

بالعموم، سعت الدول المدروسة إلى جذب وزيادة معدلات تدفق الاستثمارات البينية في المنطقة، والقيام بمشروعات مشتركة في مجال الصناعات الاستراتيجية، الأمر الذي يزيد من أهمية نموذج التكامل الإنمائي بين هذه الدول.

أولاً: المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول المدروسة:

يسعى البحث في هذا القسم من الدراسة إلى بلورة فكرةٍ شاملة عن واقع المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول المدروسة، وتحديد المعوقات التي تحدّ من فعالية هذه المشروعات، بالإضافة إلى تحديد مدى الأهمية والمنافع التي تقدمها هذه المشروعات.

١ـ مفهوم المشروعات المشتركة:

يوجد اتفاق على أنّ الصفة الأساسية التي تميز المشروعات المشتركة هي تعدد الأطراف المشتركة، بمعنى أن يكون هناك أكثر من طرف ينتمون إلى دولتين أو أكثر، ويجرى التمييز بين أسلوبين للمشاركة، الأول هو المشاركة برأس المال والثاني هو المشاركة التعاقدية التي لا تتضمن مشاركة في الملكية، بل يحتفظ كل من أطرافها بكيانه الذاتي، ويكون الاتفاق التعاقدي على اداء أنشطة محددة وبينما يتصف الأسلوب الأول بطول الأجل، فإن الثاني يكون ضمن فترة محدودة.

عموماً، تهدف المشروعات المشتركة إلى تحقيق تكاملٍ اقتصادي بالأنشطة الاقتصادية التي يدعم بعضها بعضاً سواء بالتكامل الرأسي أو الأفقي، وذلك ضمن تخصص كل بلدٍ في إنتاج أنواع محددة من المنتجات التي يتم تسويقها بشكلٍ مشترك بين هذه الدول. وبالمحصلة، تؤدي هذه المشروعات إلى تفعيل الربط الإنتاجي بين الدول المشاركة مما يحفّز أنشطة التبادل التجاري المشتركة ويقويها. كما ويمتد هذا المفهوم ليشمل التمويل المشترك الذي يساعد في تسهيل حركة رؤوس الأموال بين الدول. [131]

تمثل المشروعات المشتركة أحد محاور العمل الأساسية التي نصّت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية في المادة التاسعة منها (تنسيق الإنماء ووضع برامج لتحقيق مشروعات الإنماء العربية المشتركة). وفي هذا السياق تمّت الإشارة إلى مفهوم المشروع العربي المشترك بأنه "إشراك أكثر من دولةٍ عربية واحدة في إقامة مشروعاتٍ تهدف إلى إنتاج السلع والخدمات سواء في صورة مشروعاتٍ جديدة لممارسة هذا النوع من النشاط الإنتاجي أو كان ذلك في صورة زيادة الكفالة الإنتاجية لمشروعاتٍ قائمة فعلاً وذلك عن طريق ادماجها في مشروع عربي مشترك يخضع لإرادة واحدة ويتطلب استثمارات طويلة الأجل لكل ما يتضمنه هذا الاستثمار". [132]

2- أهمية المشروعات المشتركة:

يُنظر في الأدبيات الاقتصادية إلى عملية استثمار وتمويل المشروعات المشتركة بأنها عاملٌ يُحفّز مسيرة التنمية والتعاون المشترك بين الدول، وإذا أسقطنا هذا المنظور على واقع التعاون المشترك بين الدول المدروسة في هذا البحث يمكننا الإشارة إلى العديد من النقاط التي تبين أهمية هذه المشروعات في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، وفيما يلي أهم هذه النقاط:

- تحقيق التكامل المالي بين الدول الأعضاء من خلال إقامة مشروعات استثمارية مشتركة تفتح مجالاتٍ واسعة لاستثمار رؤوس الأموال بين هذه الدول في مشروعات إنتاجية استراتيجية.
- الاعتماد على المشروعات الصناعية المشتركة من أجل تطوير القطاعات الاستراتيجية في تلك الدول وكذلك تعميق الميزة النسبية لكل دولة .
- استثمار مزايا التقارب الجغرافي بين الدول المدروسة وتطوير البنية التحتية في المنطقة بما يعزز الاستثمار الإقليمي لمزاياها كما في حالة مشاريع القطاعات الاستراتيجية الرافدة لعملية التنمية الاقتصادية.

---

[131] برقاوي مسعود سميح، "المشروعات العربية المشتركة الواقع والافاق"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1988.

[132] رشيد،عبد الوهاب، "الدور التكاملي للمشروعات العربية والمشتركة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1985، ص194.

- تكثيف الجهود المشتركة بما يساعد في تحسين بيئة الاستثمار والتخفيف من القيود العديدة التي تعاني منها هذه الدول مثل الصعوبات المالية والتسويقية وعدم استقرار الأوضاع السياسية التي تؤثر سلباً في بيئة الاستثمار في تلك الدول وتعيق انطلاقتها الاقتصادية.
- الاستفادة من الخبرات والكفاءات الوطنية التي تمتلكها هذه الدول كقطاع النفط مثلاً وتشارك هذه الخبرات والكفاءات الفنية بما يحقق منافع مشتركة لجميع الدول. [133]

وفقاً لما تقدم، يشير البحث إلى ضرورة تنسيق جهود التكامل بين الدول المدروسة بما يقوي الدور التنموي التكاملي للمشروعات المشتركة. في هذا المجال، يحقق الدعم المالي المشترك انجازات مهمة فيما يتعلق باستثمار الإمكانات المتاحة. كذلك، ينصح البحث بضرورة العمل على مراجعة الأخطاء التي وقعت فيها بعض المشاريع العربية المشتركة والعمل على تجنّبها، لا سيما فيما يتعلق بالاعتماد الكبير على الخبرات الأجنبية والمكاسب الفردية لإدارات هذه المشروعات وغياب التنسيق الحكومي لها، حيث أدى ذلك الأمر إلى ظهور حالةٍ من التبعية الاقتصادية لهذه المشروعات دون تحقيق أهداف المدخل الإنتاجي التكاملي ضمن المشروعات العربية المشتركة.

3- معوقات المشروعات المشتركة:

تحظى المشروعات المشتركة باهتمامٍ جيد سواء في المجال الأكاديمي أو المجال العملي ضمن السياسات الاقتصادية الخارجية للدول. يُنظر إلى المشروعات المشتركة بأنها من أهم أدوات تفعيل التعاون والتشابك الاقتصادي. إلا أنّ ما ذكر لا يلغي وجود العديد من المعوقات والمشاكل التي تحدّ من فعالية هذه المشروعات، ويمكن ذكر أهمها بالتالي:[134]

- عدم توفير البيانات اللازمة حول أهم مجالات المشروعات المشتركة المطلوبة بين الدول الأعضاء، الذي يعود غالباً لضعف الدراسات والبحوث اللازمة لتفعيل هذه المشروعات.
- الضعف الحاصل في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية التي يجب أن تتم على أساسها هذه المشروعات.
- عدم توفر المؤهلات الفنية والإدارية اللازمة لتنفيذ وإدارة هذه المشروعات، وعدم توفر العمالة الماهرة لمتابعة مرحلة التشغيل، وغياب الهيئات المختصة اللازمة لمراقبة سير أعمال هذه المشروعات وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.
- ضعف عملية التسويق والترويج اللازمة لهذه المشروعات، الأمر الذي يعيق عملية الاستثمار للمدخرات المطلوبة في تنفيذ هذه المشروعات .
- ضعف الهياكل والبنى التحتية اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .
- عدم توفير الإمتيازات الحمائية اللازمة لهذه المشروعات، مما يعيق إمكانية تصريف منتجات هذه المشاريع وتوسيع السوق التكاملية اللازمة لنجاح هذه المشروعات.
- ضعف التنسيق بين المشروعات المحلية والمشروعات المشتركة بسبب التشابه بين تلك المشروعات الذي يؤجج مستويات التنافس فيما بينها.
- تأثير الظروف السياسية غير المستقرة في المنطقة التي تؤدي إلى عرقلة تنفيذ بعض هذه المشروعات.
- ضعف الموارد المالية المخصصة لتمويل المشروعات المشتركة بالإضافة لضعف الأموال في المؤسسات المالية في الدول الراغبة في التعاون المشترك.

بالمحصلة، يرى البحث ضرورة تحديد المعوقات الرئيسة التي تواجه المشروعات المشتركة بين الدول وتحديد طبيعتها من حيث كونها تتعلق بعدم وجود تنسيق بين الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية، أم

---

[133] الرياشي، سليمان وآخرون، "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص 112-114.

[134] الرياشي، سليمان وآخرون، عام 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص264-263، مرجع سابق.

عدم توافر استراتيجية تنموية تكاملية واضحة تنطلق من خطط هادفة تحقق التنسيق بين المشروعات المشتركة والمشروعات المحلية بما يدعم التنمية التكاملية والترابط العضوي والإنتاجي بين هذه الدول. لا بدّ من الإشارة في هذا السياق إلى أنّ واحدةً من أهم المشكلات التي تحدّ من فاعلية هذه المشروعات ودورها الحيوي في خدمة التنمية الإقليمية تتمثل في غياب الصيغة التنسيقية المناسبة في إطار رؤيةٍ شاملة للقطاعات التي تنتمي لها هذه المشروعات ووضعها قيد التنفيذ ضمن برامج قطاعية مشتركة يتم من خلالها اختيار وتوطين المشروعات وتحديد إطارها الفني بما يدعم التعاون الاقتصادي.

ثانياً: لمحة عن أهم المشروعات الإستثمارية المشتركة بين الدول المدروسة

يقدم البحث فيما يلي عرضاً لأهم المشروعات الاستراتيجية المشتركة بين الدول المدروسة التي يمكن البناء عليها كمرتكزات لتدعيم التكامل بين هذه الدول.

1- مشروع الربط الكهربائي:

بدأ مشروع الربط الكهربائي الثُماني خماسياً في عام 1989حيث كان يضم في حينه كلاً من (مصر، والعراق، والأردن ، وسوريا، وتركيا)، وانضمت لبنان بشكلٍ رسمي للمشروع في عام 2000 ومن ثم انضمت ليبيا في عام 2001، وانضمت فلسطين رسميا في عام 2010 ليصبح بذلك "مشروع الربط الكهربائي الثُماني".

تّم انجاز الربط الكهربائي بين سورية والأردن ووضعه في التشغيل في 9 كانون ثاني من عام 2001، واستمر تبادل الطاقة الكهربائية بين الشبكتين الكهربائيتين السورية والأردنية حتى عام 2004، ثم تمّ توقيع عقد لتبادل الطاقة بين الجانبين في عام 2005 مع تجديده سنوياً.[135]كذلك، تمّ إنجاز وتشغيل خط الربط السوري-اللبناني في عام 2009، على أن يتم تأمين جزء من احتياجات لبنان من الطاقة الكهربائية من خلال الشبكة المصرية وذلك عبر الشبكتين الأردنية والسورية مقابل رسوم عبور يتم دفعها للشبكات الوسيطة. وفيما يتعلق بتركيا فقد تمّ الانتهاء من كافة الأعمال المتعلقة بالمشروع من قبل تركيا منذ عام 1997 ومن قبل الجانب السوري في منتصف عام 2003، وتبعه تشغيل خط الربط بين البلدين من خلال تزويد الشبكة السورية بالكهرباء من الشبكة التركية بشكلٍ منفصل. كذلك الأمر، استمرت أعمال الربط مع العراق الذي أنجز ما نسبته 65% من خط الربط (الذي يصل طوله إلى 28كم)، وتم إنجاز محطات التحويل 400 ك.ف الخاصة بالمشروع من قِبل الجانب السوري. من جهةٍ أخرى، أكمل العراق وتركيا مشروع الربط الكهربائي بينهما بشكل منفصل من خلال خط ربط 400 ك.ف. وكان من المفترض مد خطٍ آخر بين البلدين خلال تلك الفترة، وبالفعل أنجز العراق من جانبه ما يعادل 60% من الخط استكمالاً للتشغيل المتزامن بين البلدين.

عملياً، يحقق مشروع الربط الكهربائي العديد من المزايا المهمة نذكر منها:

- منافع اقتصادية للدول الوسيطة نتيجة لتحصيل رسوم عبور الطاقة الكهربائية عبر شبكاتها.
- الاستفادة من وفورات اقتصاديات الحجم مع تحقيق انخفاض في تكلفة الاستثمار المطلوب في وحدات التوليد.
- تعزيز القدرات والكفاءات المحلية من أجل معالجة المشاكل الفنية المختلفة مثل التردد و أحمال الشبكة الكهربائية، بالإضافة إلى رفع مستوى المرونة في إجراء العمليات التشغيلية الطارئة.
- الفوائد الاجتماعية والفنية نتيجة التفاعل المباشرة والزيارات المتبادلة بين المشغلين والدول المرتبطة ضمن المشروع، وبالتالي رفع مستوى الكفاءات التشغيلية والتقنية والذي يضمن إدارة وتشغيل الأنظمة الكهربائية بثقة عالية نسبياً.[136]

[135]أماني، العزم، "مشروع الربط الكهربائي الثماني"، المؤتمر العام الثالث للاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، تونس، 2009.
[136] العزم، أماني، 2009، مرجع سابق.

تجب الإشارة إلى توقف بعض مراحل المشروع خاصةً المتعلقة بربط شبكة الجانب التركي مع شبكة الربط في كلٍّ من العراق وسورية وذلك بالرغم من تنفيذ الالتزامات التعاقدية الفنية لشبكات الربط. يمكن القول أنّ هذا التوقف ليس مفاجئاً إذا أخذنا بالاعتبار الوضع السياسي والأمني الإقليمي في المنطقة، بالإضافة إلى غياب التعاون الفني من قِبل الجانب التركي لتحقيق الربط مع المنظومتين الكهربائية السورية والعراقية خاصةً بعد انضمام تركيا إلى مجموعة مشغلي الشبكات الأوروبية. بالمثل، أدى الوضع السياسي والأمني في ليبيا إلى توقف تشغيل الربط التوافقي بين منظومتي مصر وليبيا وتوسعته بالرغم من انتهاء دراسات الجدوى الخاصة ليكون مؤهلاً لمواصفات مشروع الربط الكهربائي الثماني.

تكملة لما سبق يشير الواقع الحالي من وجود ضعف في الاستثمارات والمشاريع المشتركة في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة عموماً خلال السنوات الأخيرة.[137] يزيد هذا الأمر من أهمية وضرورة تفعيل مشروع الربط الكهربائي من جديد.

2- **مشروع خط الغاز العربي:**

في عام 2006 اتفقت كلٌّ من سورية ومصر والأردن ولبنان وتركيا ورومانيا على توصيل خط الغاز إلى الحدود السورية التركية ومن هناك سيتم توصيل الخط بخط غاز نابوكو ليوصل بعدها بالقارة الأوروبية. وقد سبق ذلك اتفاق آخر في عام 2004 بين سورية ومصر والأردن ولبنان والعراق لتوصيل خط الغاز العربي مع العراق لتصدير الغاز العراقي إلى الدول الأوروبية.

يعد مشروع الغاز العربي من المشاريع الإقليمية الاستراتيجية فائقة الأهمية حيث يربط بين سورية ومصر والأردن ولبنان ويساعد هذه الدول على نقل الغاز وتسويقه فيما بينها ومن ثمّ عبر الحدود التركية إلى أوروبا. يبلغ طول الخط 1200 كيلومتر وبكلفة أولية قدرت حينها بـ 2.2 مليون دولار، وهو يمتد من العريش في مصر مروراً بالأردن وسورية ولبنان إلى الحدود التركية. قسّمت خطة المشروع العمل إلى عدة مراحل حيث تمتد مرحلته الأولى من الحدود السورية الأردنية حتى محطة غاز الريان في حمص بطول حوالي 320 كم، تليها المرحلة الثانية من حمص حتى منطقة كلس عند الحدود السورية التركية بطول 250 كم. يهدف مشروع خط الغاز العربي في مرحلته الأولى إلى نقل وتوزيع الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن وسوريا ولبنان.[138] ويهدف الجزء الثاني من المشروع إلى ربط الشبكة الغازية بين سورية وتركيا عبر انشاء وصلة أنابيب بطول 62 كم تمتد من محطة غاز حلب إلى الحدود السورية التركية .

يحقق مشروع خط الغاز العربي مجموعة كبيرة من المزايا لا سيما تلك الناجمة عن وصل خط الغاز العربي عبر الحدود بين سورية وتركيا مع شبكة الغاز التركية مما يفتح المجال لأفاق تعاون أخرى في مجال إدارة الطاقة وغيرها. بالتفصيل، تحصل على وفورات مالية نتيجة تصدير الغاز، وتحصل الدول المستوردة (الأردن وسورية ولبنان) على الغاز بسعر تفضيلي، بالإضافة إلى العوائد من رسوم العبور عندما يكتمل المشروع وتبدأ عملية تصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية .

عملياً، وبالرغم من المكانة الاستراتيجية لهذا المشروع فقد واجه العديد من الصعوبات والعراقيل، لا سيما فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية لتركيا والغرب عموماً الساعية إلى استغلال موقع سورية الاستراتيجي ودورها المحوري في تنفيذ هذا المشروع وتشغيلها .[139]

---

[137] وحيد، كريم، "مشروع الربط الكهربائي العربي ... وتحدياته السياسية"،2016، مجلة كتابات.

[138] فهد، ميرفت، "رغم تناقض علاقات البلدين: غاز سوريا يحدد مكانة تركيا"، جريدة الأهرام العربي، مصر، 2012.

[139] ملاعب، ناجي، "مرور الغاز عبر سوريا واكتشافات الطاقة فيها... دور أساسي أم ثانوي في الصراع الدموي"،2017،موقع الأمن والدفاع العربي .

3- التعاون المشترك في قطاع المياه:

في العام 1980 تمّ تشكيل لجنة فنية مشتركة معنية بشؤون المياه الإقليمية بين تركيا والعراق وفي العام 1982، انضمت الجمهورية العربية السورية إلى هذه اللجنة التي أسفرت اجتماعاتها مع تركيا ومن جانب واحد بالسماح بعبور 15.75 كيلومتر مكعب في السنة (أي 500 متر مكعب في الثانية) من مياه الفرات عبر الحدود إلى سورية. كذلك، أبرمت سورية والعراق اتفاقاً في عام1990، وافقت سورية بموجبه على تقاسم مياه نهر الفرات مع العراق بنسبة 58% للعراق و42% لسورية.[140]

في عام 1994 وقعت سورية ولبنان اتفاقاً بخصوص نهر العاصي يحصل بموجبه لبنان على 80 مليون متر مكعب/السنة حين يصل تدفق النهر داخل لبنان إلى 400 مليون متر مكعب أو أكثر خلال السنة المعنية وفي حال كان حجم التدفق أقل من هذا الرقم، يتم تخفيض حصة لبنان وفقا لنسبة انخفاض التدفق. كما شمل الاتفاق الإبقاء على الآبار الموجودة في حوض النهر التي كانت موجودة قبل توقيع الاتفاق ومنع حفر آبار جديدة.

في عام 2007 تمّ انجاز سد الوحدة المشترك بين سورية والأردن على نهر اليرموك، حيث يبلغ ارتفاع السد 100 متر وتصل سعتها لتخزينية إلى 225 مليون متر مكعب. وفي عام2013 تم تخفيض الارتفاع المقرر للسد إلى 87 متراً وانخفضت سعته إلى 110 ملايين متر مكعب. عملياً، يهدف السد إلى توفير 80مليون متر مكعب/السنة من المياه للأردن منها 50 مليون متر مكعب للشرب و30 مليون متر مكعب لأغراض الري في وادي الأردن. بالإضافة لذلك، هدفت الدولتان من السد إلى حماية البيئة في المنطقة المحيطة بحوض نهر اليرموك وتنشيط السياحة وتطوير مشاريع الطاقة.[141]

فعلياً، تبذل سورية جهوداً حثيثة لتعزيز التعاون المشترك في مجال المياه، وفي هذا السياق تمّ توقيع بيان مشترك في عام 2001 بين الهيئة العامة لتطوير الأراضي في سورية وإدارة التطوير الإقليمي لمشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا حول دعم وتشجيع التدريب والتبادل التقني وبعثات الدراسة والمشاريع المشتركة بين البلدين.

وفي العام 2002 تمّ توقيع اتفاق ثنائي بين الجمهورية العربية السورية والعراق بشأن تركيب محطة ضخ سورية على نهر دجلة لأغراض الري، على أن تكون كمية المياه المسحوبة سنوياً من نهر دجلة1.25 كيلومتر مكعب مع قدرة تصريف تتناسب مع المساحة المتوقعة التي تبلغ 150000 هكتار. كما قررت الدول الثلاثة سورية والعراق وتركيا في عام 2008 متابعة التعاون بشأن قضايا المياه عن طريق معهد المياه الذي يتألف من 18 خبيراً من كل بلد، ويهدف المعهد إلى حل المشاكل المتعلقة بالمياه بين الدول الثلاث، وتطوير المشاريع المتعلقة بالاستخدام العادل والفعال لموارد المياه العابرة للحدود بين هذه الدول، والعمل على ترشيد استخدام المواد الطبيعة وخاصة مياه الري والتربة والمراعي الطبيعية ومكافحة التصحر.

يمثل لتعاون المشترك بين الدول المدروسة في مجال المياه حاجةً مهمة كون نهري دجلة والفرات كانا موضوع خلاف ومشاكل فيما بينها لا سيما عندما تستخدم تركيا مياه النهرين كعنصر قوةٍ ووسيلةٍ للضغط على سورية والعراق.

يرتبط واقع الأزمات في منطقة حوض الفرات ودجلة بعدة أسباب، مثل الاختلاف بين النهج السياسة والاقتصادية بين دول المنطقة، واعتماد استراتيجيات التنمية من طرفٍ واحد، مع عدم كفاءة إدارة الموارد المائية والتوزيع غير العادل لهذه الموارد بين هذه الدول.

وفي ضوء ما ذكر تشير بعض التحليلات إلى أنّ وجود نوعٍ من التكامل الاقتصادي بين الدول المتنازعة حول الملف المائي قد يقدم فرصةً مناسبة لإعادة صياغة سياسةٍ مائية موحدة بهدف الحد من عمليات النهب التركية الجارية لهذه الموارد المائية و وضع القواعد المناسبة لإعادة استثمار وتوزيع هذه الموارد بين هذه الدول.[142]

---

[140] منظمة الأغذية العالمية، الفاو، تقارير الدول، العراق، 2009، ص10.

[141] منظمة الأغذية العالمية، الفاو، تقارير الدول، الأردن، 2009، ص9-10.

[142] منظة الأغذية العالمية، الفاو، تقارير الدول ، تركيا، 2009، ص.10.

4- التعاون المشترك والآمن الغذائي:

عملت عدة دول عربية على تعزيز مسار التعاون المشترك ضمن ملف الأمن الغذائي وتمّ توقيع بعض الاتفاقيات في هذا المجال . كذلك، تمّ العمل على إعداد استراتيجية الأمن الغذائي العربي في عام 1980 وكانت البداية في ذلك بالتحضير لتنفيذ 153 مشروعاً لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولةعربية، وتمّ اختيار 27 مشروعاً منها تحظى بالأولوية.
في هذا السياق تمّ تأسيس عددٍ من المؤسسات والشركات لمتابعة تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه، ففي عام 1974 أُسست الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، وقد نفذت الشركة عدداً من المشاريع لتنمية الثروة الحيوانية بلغت تكاليفها حوالي232 مليون دولار، كما تمّ تأسيس الهيئة العربية للاستثماروالإنماء الزراعي في عام 1976 وقد ساهمت الهيئة في تنفيذ عددٍ من مشروعات التصنيع الزراعي تشمل صناعة السكرواستخراج الزيوت النباتية وإنتاج الأعلاف، كما تمّ العمل على تطوير كفاءة الأراضي، وبلغت قيمة استثمارات الهيئة لغاية عام 2006 حوالي 454 مليون دولار، وبالتوازي مع المؤسسات والشركات السابقة الذكر تمّ تأسيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية بهدف تنسيق التعاون بين الدول العربية في مجالات التنمية الزراعية. وقامت الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بانشاء العديد من المحطات البحثية الرائدة في عدد من الدول العربية وذلك بغرض إعداد وتنفيذ البحوث الزراعية لدعم المشروعات الاستثمارية والتنموية التي تساهم فيها الهيئة، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ خطط وبرامج نقل التقانة الزراعية وتوظيفها في القطاع الزراعي بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية، من هذه المحطات نذكر انشاء المركز الإقليمي العربي للدراسات والاستشارات الزراعية والإنمائية (اركادساك) في عام 2004 بهدف دعم الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات الاستثمارية اللازمة، وانشاء محطة شركة تريكن للاستشارات والتدريب في لبنان في عام 2008 بهدف التعاون في بلورة الفرص الاستثمارية وإعداد الدراسات الازمة.[143]

أصدرت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي في عام 2009 في الكويت، ويهدف البرنامج إلى زيادة إنتاج السلع الغذائية الأساسية، وتوفير فرص العمل في القطاع الزراعي والحد من البطالة، وزيادة القيمة المضافة من خلال تشجيع الاستثمارات المشتركة في القطاع الزراعي، ويتم ذلك من خلال مراحل البرنامج المتتالية المرحلة الأولى بين عام 2011-2016 والمرحلة الثانية تنتهي في عام 2020، والمرحلة الثالثة تنتهي في عام 2030.[144]

5- التعاون السوري الإقليمي والأزمة/الحرب في سورية:

مع بروز الأزمة السورية تراجع موقع سورية التنافسي بين في الدول العربية، حيث احتلت سورية الموقع 17 من 19 وتراجع حجم الصادرات السورية إلى الدول العربية إلى ما يعادل 18.98% من إجمالي الصادرات السورية في عام 2012، وبانخفاض يعادل 52% عن عام 2011 كنتيجةٍ للعقوبات العربية الاقتصادية الجائرة المفروضة على سورية، وبالمقابل ارتفعت الصادرات السورية إلى الدول الآسيوية وخاصة في مجال النفط لتصل إلى أعلى مستوى لها بما يعادل53.8% في عام 2012 ، تراجعت سورية في مؤشر النفاذ إلى الاسواق الخارجية من المرتبة 132/116 إلى 122 من عام 2010 إلى 2012.[145]

---

[143] الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، قائمة بالجهات التي وقعت والهيئة مذكرات تفاهم خلال الفترة 2000-2016.

[144] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي"، المرحلة الثانية، السودان، 2018.

[145] سلمان، حيان احمد، "تأثير المؤامرة والأزمة في الاقتصاد السوري وخاصة قطاع التجارة الخارجية"، مجلة جامعة تشرين للعلوم والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35)، العدد (4)، عام 2013، ص8.

وبالرغم من العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية فقد ارتفع مؤشر شروط التبادل والتوافق التجاري من 89.3% إلى 100.8% خلال الفترة 2010 -2012، وذلك انسجاماً مع التراجع في قيمة ونسبة النفط الخام من الصادرات السورية، والذي يشير إلى أهمية تقليل الصادرات الخام وتطوير القيمة المضافة للصادرات لتحسين مؤشرات التبادل مع الأسواق الخارجية، وتحسين الفعاليات الإنتاجية بما يتناسب مع متطلبات التكافؤ بين العرض الكلي والطلب الكلي مع الدول في المنطقة.[146]

ومن الخسائر الاقتصادية للعمليات التخريبية في سورية نذكر الضرر الذي أصاب البنية التحتية ومسيرة التنمية الاقتصادية في سورية، وانعكاس ذلك على الميزانية العامة للدولة وهروب رأس المال والاستثمارات الأجنبية إلى أماكن أكثر اماناً، بالإضافة إلى الخلل في الاسواق المالية، وارتفاع الأسعار وما شابه من الآثار السلبية على الاقتصاد السوري، وفي كثيرٍ من الحالات الدولية قدمت الدول المخربة تعويضاً عن اعمالها التخريبية في الدول المتضررة، وفي سورية قامت الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا وقطر والسعودية، بالعديد من الأعمال التخريبية. [147]

منحت سورية دوراً اقليمياً لتركيا قبل الأزمة من خلال عدة مجالات مثل أن تكون الوسيط في مفاوضات سوريا والكيان الصهيوني، تماماً كما كالدور الذي منحته إيران إلى تركيا في مفاوضات البرنامج النووي مع الغرب، وقدمت تركيا لإيران بالمقابل امتياز تخصيب اليورانيوم فيها بعد رفض منح هذا الدور لروسيا أو الصين، وسعت تركيا لإيجاد عمقٍ استراتيجي أكبر لها من خلال سورية، والضغط على الغرب للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومن خلال الدعم السوري حققت تركيا أبرز نجاحاتها في السياسة الخارجية عندما ألغت تأشيرات الدخول بين البلدين، و تمّ السعي لتأسيس منطقة جوار اقتصادي من دون حواجز جمركية لينضم إليها لاحقاً الأردن ولبنان الموصوفة "بالاتحاد الرباعي" وفي الواقع لقد كانت سوريا باختصار بوابة تركيا الرئيسة إلى العالم العربي.
مع بداية أحداث الأزمة / الحرب في سورية في العام2011، انقلبت تركيا على نظرية تصفيرالمشكلات، وقد كان من نتائج هذا الانقلاب عودة تركيا إلى القيام بدور وظيفي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى روسيا والصين ومروراً بإيران. وقد أدى ذلك في المقابل إلى بروز ما يشبه تحالف من الدول المستهدفة من هذه السياسة، إيران وروسيا والعراق وسورية والصين على شكل العودة إلى أجواء الحرب الباردة من دون البعد الأيديولوجي كما كان في عهد الاتحاد السوفييتي. وانعكس هذا الأمربالمزيد من التوتر في العلاقة السورية التركية خصوصاً في ظل التورط التركي في الأزمة السورية، واتباع تركيا أسلوب التهديد وتأمين المأوى للمجموعات المسلحة، والمساهمة في إدخال الأسلحة إلى الداخل السوري، واتبعت تركيا خطاً متناغماً مع السياسات الغربية والأمريكية تجاه الازمة السورية والأزمات في المنطقة العربية، من خلال مشاركتها في عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا وموافقتها على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي في وسط تركيا، تناغماً مع مضمون مشروع الأوسط الجديد الذي ينص على تقسيم الوطن العربي على أساس دويلات طائفية.
وتبعاً لذلك تدهورت العلاقات الاقتصادية بين سورية وتركيا، و أصدرت وزارة الاقتصاد السورية قراراً بفرض حظر واسع النطاق على المستوردات التركية. وأعقب ذلك قراراً تركياً في عام 2011 بتطبيق رزمة من العقوبات الاقتصادية على سورية وإيقاف التعاملات المالية مع مصرف سورية المركزي، ووقف القروض التي تقدم للحكومة السورية.[148]وفي عام 2012 أعلنت تركيا إغلاق سفارتها في

[146]سلمان، حيان أحمد، مجلة جامعة تشرين للعلوم والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، عام 2013، ص21، مرجع سابق.
[147]حمد، صلاح الدين، "آثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، سورية نموذجاً"، اطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2015،ص،180.

[148] سلام الساعدي، سورية وتركيا: من أعمال بمليارات الدولارات لمعركة "اللائحة السوداء، موقع العربي الجديد

https://www.alaraby.co.uk/economy

العاصمة السورية دمشق، واستمر تدهور العلاقات الاقتصادية، إذ سجل التبادل التجاري في عام 2013 تراجعاً بنسبة 85% عن العام السابق، بحسب بيانات وزارة الاقتصاد السورية.
تكملة لما ذكر، سيتم تقديم مقاربة تحليلية لتطور المشاريع الاستثمارية التركية والصينية والإيرانية خلال فترة الأزمة /الحرب في سورية، كما يلي:

الجدول (41):)المشاريع الأجنبية المشملة بموجب المرسوم التشريعي /8 /لعام 2007 خلال الفترة 2007-2014 (مليون ل.س)

البلد	2014-2007							
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية مليون ل.س	الآلات والمعدات النقل	عدد المشاريع %	فرص العمل %	التكاليف الاستثمارية %	الآلات والمعدات النقل %
تركيا	25	3178	16787	12897.8	16.6	16.3	1.05	0.087
إيران	3	236	428	389	0.02	1.21	0.00268	0.00267
الصين	1	12	28	25.9	0.66	0.066	-	-
المجموع	**150**	**19456**	**1597111.8**	**1470468.9**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير الاستثمارالسنوي التاسع 2015 هيئة الاستثمار السورية.

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

ارتفعت الأهمية النسبية للمشاريع التركية مقارنة بالدول الأخرى (إيران، الصين) خلال الفترة 2007-2014، حيث برزت أهمية تركيا سواء بالنسبة لعدد المشاريع أم لفرص العمل المتاحة، حيث بلغ عدد المشاريع التركية (25) و بنسبة 16.6% من إجمالي مشاريع الاستثمارالأجنبي في سورية خلال تلك الفترة، مع انخفاض في تكلفة المشاريع مقارنةً بعددها حيث بلغت هذه التكلفة (16787) مليون ليرة سورية وبنسبة (1.05%) من إجمالي تكاليف الاستثمارالأجنبي، أما تكاليف آلات ومعدات النقل فبلغت (12897.8) مليون ليرة سورية وبنسبة 0.087% من إجمالي تكاليف الآلات والعُدد. كما يُظهر الجدول التحسن في عدد فرص العمل في المشاريع التركية بالمقارنة مع الصين وايران.

بالرغم مما سبق ذكره. تعد الصين وإيران من الشركاء الأساسين لسورية، حيث قدمت إيران مساعدات اقتصادية لدعم الاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة/ الحرب في سورية، وذلك من خلال تأمين مساعدات مادية استراتيجية، تطوير التبادل التجاري وتشجيع الاتفاقيات التجارية مع سورية، دعم الليرة السورية أمام الدولار ولمواجهة العقوبات الاقتصادية المجحفة التي يتعرض لها الاقتصاد السوري، وتوفير الاعتمادات المصرفية لتغطية المستوردات السلعية خلال فترة الأزمة.[149]

تشير البيانات الاقتصادية إلى التطورفي حجم التجارة الثنائية السنوية بين سورية والصين خلال الفترة المدروسة، ومساهمة الشركات الصينية باستكشاف النفط والغاز والمقاولات الهندسية وبناء البنية التحتية والخدمات الأخرى في سورية، مما ينعكس ايجابياً على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.
وفي عام 2013 اقترح الرئيس الصيني إنشاء مبادرة الحزام والطريق والتي تشابه طريق الحرير القديم، وذلك بهدف ربط الصين مع أوروبا من خلال الموانىء والطرق السريعة وشبكات الاتصالات وخطوط السكك الحديدية، وتقوم المبادرة على المنفعة المشتركة بين سورية والصين، من خلال

[149] قدور، صفاء، "العلاقات السورية-الإيرانية وآفاقها المستقبلية"، مجلة جامعة البعث، المجلد 41، العدد 80، 2019، ص18.

المساهمة في إعادة الاعمار ودعم سورية لتصبح مركزا تجارياً استراتيجياً في المنطقة، والاستفادة من المزايا التي يقدمها موقع سورية الاسترتيجيي للصين من خلال ربطها بالبحر المتوسط بشكل مباشر.
وفي هذا الإطار تظهر الضرورة للقيام بدراسة شاملة لجميع مشاريع البنية التحتية المقترحة إلى سورية، وتوجيهها لتكون بديلاً عن الاقتراض المباشر في إطار عملية إعادة الإعمار وما تتطلبه من موارد اقتصادية ضخمة. على سبيل المثال، تشجيع المشاريع الحيوية الاستثمارية الصينية التي تحقق اعلى العوائد الاقتصادية لرفد عملية التنمية الاقتصادية في سورية.[150]

بشكل عام ركّزت السياسة الاقتصادية السورية على تحقيق التنمية الاقتصادية في الفترة التي سبقت الأزمة، من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الإقليمية و العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز تواجد رجال الأعمال السوريين من خلال المؤتمرات المحلية والعالمية، وتطوير السياسة المالية والنقدية والضريبية والجمركية وتطوير القطاع التجاري والمصرفي وتحرير الخدمات المالية واتخاذ القوانين والمراسيم المشجعة. لذلك، وبالرغم من العقوبات المجحفة على سورية تابعت السياسة الاقتصادية السورية خلال فترة الأزمة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم وتنشيط الاقتصاد وتلبية احتياجات التنمية في ظل المؤامرات الخارجية على سورية.[151]

6- قطاع الصناعات النسيجية:

تحظى الصناعة النسيجية بمكانة خاصة في قطاع الصناعة التحويلية في الدول المدروسة وفي مقدمتها سورية التي انتقلت فيها هذه الصناعة من أسلوب الحماية المطلقة إلى التحرير التدريجي مع تطبيق اتفاقيات تحرير التبادل التجاري الجماعية والثنائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتفاقيات الثنائية مع عدد من البلدان العربية وتركيا. واعتباراً من عام 2005 تمّ السماح بدخول المنتجات النسيجية من البلدان العربية إلى سورية مع إلغاءٍ كامل من الرسوم الجمركية، كما تمّ تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج للصناعات النسيجية المستوردة من الدول الأخرى والسماح باستيراد المنتجات النسيجية الأخرى كالنسيج والملابس مع تخفيض الرسوم الجمركية المرتفعة على هذه المنتجات[152]. عملياً، تمثل كلٌّ من مصر والسعودية والإمارات والأردن ولبنان أهم الشركاء التجاريين العرب لسورية فيما يتعلق بتجارة النسيج.

شهدت الصناعات النسيجية في سورية وفي الدول العربية عموماً في عام 2005 حدثين هامين تمثل الأول بإنهاء العمل باتفاقية الألياف المتعددة ونظام الحصص. أما الحدث الثاني فكان اكتمال تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد استفادت الصناعات النسيجية السورية من هذه الاتفاقية بشكل ملموس حيث ارتفعت الصادرات السورية النسيجية إلى البلدان العربية من 231 مليون دولار في عام 2005 إلى 991 مليون دولار في عام 2006 وإلى ما يعادل 1046 مليون دولار في عام 2007، ما أدى أيضاً إلى زيادة مساهمة الصناعات النسيجية في إجمالي الصادرات السورية إلى البلدان العربية حيث وصلت هذه النسبة في عام 2007 إلى 73% بالنسبة للجزائر و64% بالنسبة لليبيا و56% بالنسبة لموريتانيا و51% بالنسبة للسودان و38% بالنسبة لمصر و30% بالنسبة للأردن. بالمقابل فإن المستوردات النسيجية السورية من البلدان العربية قد انخفضت بعد استكمال هذه الاتفاقية من 38 مليون دولار في عام 2005 إلى 27 مليون دولار في عام 2007 .[153]

---

[150] يوسف، شذى، وآخرون، "هل يمكن الاستفادة من مبادرة (الحزام والطريق)في إعادة البناء في سورية ؟"، مجلة الأطروحة العلمية المحكمة، العدد السابع، السنة الثالثة، 2018، ص177-179.

[151] حمد صلاح الدين، ، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2015، ص189، مرجع سابق.

[152] اللحام، فؤاد، "الصناعات النسيجية في سورية"، الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، 2009.

[153] اللحام، فؤاد، الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، 2009، مرجع سابق.

يعتبر انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2005 خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادي العربي وتطوير حركة التجارة العربية البينية وتطوير البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات والمشاريع المشتركة، لكن لم تخلُ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من بعض الآثار السلبية على الصناعة السورية عموماً وعلى الصناعات النسيجية خصوصاً بسبب لجوء العديد من المصدرين والمستوردين في بعض البلدان العربية من تبييض شهادات المنشأ لمنتجات أجنبية من أجل الاستفادة من مزايا وإعفاءات هذه الاتفاقية بشكلٍ غير مشروع إضافة إلى التلاعب بقيم المستوردات ومواصفاتها ما وضع الصناعة النسيجية في منافسة غير عادلة أمام هذه البضائع في حالات عديدة.

وتبعا لاتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا وفيما يخص قطاع المنسوجات والملابس، تشير الدراسات خلال الفترة المدروسة إلى أن نوعية الصادرات والمستوردات من المنتجات القطنية بين سورية وتركيا كانت معظمها منتجات خام من القطن غيرمصنعة، وخيوط قطنية أو خيوط منسوجة بنسبة معينة من القطن وقد شكلت هذه المنتجات حوالي 24% من إجمالي الصادرات السورية إلى تركيا في عام 2010 .[154] لذلك كان الميزان التجاري لهذه المنتجات في صالح الجانب التركي بسبب غياب المعاملة التفضيلية التي يمكن أن تحظى بها السلع المصنعة، إن منافسة السلع التركية من المنتجات القطنية لمثيلها من المنتجات السورية يعود لسبب رئيسٍ وهو انخفاض تكلفة المنتجات التركية مقارنةً بالسلع السورية بالإضافة للدعم غيرالمباشرللصناعة التركية في هذا المجال، واستلزم هذا الأمروجود إجراءات جادة لتخفيض الأعباء على الإنتاج المحلي، وبخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية على المواد الخام والوسيطة الداخلة في إنتاجها، وتخفيض الضرائب والرسوم المتعلقة بها، وتبعاً لهذه النتائج ولعدة أسباب تم إيقاف العمل بهذه الاتفاقية في الفترة الحالية وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات العربية نتيجة إزالة التعريفات الجمركية، وإلغاء العديد من الإجراءات والرسوم ذات الأثر المماثل.

<u>وبشكل عام يمكن الإشارة إلى بعض النقاط المهمة لتمتين التعاون المشترك في مجال الصناعات النسيجية:</u>

- تكليف الاتحاد العربي للصناعات النسيجية وبالتعاون مع الهيئات الإقليمية في حال الضرورة مسؤولية تشكيل مرصدٍ عربي-اقليمي للصناعات النسيجية يشرف على هذه الصناعة ويتابع مستجداتها عالمياً وعربياً ويوفر البيانات والمعلومات المختلفة اللازمة لتطويرها.
- دراسة واقتراح فرص استثمارية جديدة في مجال الصناعات النسيجية مثل إقامة مجمعات متكاملة للغزل والنسيج والألبسة بما يتضمن التسويق والترويج، والسعي لإقامة مشروعات مشتركة ضمن الدول التي تتمتع بميزة نسبية لهذه الصناعة وتحقق معايير الجدوى الاقتصادية.
- الاهتمام بالتطوير الأكاديمي لصناعة النسيج من خلال دراسة إمكانية إقامة المعهد العربي للصناعات النسيجية بإشراف الاتحاد العربي للصناعات النسيجية والذي يتولى مهمة إعداد الكوادر الفنية والاقتصادية في مجال الصناعات النسيجية في البلدان العربية.
- التنسيق بين المخابر والمراكز الفنية المختصة بهذه الصناعات الموجودة في الدول المدروسة سواء على الصعيد العربي أو الإقليمي وذلك بهدف التعاون فيما بينها من أجل تطوير هذا القطاع ودعم هذه الصناعة في هذه الدول.
- انشاء موقع للتجارة الإلكترونية في مجال الصناعات النسيجية لتشجيع التبادل التجاري بين الدول على المستوى العربي والإقليمي.
- تطوير مجالات البحث والابتكار في الصناعات النسيجية مع تقديم جوائز محلية واقليمية للمشروعات المبتكرة والمبدعة في هذا المجال.

[154] حمود، ظافر محمد، "القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحريرالتجارة الدولية"، جامعة دمشق -كلية الاقتصاد، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، دمشق،2015 ، ص138.

- تشـارك إقامـة معـارض ومـؤتمرات متخصصـة للمنتجـات والمعـدات النسـيجية للتعريـف بالمستجدات في صناعة النسيج بما يخدم تطوير الإنتاج في هذا القطاع.

خاتمة المبحث الثاني:

يشير المبحث إلى أهمية المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية وتفعيل الربط الإنتاجي بين الدول المتعاونة مما يحفّز أنشطة التبادل التجاري المشتركة ويقويها، وذلك ضمن تخصص كل بلدٍ في إنتاج أنواع محددة من المنتجات التي يتم تسويقها بشكلٍ مشترك بين هذه الدول. وفقاً لما تقدم، تظهر ضرورة تنسيق جهود التكامل بين الدول المدروسة بما يقوي الدور التنموي التكاملي للمشروعات المشتركة. في هذا المجال، يحقق الدعم المالي المشترك انجازات مهمة فيما يتعلق باستثمار الإمكانات المتاحة. كذلك، ينصح البحث بضرورة العمل على مراجعة الأخطاء التي وقعت فيها بعض المشاريع العربية المشتركة والعمل على تجنّبها. لا سيما فيما يتعلق بالاعتماد الكبير على الخبرات الأجنبية والمكاسب الفردية لإدارات هذه المشروعات وغياب التنسيق الحكومي لها، حيث أدى ذلك الأمر إلى ظهور حالةٍ من التبعية الاقتصادية لهذه المشروعات دون تحقيق أهداف المدخل الإنتاجي التكاملي ضمن المشروعات العربية المشتركة.

تم العمل على تفعيل العديد من المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول المددروسة في العديد من المجالات الاستراتيجية، مثل الكهرباء والموارد الطاقوية والمشاريع المائية بالإضافة للتعاون في مجال الامن الغذائي، وبالرغم من تراجع التعاون الاستثماري في العديد من هذه المجالات وذلك يعود للظروف الاقتصادية والسياسة الحالية في المنطقة، بالإضافة إلى غياب التعاون من الجانب التركي في كثير من الملفات الاستراتيجية، إلا أن هذا لا يلغي أهمية تفعيل التعاون التكاملي ضمن هذه المشاريع في مسار العمل الاقتصادي الإقليمي العربي مستقبلاً، وفي ضوء ما ذكر تشير بعض التحليلات إلى أنّ وجود نوعٍ من التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة قد يقدم فرصةً مناسبة لإعادة صياغة سياسةٍ استثمارية موحدةٍ بهدف الحد من عمليات النهب التركية للموارد المائية والطبيعية، ولمواجهة الأطماع الغربية في ثروات المنطقة، مع وضع القواعد المناسبة لإعادة استثمار وتوزيع هذه الموارد بما ينعكس ايجابياً على هذه الدول.

ركزت السياسة الاقتصادية السورية على تحقيق التنمية الاقتصادي في الفترة التي سبقت الأزمة،من خلال تعزيز الانفتاح الاقتصادي على الأسواق الإقليمية و العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالرغم من العقوبات المجحفة على سورية تابعت السياسة الاقتصادية السورية خلال فترة الأزمة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم احتياجات التنمية في ظل المؤامرات الخارجية على سورية، للانطلاق من جديد في دبلوماسية اقتصادية،سيكون هدفها الأول هو إعادة بناء سورية.

الفصل الثالث: الواقع والآفاق لنموذج التكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة

المبحث الثالث: مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي والتحديات الخارجية

المبحث الثالث: مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي والتحديات الخارجية

المقدمة:

يوجد العديد من العوامل الخارجية التي تواجه مشروع التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول التي يدرسها هذا البحث، ولعل إحدى أهم تلك العقبات تتمثل في الضغوط الخارجية المحبطة لتجارب التكامل العربي والإقليمي السابقة. يُضاف لذلك محاولات عدة دول كبرى ربط الدول العربية والإقليمية فيها وجعلها تابعة لها.

عملياً، تجلّت هذه المحاولات في ظهور العديد من المشاريع التكاملية في المنطقة التي تدعمها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يظهر بوضوح أنّ معظمها تهدف إلى ادماج الكيان الصهيوني في المنطقة وجعله مركز الثقل فيها، بالإضافة إلى زيادة النفوذ الغربي والأمريكي في المنطقة، الأمر الذي يفرز مجموعة من التحديات الاقتصادية أمام اقتصاديات دول المنطقة، كما أنه يطرح مجموعة من المعوقات أمام مشاريع التكامل الاقتصادي العربي الإقليمي في دول المنطقة.

وانطلاقاً من هذا الوضع، تظهر الحاجة الموضوعية إلى تحقيق تكامل عربي اقليمي يدعم المصالح العربية ودول المنطقة ويقوي مواقف هذه الدول في مواجهة الأطماع والتحديات الخارجية في المنطقة، ويزيد من قدراته المحلية على استغلال مواردها وخيراتها.

أولاً: لمحة عن المشروع الشرق أوسطي:

يوضح هذا القسم من الدراسة مفهوم وأبعاد المشروع الشرق أوسطي. وفي اطار التعريف السابق للنظام الإقليمي نلاحظ أن الممارسات السياسية للدول الغربية استهدفت إعادة بلورة النظام الإقليمي المقترح للشرق الأوسط من خلال عدة محاولات تهدف إلى تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين دول الجوار الجغرافي و الدول العربية والعمل على إدخال الكيان الصهيوني كمركز لهذا النظام، وبالتالي تعتمد فكرة النظام الشرق أوسطي على مبدأ القاعدة الجغرافية للاقليم متجاوزة بذلك الرأي الآخر المعتمد على مدى التجانس والتقارب في العناصر البشرية والثقافية والاجتماعية ووحدة الأهداف بين الدول المتعاونة وفق هذا المبدأ.[155]

عند البحث عن محفز للتعاون الاقتصادي الإقليمي في المنطقة بعيداً عن الكيان الصهيوني يظهر دور إيران كمثال عن الدول الصامدة في وجه الضغوط الغربية والتي تمتلك ميزات من الناحية الاقتصادية والتعداد السكاني والمساحة ومصادر الثروة كما أن لها خبرة طويلة في الصناعة العسكرية، والتي تقدم فرصاً تعاونية ومواقف مشتركة مع الدول مثل العراق وسورية والتي تتعرض أيضا للعديد من الضغوط الخارجية. [156]

كل العوامل السابقة تشكل ضغوط على الدول العربية ولم يعد الوضع يتوقف إزاء فقط دول محددة، بل تعداه الأمر ليمتد إلى كل الشعب العربي، كما أن غرس هذا الكيان سيساعد على فرض متطلبات الغرب والولايات المتحدة، من تفكيك للقوى العسكرية التي عاشتها الدول العربية في السابق للدفاع عن الحقوق العربية.[157]

فيما يتعلق بالموقف من المشروع كانت الآراء متباينة فالبعض يرى أن تطوره سيؤدي إلى آثار سلبية على النظام العربي وإلى ذوبان الهوية العربية لحساب الهوية الشرق أوسطية التي تتضمن هويات متنوعة خاصةً هوية الكيان الصهيوني. بالمقابل، شجّع البعض الآخر هذا المشروع بحجة أنه لا يوجد تضارب بين الشرق أوسطية والنظام العربي الإقليمي القائم، ويمكن الدمج بينهما بصورة جيدة من أجل تحقيق شكل من أشكال التكامل .[158]

ومع اختلاف الآراء حول هذا الموضوع يبرز موقف الجامعة العربية ليضع محددات التعامل مع هذا المشروع، حيث أن أي ترتيب شرق أوسطي لن يكون على حساب الدول العربية التي تستند إلى أسس راسخة تحكم تطوير العمل العربي المشترك وأهمها أولوية السلام الشامل وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام.

أظهر الواقع العملي وجود عدة تهديدات يفرضها المشروع الشرق أوسطي على المصالح العربية خاصة فيما يتعلق بموارد النفط ومصادر المياه والملاحة البحرية، كما يفرض التواجد والتدخل العسكري الخارجي في المنطقة هيمنة أجنبية على منابع النفط العربي، ناهيك عن التحكّم بخطوط الملاحة العربية التي تتمتع بموقع استراتيجي سياسي مهم للدول العربية، فمثلاً كان إغلاق مضيق باب المندب لمواجهة حركة ملاحة الكيان الصهيوني سلاحاً قوياً في حرب عام 1973.

اقليمياً، يتجاهل المشروع الشرق أوسطي تقديم حلولٍ لبعض الملفات الاستراتيجية مثل ملف المياه فالواقع يشير إلى تجاهل تركيا المصالح السورية والعراقية الحيوية في مياه الأنهار المشتركة، كما يستمر

---

[155] شدود، ماجد محمد، دمشق، 1996، ص31، مرجع سابق.

[156] الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، "التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994، ص283.

[157] الدجاني، أحمد صدقي وآخرون، 1994،المرجع السابق، ص286.

[158] المجذوب، أسامة، "العولمة الاقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص135.

استغلال الكيان الصهيوني لمياه الأردن من الضفة الغربية وأنهار جنوب لبنان مع حرمان شعوب هذه الدول من حقوقها المشروعة في مياهها.[159]

يشغل البعد الاقتصادي للمشروع الشرق أوسطي مكانة رئيسة في أهداف هذا المشروع إذ يتضمن، ضمن أهدافٍ أخرى، إقامة تعاون استراتيجي مع الكيان الصهيوني تُمكّنه من استغلال العلاقات الجديدة التي تترتب على المشرع لصالحها بما يمكّنها من تعميق السيطرة على السوق العربية الكبيرة والترويج لصادرات الكيان. بالمقابل، لا يُتوقع أن تحقق الدول العربية مكاسب اقتصادية مشابهة.

أخيراً، يُتوقع أن تصب المكاسب الاقتصادية للمشروع الشرق أوسطي في مصلحة الكيان الصهيوني واقتصادات الدول الغربية التي ستدعم الكيان الصهيوني في تحقيق مايلي:

أ- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية والتقنية المتاحة، خاصة وأن للتجارة دور رئيس في اقتصاد الكيان الصهيوني .[160]

ب- محاولة السيطرة على اقتصادات الدول العربية وتحويل أسواقها إلى مركزٍ لتصدير المواد الخام الذي سيزيد من الاختلال في معدلات النمو بين الدول العربية واقتصاد الكيان الصهيوني وذلك من خلال ما يعرف بـ (تعاقدات التبادل التجاري) بين الصناعات في الدول العربية وهذا الكيان حيث ذهب البعض إلى وضع تخصص بين الدول، مثال ذلك أن تتخصص مصر في زراعة القطن وإنتاج الغزول وغيرها من الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة، بينما تتركز صناعة الغزل والنسيج المعتمدة على التقانة الحديثة في الكيان الصهيوني.[161]

بشكل عام سعت الولايات المتحدة الامريكية من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى السيطرة على المنطقة ، بدءا من تقربها من الخليج والسعودية في السبعينات ومن ثم غزو العراق و محأولات الولايات المتحدة الاميركية تقسيم العراق لتحقيق المطامع الأمريكية-الصهيونية في المنطقة. وفي هذا السياق أشار الباحث جاي باخور من مركز هرتسليا في عام 2006 إلى أنه من معايير فشل الاحتلال الأمريكي للعراق عدم تحقيقه الأهداف الرئيسية لهذا الاحتلال والمتمثلة في القضاء على الوحدة الجغرافية للعراق، وتسهيل إقامة دويلات طائفية فيه، [162] واتبعت سياسة الولايات المتحدة التقرب من القوى الاستراتيجية في المنطقة على نحو إيران ولكن محولاتها باءت بالفشل. في ضوء ما سبق اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المشروع وسيلةً لضمان السيطرة وبشكل أكبر على البترول العربي، وهناك عدة مؤشرات تدل على أن الطرح الأمريكي لهذا المشروع يشكل حلف دفاعي إقليمي يشابه الأحلاف الأوروبية خلال الحرب الباردة، والذي يهدف بالضرورة إلى احكام السيطرة الأمريكية على المنطقة لمواجهة التواجد الإيراني والروسي الذي يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة[163]. وبعد إخفاق العدوان الصهيوني المدعوم أمريكياً على لبنان في عام 2006 ، بدا جلياً تراجع النفوذ الأمريكي لتعميق مشروع الشرق أوسط الجديد أمام التحالف السوري الإيراني في المنطقة .[164]

ثانياً: لمحة عن مشروع المتوسطية في المنطقة:

يقدم هذا القسم لمحة عن واقع المشروع المتوسطي في المنطقة والأبعاد المتعلقة به.

---

[159] الدجاني، أحمد صدقي والأخرون ، مركز الدراسات الوحدة العربية،، 1994، ص285، مرجع سابق.

[160] شدود، ماجد محمد، دمشق 1996، ص89-90، مرجع سابق.

[161] شدود، ماجد محمد، دمشق 1996، ص91، مرجع سابق.

[162] عدرة، خلدون، "المشروع الصهيوني-الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد 31- العدد الأول،2015 ، ص27.

[163] المخادمي، عبد القادر رزيق، "مشروع الشرق أوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات"، الدار العربية للعلوم، الجزائر، 2005، ص109.

[164] "الشرق الاوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2008، ص25.

أ- ماهية المشروع المتوسطي في المنطقة:

تشير بعض الدراسات إلى مرور مراحل الحوار الأوروبي / العربي، والشراكة المستمرة بين أعوام 1973 وحتى مؤتمر برشلونة الى مرحلتين:
الأولى : مرحلة التعاون العربي / الأوروبي التي امتدت منذ عام 1973 وفق السياسة المتوسطية الشاملة والمعتمدة على الحوار.[165]
الثانية : مرحلة التعاون العربي / الأوروبي في عام 1995 وفق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.
وبشكل عام تبلورت الرؤية الأولى للتوجه الأوروبي نحو الشراكة المتوسطية في إيطاليا في العام 1990 ضمن الحوار المعروف باسم حوار الخمسة زائد خمسة " خمس دول متوسطية من الاتحاد الأوروبي وخمس دول من شمال افريقيا " ومن ثم، انطلقت عملية إعادة توجيه السياسة الأوروبية المتوسطية، حيث اتبعت دول الاتحاد الأوروبي سياسة الانفتاح الاقتصادي تجاه الدول المطلة على شرق وجنوب البحر المتوسط حيث أكد بيان اجتماع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1992 أنّ دول جنوب وشرق المتوسط تشكل مناطق جغرافية ترتبط بمصالح استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، وفي عام 1995 عالج إعلان مؤتمر برشلونة القضايا المختلفة لهذه الشراكة ، بحضور الدول العربية المتوسطية وذلك باستثناء ليبيا وتمّ وضع برامج عمل وتنفيذ أهداف المشاركة الأوروبية المتوسطية، ومن أهم هذه الأهداف: تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والمالي والاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية والانسانية، وأكد على أهمية توطيد أركان السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بكل الوسائل.[166]
انعقد مؤتمر برشلونة الثاني في إسبانيا في عام 2005 ولم يتضمن كثيرًا من التعديلات في الشراكة الأورو – متوسطية ولكن تم التركيزعلى التدابير الرئيسة التي أُعلنت في ختام قمة يوروميد في برشلونة ، أهمها: محاربة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والسعي إلى السلام والاستقرار في حوض المتوسط وظهر إهمال واضح بشأن القضية الفلسطينية ضمن هذا المؤتمر، واعتبر البعض رؤية الاتحاد الأوروبي أكثر ذاتية منها مشتركا ة مع الدول المتوسطية.[167]
يرى بعض الاقتصاديين وجود بعض نقاط الاختلاف بين فكرة الإطار المتوسطي التي تضم غالبية الدول العربية والكيان الصهيوني مع الاتحاد الأوروبي وبين المشروع الشرق الأوسطي. مثلاً، يدعو المشروع المتوسطي إلى اندماج دول جنوب المتوسط ودول الاتحاد الأوروبي، فيما المشروع الشرق أوسطي إلى دمج دول المنطقة بعضها مع بعض وجعل الكيان الصهيوني مركزاً لهذا التجمع الإقليمي. بمعنىً آخر، يعطي مشروع الشراكة المتوسطية دوراً مركزياً للدول الأوروبية ، بينما يذهب هذا الدور في المشروع الشرق أوسطي إلى الكيان الصهيوني.[168]

ب- التحديات الاقتصادية للشراكة المتوسطية:

واجه مشروع الشراكة المتوسطية مجموعةً من الصعوبات لعل من أهمها:

- عدم التكافؤ في القدرة على النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى، حيث تمتلك الدول الأوروبية القدرات المطلوبة للوصول إلى الأسواق العربية لتصريف منتجاتها مقابل ضعف قدرات الدول العربية على النفاذ إلى أسواق الدول الأوروبية بسبب المنافسة غير المتكافئة بين الطرفين. تزداد الحالة سوءاً مع مطالبة الدوال الأوروبية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية أمام صادراتها الصناعية إلى هذه الدول.[169]
- سعي الدول الأوروبية إلى إعادة قسم كبير من العمالة العربية إلى الدول الأم، الأمر الذي سيرفع من معدلات البطالة في أسواق العمل في الدول العربية ودول المنطقة.

---

[165] جودت، حسن مناع، فلنتينا، " عشر سنوات على إعلان برشلونة ... تقييم نقدي للنتائج"، ماجستير، جامعة بيرزيت فلسطين، 2006، ص54.
[166] الجوزي، جميلة ،"التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد5، الجزائر، 2000، ص13.
[167] ،جودت حسن مناع، فلنتينا، جامعة بيرزيت فلسطين، 2006، ص99، مرجع سابق.
[168] المجذوب، أسامة، الدار المصرية اللبنانية، 2000، ص136، مرجع سابق.
[169] الرياشي، سليمان وآخرون، عام 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ص14، مرجع سابق.

- ستؤثر عمليات إعادة هيكلة اقتصادات الدول المنضمة إلى مشروع الشراكة المتوسطية في الخصائص الاقتصادية المميزة لهذه الدول، وفي مسارات التكامل العربية الإقليمية الفعالة الأخرى.

نتيجةً لهذه الصعوبات يرى البعض ضرورة سعي الدول العربية إلى المبادرة والعمل على تكوين نظامٍ اقتصادي قوي لمواجهة هذه التحديات والاستفادة من مزايا التجاور الجغرافي مع بعض الدول مثل تركيا لمواجهة المشاريع الخارجية المطروحة عليها.

خاتمة المبحث الثالث:

يوضح المبحث حقيقة البعد الاقتصادي للمشروع الشرق أوسطي والذي يعتمد على أهداف متعدة، أهمها، إقامة تعاون استراتيجي مع الكيان الصهيوني تُمكّنه من استغلال العلاقات الجديدة التي تترتب على المشروع لصالحها بما يمكّنها من تعميق السيطرة على السوق العربية الكبيرة والترويج لصادرات الكيان. بالمقابل، لا يُتوقع أن تحقق الدول العربية مكاسب اقتصادية مشابهة ضمن هذا المشروع.

يشير المبحث إلى وجود بعض نقاط الاختلاف بين فكرة الإطار المتوسطي التي تضم غالبية الدول العربية والكيان الصهيوني مع الاتحاد الأوروبي وبين المشروع الشرق الأوسطي. حيث يعطي مشروع الشراكة المتوسطية دوراً مركزياً للدول الأوروبية، بينما يذهب هذا الدور في المشروع الشرق أوسطي إلى الكيان الصهيوني.

بالعموم، توجد حاجة موضوعية للعمل على تفعيل العمل الإقليمي المشترك في كافة المجالات الاقتصادية، والعمل على إتباع أنماط جديدة في التصنيع والإنتاج لمواجهة المنافسة الخارجية، ويجب العمل على تفعيل مناهج التكامل الصناعي العربي الإقليمي في المنطقة بمعزل عن عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني أو التعاون معه. وأن يتم تطوير التجارة الإقليمية بالتخطيط لِـ والتوازي مع تطوير الاستثمارات البينية المشتركة الداعمة لأهداف للتنمية الاقتصادية بين الدول المدروسة.

النتائج والتوصيات والخاتمة

النتائج:

- ارتفعت مؤشرات درجة التبعية للخارج في سورية، وارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادي، وارتفعت الأهمية النسبية للواردات بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي.

- كانت تركيا شريكاً استراتيجياً قوياً لسورية على مستوى المنطقة الآسيوية خلال الفترة المدروسة، ويمكن أن تعود كذلك بعد توفر الشروط المناسبة لاسيما على المستوى السياسي.

- يوجد تقارب في الميزات الاقتصادية للدول المدروسة وما شابه لكن أسلوب الإنتاج واختلاف القيمة المضافة بين الدول لصالح الأكثر تفوقاً قد يؤدي إلى اللاعدالة في توزيع الفوائد التجارية بينها. لهذا يشترط نجاح العمل الاقتصادي المستقبلي بين هذه الدول إعادة صياغة الاتفاقيات التجارية وغير التجارية بما يعمم الفائدة على كل الدول.

- ارتفعت الأهمية النسبية للدول العربية المدروسة كشركاء تجاريين مع سورية وذلك بالمقارنة مع تركيا والدول الغربية مثل دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة المدروسة، وبشكل خاص تميز العراق كشريك تجاري استراتيجي لسورية، مما يفرض أن تأخذ العلاقات الاقتصادية السورية الدولية ضرورة البناء على التقارب الاقتصادي مع العراق عند وضع خطط تفعيل تلك العلاقات مستقبلاً.

- مثّلت الدول العربية المدروسة مقصداً للسلع والمنتجات السورية يمكن أن يكون بديلاً للسوق التركية، فقد حققت سورية فائض مع تلك الدول بالنسبة لبعض السلع مثل السلع الاستهلاكية والأصول الثابتة وشكّلت هذه الدول سوقاً مهماً للصادرات الزراعية السورية وحققت سورية فائض مع الدول العربية المدروسة، وذلك بالمقارنة مع تركيا.

- تعد المشروعات الاستثمارية الجزئية الصيغة التكاملية المناسبة للتعاون بين الدول المدروسة. ولتعزيز فرص نجاح هذه المشروعات يجب تفادي المعوقات الرئيسة التي تواجهها في الدول العربية المتعلقة بتنفيذ ومتابعة هذه المشاريع على أكمل وجه، وذلك من خلال تحديد أسس استراتيجية لتنفيذ هذه المشروعات، وتحقيق التنسيق بينها وبين المشروعات القطرية.

- حققت تركيا من التجارة مع الدول العربية المدروسة مزايا تفوق ما حققته هذه الدول، والذي يشكل عاملاً سلبياً بالنسبة لعوائد التجارة الخارجية للدول العربية المدروسة مع تركيا.

- بالنسبة لسورية نلاحظ ارتفاع نسبة التجارة السورية من إجمالي التجارة الخارجية مع الدول العربية المدروسة، والذي سينعكس بشكل إيجابي على عوائد التجارة الخارجية السورية مع هذه الدول.

- ارتفعت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول العربية مقارنة بتركيا، يدل هذا الأمر على ارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي. يضاف لذلك وجود آثار سلبية ناجمة عن انخفاض القيمة المضافة للسلع المصدرة والاعتماد على تصدير السلع الاستهلاكية واستيراد السلع المصنعة.

- ارتفعت الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للدول العربية المدروسة مع المنطقة العربية من إجمالي التجارة الخارجية لهذه الدول، مع الحضور القوي لدول المنطقة الآسيوية (تركيا وإيران) بالدرجة الأولى تليها منطقة اليورو بالدرجة الثانية.

- يعد التعاون الاقتصادي الإقليمي إحدى الفرص التي يحتاجها الاقتصاد السوري من خلال عدة جوانب استراتيجية واقتصادية على صعيد التعاون مع الدول المدروسة، وبالرغم من التقلبات في مسار هذه العلاقات سواء بالنسبة للدول العربية مثل الأردن ولبنان أو بالنسبة لتركيا، فقد اعتبرت هذه الدول من

الشركاء التجاريين لسورية ولمدة طويلة، الأمر الذي يشكل فرصة مناسبة للاقتصاد السوري لتعميق التعاون الإقليمي التجاري والاستثماري مع هذه الدول مستقبلاً.

- يشكل تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية وبعض الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الصين وإيران فرصة إضافية من الخيارات الاستراتيجية البديلة امام سورية وبما ينسجم مع المجريات الاقتصادية والسياسية الحالية.

- أظهرت مجموعة التجارب التكاملية السابقة وخاصة العربية منها إلى أهمية تفعيل العمل الاقتصادي المشترك من خلال اعتماد استراتيجية تكاملية متدرجة بما يتلاءم مع شروط الدول الأعضاء وتوجيه أدوات السياسة التجارية والاستثمارية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إنجاز المشاريع التعاونية الجزئية المناسبة.

- بالعودة إلى تجربة السوق العربية المشتركة، فقد تبين أن المستفيد الأكبر من هذه السوق سوف يكون الدول العربية المتطورة في مجال التنمية الصناعية نسبياً، ولتفادي حرمان الدول الأعضاء الأقل تطوراً من المنافع الاقتصادية من التكامل، تظهر الحاجة إلى اعتماد المنهج التجاري ومن ثّم المنهج التنموي الإنمائي الجزئي وذلك من خلال تفعيل العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك وتطوير المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول المدروسة، والاستفادة من توفر المقومات اللازمة لهذا التعاون مثل القرب الجغرافي وتوافر السوق الاقتصادية، والعمل على تكوين نظامٍ اقتصادي قوي لمواجهة المشاريع الخارجية المطروحة في المنطقة والضغوط الخارجية لمحاولة إلحاق دول المنطقة بالمحيط الاقتصادي للكيان الصهيوني.

- بعد تحليل ودراسة واقع العمل الاقتصادي الإقليمي بين سورية والدول المدروسة، وبالنسبة لتركيا نجد تراجع في قيمة مؤشر الصادرات الإجمالية مقابل ارتفاع قيمة مؤشر المستوردات الإجمالية بحوالي خمسة أضعاف ونصف، وذلك بين بداية فترة الدراسة ونهايتها، وذلك بالإضافة إلى ارتفاع قيمة مؤشر التركّز الجغرافي للواردات بشكل عام، الأمر الذي يشكل تحدياً أمام الصناعات السورية، ولعل ذلك من أهم أسباب إيقاف العمل بمنطقة التجارة الحرة بين تركيا وسورية، خاصة مع تراجع منافسة الصناعات السورية أمام مثيلاتها التركية.

- تشير الدراسة إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمشاركة الدول العربية المدروسة في جانب الصادرات السورية العربية وذلك بالمقارنة مع جانب المستوردات السورية العربية، والذي يعد مؤشراً إيجابياً لصالح التجارة الخارجية السورية مع هذه الدول .

- بشكل عام يحتاج العمل الاقتصادي المشترك بين سورية والدول المدروسة إلى إعادة تقييم الشروط الاقتصادية وعلى المدى البعيد وذلك من خلال تحسين الشروط التجارية لصالح سورية ورفع كفاءة المنتجات السورية وتحسين جودتها، والبحث عن المعيقات التجارية للتعاون مع هذه الدول وبشكل خاص مع تركيا، واكتشاف الفرص الجديدة في التجارة البينية مع هذه الدول، و تحسين شروط التجارة الخارجية بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد السوري.

التوصيات:

1- تفعيل العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك بين سورية والدول المدروسة لبنان والأردن والعراق. ويمكن لاحقاً تركيا وكمقدمة لانشاء سوق مشتركة عندما تتكامل الشروط المناسبة مستقبلاً، وسوف يكون العراق هو الشريك التجاري الأهم لسورية في مثل هذا التعاون ومن هذا المنطلق تظهر ضرورة تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل أكبر.

2- تعد منطقة التجارة الحرة الشكل الملائم لبداية مراحل تفعيل العمل الاقتصادي الإقليمي المشترك بين الدول المدروسة مستقبلاً، مع وضع الشروط العادلة لتوزيع المكاسب والمنافع التجارية بين هذه الدول، وتفعيل مشاريع التعاون الاستثماري في القطاعات الاستراتيجية التنموية بين الدول الاعضاء.

3- تفعيل التعاون البيني بين الدول المدروسة ودول الجوار العربية والآسيوية مستقبلاً تمهيداً لصياغة التعاون العربي الإقليمي المشترك بعيدا عن المشروعات الغربية المطروحة، مثل الشراكة المتوسطية، وذلك من خلال إعطاء الأولوية للتعاون العربي والإقليمي متضمناً تركيا وإيران.

4- يشير تحليل العلاقات الاقتصادية السورية التركية إلى وجود عدة تقلبات خلال السنوات السابقة، تعود بشكل رئيسي إلى عدم تخلي تركيا عن الأجندة الغربية والأمريكية لتحقيق أطماعها في الشرق الأوسط، لذلك يجب وضع سياسة اقتصادية سورية تتسم بالحذر في مسار التعاون مع تركيا مستقبلاً.

5- يفضل أن يبدأ مشروع التكامل بين الدول المدروسة وفق المنهج التجاري الكلاسيكي أولاً وبعد النجاح فيه يمكن الانتقال إلى المنهج التنموي التكاملي.

6- يعد التكامل الاقتصادي العربي الإقليمي حاجة ملحة من منطلق عدة محاور:

- ✓ على الصعيد الزراعي تواجه دول المنطقة خطورة التبعية الاقتصادية الخارجية لذلك يجب تحقيق العمل المشترك الزراعي الذي يقوم على المصالح الاقتصادية المتبادلة بين هذه الدول من خلال تأسيس المشاريع المشتركة وتطوير القيمة المضافة في هذا القطاع ودعم ملف الامن الغذائي في المنطقة، وذلك من خلال تحقيق الاستغلال الأقصى للمزايا النسبية لكل دولة ضمن التكامل.
- ✓ العمل على تطوير التجارة البينية الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، مع العمل على إيجاد بدائل عن الدول الأوروبية الصناعية بالنسبة للدول العربية وذلك مثل تركيا والصين وإيران.
- ✓ مع تفاقم مشاكل ملف المياه في المنطقة، يُعد العمل الإقليمي المشترك فرصة مناسبة لصياغة سياسة مائية موحدة بالتفاوض مع تركيا، وتأسيس القواعد المناسبة لإعادة توزيع هذه الموارد والعمل على إيقاف عمليات النهب الجارية للموارد المائية من قبل تركيا والكيان الصهيوني.

7- تشير النتائج الاقتصادية في تطبيق الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول المدروسة، سواء على صعيد اتفاقية التجارة الحرة بين سورية وتركيا، أم على صعيد الاتفاقيات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلى ضرورة إعادة دراسة البنود الاقتصادية لهذا النوع من الاتفاقيات بما يدعم عملية التنمية الاقتصادية في سورية ضمن مسار التعاون المشترك مستقبلاً.

8- تحتاج الدول العربية بالعموم إلى تفعيل العمل العربي الإقليمي المشترك الذي يراعي الشروط الاقتصادية والتوجّه المرحلي السياسي والاقتصادي لهذه الدول بما يحقق التعاون الأمثل بين دول المنطقة، لمواجهة المشروعات الخارجية والمطامع الغربية والأمريكية في ثروات الدول العربية والمنطقة.

الخاتمة:

تمّ من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع وتطور العلاقات السورية التركية خلال الفترة المدروسة، حيث تميزت تلك الفترة بالانفتاح الاقتصادي وارتفاع التبادل التجاري وتطور التعاون الاستثماري بين سورية وتركيا وصولاً إلى توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الآثار السلبية على الاقتصاد السوري في مسار هذه العلاقة خلال تلك الفترة، وما تبعها من إيقاف العمل بهذه الاتفاقية لاحقاً، خاصةً مع التحول في الموقف التركي مع بداية الأزمة/ الحرب في سورية وتخلي تركيا عن السياسة المتمثلة بتصفير المشاكل مع دول الجوار، واعتماد تركيا الأجندة الأمريكية والغربية في التعامل مع الأزمة السورية .

تطورت اتجاهات التجارة السورية العربية وخاصة مع الدول المدروسة، وذلك انطلاقاً من عدة مقومات مثل القرب الجغرافي وانخفاض كلفة النقل وسهولة التسويق، وتمّ تعميق العلاقات الاقتصادية بين سورية وهذه الدول خلال الفترة المدروسة، من خلال العديد من الاتفاقيات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري الذي ترافق مع تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول المنطقة، الأمر الذي شكّل أساساً لتكوين و إقامة تكاملٍ اقتصادي رباعي بين سورية وتركيا والعراق ولبنان خلال تلك الفترة .

ومع تداعيات الأزمة/ الحرب في سورية وفرض العديد من العقوبات الاقتصادية الجائرة على الاقتصاد السوري من قبل بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين مثل الدول العربية وتركيا والاتحاد الأوروبي، فقد دفعت هذه التطورات السياسة الاقتصادية السورية إلى التوجّه شرقا من خلال تقوية العلاقات التجارية مع بعض الشركاء التجاريين مثل إيران والصين .

بالرغم من التقلبات الدراماتيكية التي شهدتها دول المنطقة، يُعد تعميق العمل الاقتصادي الإقليمي مطلباً اقتصادياً لتحقيق المزيد من المنافع الاقتصادية من هذا التعاون ولمواجهة التحديات الخارجية والمشاريع الاقتصادية ذات الطابع الغربي في المنطقة، ولمواكبة التطورات التي ساهمت في ظهور مفاهيم جديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية و التجارية العالمية، وتظهر الضرورة إلى صياغة التوجّه الخارجي الأمثل لسورية وبما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد السوري واقتصادات المنطقة في إطار التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

المراجع:

أولاً: الكتب :

1) أوغلو، داوود ،أحمد، "العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الثانية،2011 .

2) مالك مفتي، "الجرأة والحذر في سياسة تركيا، مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية"، أبو ظبي، 1998.

3) حسين بكر، أحمد، "العلاقات العربية-التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"، أبو ظبي، الطبعة الأولى، 2000.

4) باكير حسين،علي ، "تركيا بين تحديات الداخل والخارجي"، الدار العربية للعلوم، بيروت 2010.

5) كرامر، هاينتس، "تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد"، ترجمة فاضل جكتر، معهد بروكينغز، واشنطن، الطبعة الأولى،2001.

6) أوزونك، ابراهيم،"الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبيرة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

7) رضوان، وليد، "دور اليهود والتحالفات الإقليمية والدولية في العلاقات العربية التركية في القرن العشرين العلاقات السورية التركية نموذجاً"، دار عبد المنعم ، الطبعة الأولى، 2004.

8) الجهماني، يوسف ابراهيم ، "تركيا وإسرائيل سلسة ملفات تركيا"، دمشق، دار حوران، الطبعة الأولى، 1999.

9) العمادي، محمد، "سورية ومسيرة التكامل الاقتصادي العربي"، دار طلاس، الطبعة الأولى، 2003.

10) عبد الحي، وليد،"معوقات العمل العربي المشترك" مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 1987.

11) العيسوي، ابراهيم وآخرون، "الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي مقاربة نظرية" مركز دراسات الوحدة الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 1998، الطبعة الأولى، بيروت.

12) بسيسو ، فؤاد حمدي ،"التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونة والعملية)" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

13) الحمش، منير، " التكامل الاقتصادي العربي تعقيدات الحاضر وطموح المستقبل"، دار الجليل، الطبعة الأولى، دمشق،1987.

14) شقير، محمد لبيب، "الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها"، مركزدراسات الوحدة العربية بيروت 1986 .

15) شدود، محمد ماجد، "النظام الإقليمي الشرق اوسطي"، الطبعة الأولى، مطبعة اليازجي، دمشق، 1996.

16) جلال فرهنك ،ا"لتنمية الصناعية لعربية سياسات الدول الصناعية حتى عام 2000"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى ،1991.

17) برقاوي، مسعود سميح، "المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت،1988.

18) رشيد، عبد الوهاب، "الدور التكاملي للمشروعات العربية والمشتركة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، 1985.

19) الرياشي، سليمان وآخرون، "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998.

20) عبد الفضيل، محمود، "النفط والوحدة العربية- تأثير النفط على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الخامسة، 1985.

22) المجذوب، أسامة، "العولمة الإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية"، الدار المصرية اللبنانية، 2000.

24) المخادمي، عبد القادررزيق، "مشروع الشرق أوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات"، الدار العربية للعلوم، الجزائر، 2005.

25) "الشرق الأوسط مراحل تطور وتفكك النظام الإقليمي"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية،2008.

26) جيبر جيمس، "الاقتصاد الدولي"، ترجمة، هيثم عيسى وآخرون، مراجعة علمية مطانيوس حبيب، المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 2013.

27) شوباصي، شعبان عبد الله، "أهمية السياحة والاستثمار السياحي في الاقتصاد السوري"، الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، 2010.

28) معوض، علي جلال، "مفهوم القوة الناعمة وتحليل السيساسة الخارجية"، مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الاسكندرية، 2019.

29) رنان ،مختار، "التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي"، الطبعة الأولى، منشورات الحياة، الجزائر،2009 .

30) الصرن، رعد حسن، "أساسيات التجارة الدولية المعاصرة"، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي، مركز الرضا للمعلومات، الجزء الثاني، سورية ، 2002.

ثانياً:مجلات علمية محكمة ومراكزبحثية:

1) سالم،بول، "تركيا هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي يتجه إلى المستقبل"، منشورات كارينغي للشرق الأوسط، 2010.

2) باكير حسين،علي، "محددات الموقف التركي من الأزمة السورية"، الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، مقالات المركز العربي، 2011.

3) باكير حسين، علي، "العامل الاقتصادي في ديناميكيات التنافس الإقليمي"، السعودية وإيران وتركيا، مركز سبا للدراسات الاستراتيجية، العدد 5-4، 2010.

4) عبد الوهاب النعيمي، زياد، "الرؤية الأمريكية في دور تركيا الإقليمي"، مقالات، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2009.

5) جرادات عبد المجيد، "ماذا بعد تدهور العلاقات بين سورية وتركيا"، الدستور، العدد 15935، الاردن، 2011.

6) سلمان، حيان، "المقاربة الاقتصادية للتجربة التنموية التركية" ،مجلة الاقتصادية العدد 358، دمشق 2008.

7) ببيلي محمود وآخرون، "أثر منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى على التجارة السورية بعد التطبيق الكامل"، قسم السياسات التجارية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008.

8) التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في لبنان، "مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت،2008.

10) صحيفة اللواء اللبنانية، 4 تشرين الثاني، 2008.

11) ثابت الدروبي، رانية، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جافتا وآثارها في التجارة العربية والبينية بشكل خاص ،آثار جافتا في التبادل التجاري السوري مع المنطقة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عام 2007 ، المجلد 23، العدد الأول.

12) المركز الوطني للمعلومات، "مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، اليمن، 2005.

13) صالح، فاضل، أيمن، "السوق الإسلامية المشتركة المعوقات والحلول"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، السعودية،2011.

14) عدرة، خلدون، "المشروع الصهيوني-الأمريكي وتداعياته على الوطن العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد31، العددالأول،2015 .

15) الجوزي، جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، عدد5، الجزائر، 2000.

16) مختار، الفاتح محمد عثمان، "التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية"، مجلة أمارباك تصدر عن الاكاديمية العربية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، 2014.

17) الجميلي، حميد، "أزمة السوق العربية المشتركة"، مجلة منتدى الفكر العربي، المركز الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 28، العدد، 256، عام 2013.

18) سهو، نزهان محمد، "اقتصاد السوق وتحرير التبادل التجاري المعولم- الانعكاسات المحتملة على الإنتاج والتوزيع"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.

19) جديتاوي، محمد قاسم،"مرونات التجارة الأردنية البينية، مجلة دراسات العلوم الإدارية"، عمان ،عام 2015، المجلد 42، العدد 2.

20) ببيلي، محمود، "مقترح السوق اللبنانية العراقية الإيرانية المشتركة"، استكشاف فرص للتجارة الزراعية"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعية والاصلاح الزراعي السورية، 2012.

21) سلمان، حيان أحمد، "تأثير المؤامرة والأزمة في الاقتصاد السوري وخاصة قطاع التجارة الخارجية"، مجلة جامعة تشرين للعلوم والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (35)، العدد (4)، عام 2013.

22) سعد فتح الله ،عبد المنعم السيد علي، "التنمية المستقلة-المفهوم-الاستراتيجيات-النتائج-دراسة مقارنة في أقطار مختلفة"، بحوث اقتصادية، العدد الثالث، 1994.

23) محمود، حبيب، "الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع السياحة في سورية (دراسة تحليلية لمؤشرات السياحة في سورية 2003-2010)" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد(23) العدد4، 2010.

24) عبد السلام مخلوفي، "اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة أداة لحماية التكنولوجيا أم إحتكارها"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي 2006، ،الجزائر، العدد 3.

25) محمود، حبيب، "التجارة الخارجية في سورية2009-2005"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد33، العدد1.

26) يوسف، شذى، وآخرون، "هل يمكن الاستفادة من مبادرة (الحزام والطريق)في إعادة البناء في سورية ؟"، مجلة الأطروحة العلمية المحكمة، العدد السابع، السنة الثالثة، 2018.

27) قدور، صفاء، "العلاقات السورية-الإيرانية وآفاقها المستقبلية"، مجلة جامعة البعث، المجلد 41، العدد 80، 2019.

ثالثاً: تقارير المراكز و المنظمات العربية والإقليمية والدولية:

1) مجلس النواب، القانون صادر بتاريخ 2006/12/8، الجمهورية العربية اللبنانية.

2) وزارة التجارة والاقتصاد الجمهورية العربية اللبنانية، منطقة التجارة العربية الكبرى (غافتا).

3) منظمة الأغذية العالمية، الفاو، تقارير الدول، العراق، 2009.

4) منظمة الأغذية العالمية، الفاو، تقارير الدول، الأردن، 2009.

5) منظمة الأغذية العالمية، الفاو، تقارير الدول، تركيا، 2009.

6) الاستثمار في الزراعة ضروري لمستقبل سورية، تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2018.

7) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير متابعة البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، المرحلة الثانية، السودان، 2011.

8) اللحام، فؤاد، الصناعات النسيجية في سورية، الاتحاد العربي للصناعات النسيجية، 2009.

9) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاحصاءات الزراعية 2011.

10) مؤسسة تشجيع الاستثمار، الأردن، قانون الجمارك، 2011.

11) التقرير الوطني حول وضع القوانين التجارية في لبنان، "مشروع تعزيز القوانين التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت،عام 2008.

12) تقييم التكامل لاقتصادي العربي"التجارة في الخدمات كمحرك للنمو والتنمية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2018.

13) التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2010.

14) التعاون العربي في السياحة، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي،2008.

15) التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2010.

16) التجارة الخارجية للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

17) الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، قائمة بالجهات التي وقعت والهيئة مذكرات تفاهم خلال الفترة 2000-2016.

رابعا: تقاريرواحصاءات وقوانين ومراسيم وخطط ومجلات ومسوحات ونشرات لجهات حكومية في الجمهورية العربية السورية:

1) المصرف المركزي السوري، تقرير التطورات النقدية في سورية، منشورات عام 2009.

2) الاتحاد العام للفلاحين، التقرير الاقتصادي تحديات القطاع الزراعي في سورية، 2011.

3) المكتب المركزي ، احصاءات الصناعة، 2011.

4) المكتب المركزي للاحصاء، المجموعة الإحصائية، بيانات الحسابات القومية، 2010.

5) وزارة الخارجية السورية، استراتيجية الوزارة في التجارة الخارجية،2011.

6) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، استراتيجية الوزارة، الاستثمار، لمحة عن الوضع الاستثماري في سورية.

7) خارطةالاستثمار السورية، مناخ و محفزات الاستثمار في الجمهورية العربية السورية،2010.

8) وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، التخطيط لاستثمار المناطق الحدودية بين سورية وتركيا في الزراعات العضوية، 2010.

9) غرفة تجارة حلب، سورية والعراق يوقعان اتفاقية في مجال النقل والصحة وتسهيل مرور البضائع، 2011.

10) تقرير الاستثمار السنوي السادس عام 2011، هيئة الاستثمار السورية.

11) هيئة الاستثمار السورية، تقرير الاستثمار السنوي الثالث في سورية، 2008.

12) تقرير مجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC) حول السياحة في سورية، 2009.

خامساً: ندوات ومؤتمرات ومحاضرات:

1) مراد، حيدر، "المشاكل والمعوقات، أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية"، مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، 2004، الأردن.

2) الدجاني ، أحمد صدقي وآخرون ، التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1994.

3) العزم أماني، مشروع الربط الكهربائي الثماني، المؤتمر العام الثالث للاتحاد العربي لمنتجي وناقلي وموزعي الكهرباء، تونس، 2009.

4) عبد الله، إبراهيم سعد الدين وآخرون، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، أعمال المؤتمر العلمي الثالث، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

5) غزالة عهد،" تطور العلاقات الاقتصادية بين سورية ودول الجوار"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005.

سادسا:رسائل ماجستير ودكتوراة:
1) صقر، ابراهيم ، وائل، " تركيا والعلاقات العربية وآفاقها المستقبلية"، كلية الحقوق، بيروت 2007.

2) الطعمة، حسين نذير، "العلاقات السورية التركية ومشكلة مياه نهر الفرات"، دبلوم العلاقات الدولية والدبلوماسية، كلية الحقوق، جامعة بيروت، 2004.

3) لايقة، رامي كاسر، "التحديات الاقتصادية التي تواجه سوريا في ظل المتغيرات الدولية"، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2008.

4) الحسين، شجاع أحمد، "القدرة التنافسية للاقتصاد السوري وآثرها على التجارة الخارجية"، ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق2010

5) المنصور، عبد العزيز شحادة، السياسة السورية تجاه التعاون الاستراتيجي التركي الإسرائيلي، رسالة مقدمة لنيل دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2002.

6) جودت، حسن مناع، فلنتينا، " عشر سنوات على إعلان برشلونة ... تقييم نقدي للنتائج"، ماجستير، جامعة بيرزيت فلسطين، 2006.

7) حمد، صلاح الدين، "آثر العقوبات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية، سورية نموذجاً"، اطروحة دكتوراة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، عام 2015.

8) كسرى، محمد، "العلاقات السورية التركية"، رسالة الماجستير في العلوم السياسية في تونس، جامعة المنار،2005-2006.

9) سمير بن قري، "آثار تحرير تجارة الخدمات على التنمية المستدامة في الاقتصاديات النامية، دراسة مقارنة لقطاع الاتصالات بين الجزائر ومصر"، رسالة لنيل درجة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، 2014.

10) روابح، عبد الرحمن، "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي 2000-2010) " ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2012.

11) حمود، ظافر محمد، "القدرة التنافسية للمنتجات القطنية السورية في إطار تحريرالتجارة الدولية"، جامعة دمشق -كلية الاقتصاد، رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الاقتصاد، دمشق،2015 .

سابعاً :مراجع متنوعة باللغة الإنكليزية:

1) Central bank of turkey, "increasing share of agriculture in employment in the time of crisis :puzzle or not",working bages, research publications,2011.

2) Republic of turkey prime ministry, Turkish chemicals industry report,2010.

3) Malik mufti "daring and caution in Turkish foreign policy", middle east journal,vol,52,no1,1998.

4) ITC ,WTO trade turkey policy review, 2010.

5) world investment in Turkey report 2010.

6) The Republic Of Economic Turkey, foreign direct investment in turkey, 2011,p80.

7) Joshua W. Walker," Turkey's Time in Syria: Future Scenarios Brandies university", crown center for middle east studies. 2012.

8) World Investment Report 2010 Investing in a Low-Carbon Economy Unictad.

ثامناً: مواقع إلكترونية:

1) www.agri-news.org/news.

https://www.economy.gov.lb/ar/servicestrade (2

3) السومرية نيوز/ بغداد

4) www.agreements.jedco.gov.jo.

6) الحكومة تقرر إلغاء الرسم على الأردنيين المغادرين على الحدود السورية إلى الأردن-موقع الوكالة العربية للأنباء سانا-2009

www.sana.sy (7

8) نهى،درويش، "اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية".
تاريخ الاطلاع : x asp 1/ Free market /News/2004/Full coverage 2006/05/06.
www.Masrawy.com/

8) ملاعب، ناجي، مرور الغاز عبر سوريا واكتشافات الطاقة فيها... دور أساسي أم ثانوي في الصراع الدموي،2017،موقع الأمن والدفاع العربي .

9) https://www.syria-oil.com/.

10) الكفـري مصـطفى، تحـديات الصـناعة السـورية فـي ظـل الحـرب الكونيـة الظالمـة علـى سورية.2018https://ecoworld-sy.com/archives/17842.

11) الحكومة تقرر إلغاء الرسم على الأردنيين المغادرين على الحدود السورية إلى الأردن-موقع الوكالة العربية للأنباء سانا-2009.
www.sana.sy

12) وزارة الاقتصاد والتجارة الخاجرية السورية: http://syrecon.gov.sy/.

13) مناقشة اقتصادية لإتفاقية منطقة التجارة الحرة بين سورية وتركيا، تجارة واستثمار، 2012.

14) سلام الساعدي، سورية وتركيا: من أعمال بمليارات الدولارات لمعركة "اللائحة السوداء، موقع العربي الجديد.

https://www.alaraby.co.uk/economy

15) الكفري، مصطفى العبد الله، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"
تاريخ الاطلاع: www.rezgar 2006/05/06. com/debat/show. Art. Asp? Aid= 29979

16) وحيد، كريم، "مشروع الربط الكهربائي العربي ... وتحدياته السياسية"،2016، موقع مجلة كتابات.

17) فهد، ميرفت، "رغم تناقض علاقات البلدين: غاز سوريا يحدد مكانة تركيا"، موقع جريدة الأهرام العربي، مصر، 2012.

9) 18) هاشم، حسان، "تجارة الطاقة بين سورية وتركيا 2.5 مليار دولار حجم التبادل التجاري في 2010"، موقع الاقتصادية، عدد 484.

Abstract:

This study aims to analyzing the development of the Syrian-Turkish relations during the previous decade, and the development of The Syrian –neighboring Arabic countries relations also, practically, That period was characterized by a strategic shift in the course of these relations, where the Syrian-Turkish relations have evolved from the stage of escalation and tension during the 1990s, to the stage of economic openness in the previous decade, during this. turkey followed a policy of strategic depth of Make the problems zero with neighboring countries, and economic relations have evolved to the stage of establishing the free trade zone.

On the other hand, Syria has also pursed to deepening the cooperation with the Arabic countries, this has been showed by signing several economic agreements withe, Jordan. Iraq and Lebanon and, and efforts has been expanded forward to the view of Arabic regional quartet integration between the mentioned countries and turkey.

The Turkish strategy shifted towards Syria during the crisis period / war on Syria , as turkey was followed by the dictates of the American and western agenda in the region .

The study pursed to analyze the reality of economic relations between the studied countries(Syria, Lebanon, Iraq, turkey) during The period studied, from several aspects, the first aspect to analyze the reality economic relations between Syria and turkey, the second aspect to analyze the course of the relations between Syria and the studied Arabic countries, and the third aspect to analyze the reality of the Arabic regional joint work between this countries.

In general, the course of the joint economic cooperation among the studied countries, has provided a wide range for activating and development the commercial and investment relations, for both bilaterally and integrally level, and although there are some economic obstacles, this does not negate the importance of activating joint regional cooperation, as it is a favorable opportunity to achieve economic benefits for all countries, within specific conditions the suite each country, especially for the Syrian economy , in the terms of focusing on developing industries that have a comparative advantage. And developing the competiveness of the Syrian products, and for deepening the Syrian Arabic regional work which that will benefit the Syrian economy, in accordance with the appropriate economic and political conditions for achieve the best level of the economic development plane.

Syrian Arab Republic

Ministry of Higher Education

Damascus University

Faculty OF Economic

Department Of Economic

The reflection of the Syrian-Turkish economic relations of the integrative orientation of the Arab and regional system

Thesis prepared for Master Degree in Economic

Prepared by:

Roula Omar farouk Al Ramli

Supervised by:

Dr: Haitham Ahmad Issa